استغنائه عن الكل دليل على انه امام الكل
وانفتاره [illegible]

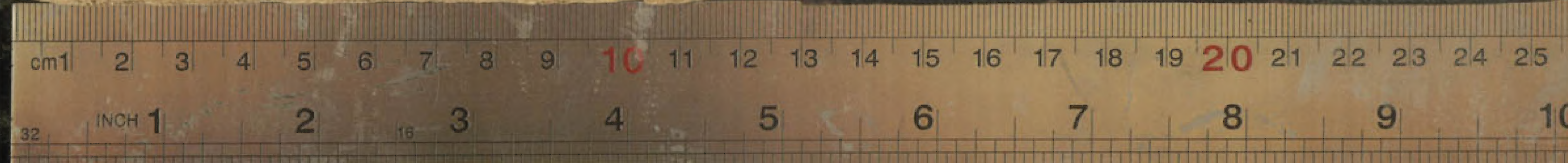
دیده میخواهم سبب سوراخ کن
تا سبب را برکنند از بیخ و بن

فكيف اقول ملكي والله ملك السموات
والارض ومن خوارى الزمان لدى
وانا العبد الاثم الحاج محمد علي الكرماني
آقا ابراهيم سنه ١٢٣٥

من صلى عليه صوم مغلية
الاعمار واول [illegible]

فكيف اقول ملكي وله ملك السموات والارض ومن خوارى
الزمان لدى وانا العبد الاثم الجاني علي صغر ابن ملا محمد صادق سنه ١٢٤٣





٢

قال النبي [illegible]

[illegible] مقبول [illegible]

[illegible] الوضوء [illegible]

[illegible] الصلاة [illegible]

[illegible] فانفصل الضمير [illegible]

[illegible] سلطان [illegible]

[illegible]

فائدة در لسان

من كتاب سر المكتوم الطرق الثامن من كتاب الناموس

تكتب وتشمع وتكون مع صاحبها ... لا يشترط التطاق ...

بسم الله الرحمن الرحيم هذا ابن ... الله العزيز الحكيم لفلان ابن فلان ...

جميع الناس وافواههم عامة ... حسبي الله العظيم ...

بحرمة في كل وقت لا يبصرون ...

سلام ما غشينا ...

الفرق بين التهذيب والتنبيه ...

كل منهما يتعلق بالمباحث المتقدمة ... في المباحث المتقدمة

التنبيه بحيث لو تامل المتامل ... والتهذيب ...

لفهمها منها ...

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذی جعل النحو نورا یهتدی به الی فهم القرآن المبین ومیزانا یفرق به بین الغث والسمین والصلوة علی من خصه بعظم بریة لسانه وفضله علی ارضه وسمائه وآله مصابیح الظلام ومفاتیح الخیرات علی الانام المبشرین لمن والاهم بنشر الذین اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهیرا فیقول الغریب فی البلدان البعید عن الاهل والاوطان نعمة الله بن عبد الله الموسوی الحسینی الجزائری انی لما رایت العلم الزهید من اجل العلوم وصرف النظر فیه من الامر المحتوم صرفت برهة من زمانی نحو تحصیل مقدماته وفارقت اعواما عن اوطانی فی جمع اسبابه وادواته طالما اسهرت فی دقایقه اجفان عیونی وکثیرا ما تغربت عن ... مع الافاضل ولما اقف فیه علی ظن فی ... البرید الفکرة فالتقطت منزلة ... ووقفت علی ... کفی من بنات ... فالفت فیه فی صغر السن ما یطفی القلیل

ويشفى المريض ثم تطلعت فرايت الشرح المنسوب الى
الجليل والفاضل النبيل عبد الرحمن الجامى قد احتوى من
علم النحو على اللباب وانطوى ما يدهش العقول والالباب
قد صبت الفرسان جيادها عادية عليه وعقدت الهمة
الشاة والركبان من فوق الدسر يطلبون فرسانا حاذقا
به لتم على الطريق ودليلا من يقانه سلك هذا الفج العميق وانا
كنت قد علقت عليه حال اشتغال عصابة من الاخوان بدراسته
لدى ومذاكرته بين يدى ما كشفت به القناع عن عويصاته
اوضح الفضل من مشكلاته ثم تناوبت على ايدى الاستفاده
وعرفت احوالى فى البوادى والحواضر يوما
بالبصرة ويوما بالاهواز ويوما باصفهان
واخر بشيراز فاعدت النظر فى تلك الحواشى رافعا
عنها ما مسها من الغواشى ووشحتها
تحقيقات احلى من
ابتسام السنا

وزينتها

زينتها بتدقيقات اشهى من معانقة الاحباب وصيرته هدية
الى الاخوان وجعلت ثمنه رحم الله مؤلفه وصيره فى زمرة الا فى الدين مع
منين ممن مد طرفه اليه ولم يقل ما تلوناه عليه فقد غصب الجواهر
بلا اثمان واتصف بما لم يتصف به ذوو الايمان جعلنا الله و
اياكم من احسن من طلع عليه النهار وتعاقبت عليه الابكار والا
سحار انه قدير وبالاجابة جدير قال الشارح طهر الله ذكى
تربته وحشره مع احبته بسم الله الرحمن الرحيم اعلم ان
الكلام فى التسمية يستدعى تحقيق امور الاول فى الباء و
متعلقها قيل انها للملابسة مثل قولهم دخلت عليه
بالخير او للاستعانة كقولهم كتبت بالقلم والاول ادل
على التعظيم لدلالة الثانى على كون اسمه تعالى الذى يتوصل
به الى الغايات وعلى الاول الظرف مستقر وعلى الثانى لغو
والفرق بينهما ان الاول ما كان متعلقه عاما واجب الحذف
للقرينة فانتقل الضمير منه الى الظرف فاستقر فيه فحذفت
صلة المفعول هنا كالتلبس فانه شامل لجميع انحائه واللغو
ما كان عامله خاصا محذوفا كان او مذكورا سمى به لخلوه وكونه
ملغى عن العمل فى ضمير المتعلق اما اذا كان مذكورا فظاهر
واما اذا كان محذوفا فلانه فى حكم المذكور كالاستعانة
وعلى التقديرين فالفعل المقدر هنا اما اخذ من الابتداء

او التاليف وقول علماء البيان تقديره ما حعلت التسمية
مبدأ الا ان قصد والا فتقدير الافعال المدلول عليها بالبيان
فمرحبا بالوفاق وان قصد به تعلق الظرف هنا كما هو الظاهر
من كلامهم فمجال المنع واسع فان القايل ابتدى بسم الله الرحمن الرحيم
يمكن ان يجعل الظرف لغوا ومستقرا على ما مر هذا وقد نقل
الفاضل الطيبى للظرفين معنى اخر فقال الظرف المستقر الذى
يفتقر تمام الكلام اليه وذالك بان يكون خبرا نحو ما كان
فيها خير منك واللغو ما كان الكلام تاما بدونه نحو ما كان
احد خيرا منك فيها ويمكن ارجاعه بنوع من الاعتبار الى
الاصطلاح السابق **الامر الثانى** فى تحقيق لفظ الجلالة انه
امشتق ام جامد ذهب بعض الى الثانى والا لزم التسوح
فهو علم للذات المقدسة فى اصل الوضع وهو مذهب المحققين
استنادا الى انه يوصف ولا يوصف به وبانهم عبروا عن كل
شئ يتوجه الاذهان اليه باسم فكيف يهمل خالق الاشياء و
مبدعها ان قيل ان كل واضع لشئ لا بد ان يتعقله وذاته تعالى
غير متعقلة لنا قلنا الواضع لهذا اللفظ اما هو سبحانه او ان
قلنا بان واضع غيره غيره وهو مذهب بعض الاصوليين او
نقول تصور الموضوع له بوجه ما كان فى صحة الوضع فيكون الواضع
له البشر واحرى ن الى الاول فقيل انه مشتق من الوله اى التحير

لتحير العقول الكاملة فى كنه حقيقته قوله رسول صلى الله عليه بحكم
واله ما عرفناك حق معرفتك وطلبه لزيادة المعرفة واما قول
امير المؤمنين عليه السلم لو كشف الغطاء لما ازددت يقينا فهو محمول
على الامور الاخروية كالجنة والنار والحساب ونحوها او المراد
اليقين بوجوده تعالى واثاره وما يترائى ظاهرا من لزوم كون
معرفة الامام ازيد من معرفة الرسول صلى الله عليه مندفع اما بحمل طلب النبى
لزيادة المعرفة على اكملية قبول المادة يعنى لما كانت مادة النبى صلى الله عليه
واله اكمل من مادة الامام فهى قابلة بلة اذن لزيادة المعرفة
واما مادة الامام فقد كمل كمالها او بحمل طلب الزيادة على ايام
الحيوة وقبل استكمال المعرفة التى لا يتصور فوقها بالنسبة الى
مراتب البشر لان درجات معرفته بربه كانت تزيد يوما بعد
يوم الى ان قبضه اليه واكمل له المعرفة اللايقة بجنابه وهو قد دفع
تلك العلوم باسرها الى الامام عليه السلم فهو عليه السلم عالم بذالك
العلم الكامل قال هذا القول هذا والاول مسلكى فى حل هذا
الخبر وسابقه مسلك العلامة الحلى ولا يخفى ما فيه وقيل من لاه
اى احتجب لاحتجابه من الحواس وقيل من الهت الى فلان اى سكنت
اليه لان القلوب تطمئن بذكره والارواح تسكن الى معرفته
واما اصله فقيل لاه فالحقت به الالف واللام للتفخيم لا للتعريف
اذ اسماؤه تعالى معارف وقال سيبويه اصله الاه على وزن

فعال حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ولذا انقطعت
الهمزة في النداء. **الامر الثالث** في الرحمن الرحيم وهما مشتقان من الرحمة
والرحمن ابلغ من الرحيم لما تقرر من ان زيادة المبنى تدل على زيادة
المعنى ونقض بحذِرٍ وحاذِرٍ واجيب بان المراد اتحادهما في النوع
بان يكونا اسم فاعل او صفة وقال الامام جعفر بن محمد عليهما السلام
الرحمن اسم خاص صفة والرحيم بالعكس وبيانه ان لفظ الرحمن
لا يطلق على غيره تعالى واما صفته عمومه فلان رحمته تعالى في هذه
النشأة شاملة لكل موجود ومنه يظهر وجها الرحيم **الامر الرابع** في
دفع التعارض بين الحديثين المرويين في الابتداء بالتسمية و
التحميد وهو كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر وفي
اخر لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجزم واقطع وهو يحصل من وجوه
احدها ان المراد بالابتداء الابتداء العرفي الممتد وهو ما
يكون من حين الشروع الى الاخذ في المقصود ولا ريب في صدق
الابتداء عليهما بهذا المعنى وبهذا يترجح تعلق الجار في اوايل
التصانيف بالابتداء لان فيه امتثالا لظاهر الحديث ومعناه
وفي غيره امتثالا للمعنى خاصة ثم اي الابتدائين حقيقي قيل
الابتداء بالبسملة المتقدم وقيل بالحمد لان ابتداء الحقيقي يقتضي
شيئين التقدم والمقارنة وهما حاصلان في الابتداء بها و
ثانيها ان الباء فيهما للاستعانة والاستعانة بشيء لا ينافي

الاستعانة باخر وثالثها ان الباء فيهما للملابسة والتقريب على
ما مر ورابعها ان البدء بمعنى التقديم قال في المغرب بدأ بالشيء
اذا قدمه فلا تعارض لتقديمهما معا وخامسها وهو التحقيق
عندي ان المراد بالاسم ذكر ما يدل على الذات وبالحمد ما يدل
على صفة الكمال وكلما دل على الذات دل على اتصافه تعالى بالكمال
لاستجماع الذات به وكلما دل على اتصاف الذات بالكمال يدل
التزاما على الذات فيكون الابتداء باحدهما مستلزما للابتداء
بالاخر لا منافيا له فان قلت الابتداء بالتسمية ليس ابتداء باسم الله
لان الباء ولفظ اسم ليس شيء منهما اسم الله تعالى قلت لفظ اسم
المضاف الى الله لكن لا بخصوصه بل بلفظ دال عليه فالتبرك
بجميع اسمائه والباء وسيلة الى ذكره تعالى على وجه يؤدي
الى جعله مبتدأ بالفعل فهو من تتمة ذكره على وجه المطلوب فقول
شيخنا الشهيد واضافة اسم الى الله تعالى دون باقي اسمائه
لانها معان وصفات غير جيد واعترض ايضا بان كلا من التسمية
والتحميد امر ذو بال فلا بد لهما بمقتضى الحديثين من بسملة
اخرى وحمد والجواب ان المراد كل امر ذي بال يلاحظ انه كذلك
ويقصد بالابتداء ولا يجعل وسيلة الى ابتداء اخر **قوله**
الحمد لوليه تحقيق هذه الفقرة يتم ببيان امرين الاول منها
في معنى اللام اعلم ان لام التعريف اذا دخلت على كلمة اسمية

فاما ان يكون المقصود بها الاشارة الى نفس مفهوم المسمى من
حيث هو هو وذالك لام الجنس وتسمى لام الحقيقة ايضا او
الاشارة الى المفهوم من حيث تحققه في ضمن جميع الافراد
وذالك لام الاستغراق او بعضا معينا وذالك لام العهد الخارجي
او غير معين وذالك لام العهد الذهني اذا عرفت هذا فاعلم
انه قد وقع الخلاف في اللام الواقعة في الحمد فذهب بعضهم
الى انها للجنس محتجا عليه بانها التعريف ما دخلت عليه وهو
لا يدل الا على الحقيقة وذهب بعض اخر الى انها للاستغراق
لانه المتبادر من مثل هذا المقام واما حمد غيره تعالى فلا
اعتداد به او لانه راجع الى حمده تعالى فانه المفيض على الاطلاق
وعلى تقدير حمل اللام على الحقيقة ادعى الخوارزمي استفادة
العموم من لام الخبر اذ هو للاختصاص لان اختصاص الحقيقة
يستلزم اختصاص جميع الافراد لكن الظاهر ان مرادهم من الاختصاص
مجرد الربط فاذا قالوا المال لزيد فالمراد الربط بينهما من جهة انه
عنده اكثر منه عند غيره لكن التلازم بينهما من جهة ان قصر
الحقيقة على شيء يوجب قصر افرادها لانها لا يوجد الا في
ضمن افرادها ولو ثبت فرد منها لغيره كانت الحقيقة تكون فيه
كما تكون في غيره فلم يصح الحكم باثبات الحقيقة وذهب بعض
آخر الى انها لام العهد الخارجي فالمراد الحمد الذي حمد به

ملائكته

7

ملائكته واولياؤه او حمد به نفسه وهذا يحتمل معان احدها
وهو المروي انه يخلق صوتا في عالم الملكوت فيحمد به نفسه في
كل يوم ثلث ساعات وثانيها ان المراد حمده الذي القاه
على السنة العباد وثالثها وهو التحقيق ان المراد بالحمد ما
دل على اظهار صفات الكمال كما سيأتي وهو يكون بالقول
ويكون بالفعل وهو اقوى ومن هذا القبيل حمده تعالى لنفسه و
ذالك انه تعالى حين بسط بساط الجود على ممكنات لا تحصى بوجودها
ووضع موايد كرمه التي لا تتناهى فقد كشف عن صفات كماله وسماتها
جلاله واظهرها بدلالة قطعية تفصيلية غير متناهية
فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل على كمال القدرة القاهرة و
استكمال الحكمة الباهرة ولا يتصور في العبارات مثل هذه
الدلالات ومن ثم قال عليه السلام لا احصي ثناء عليك انت كما
اثنيت على نفسك **الثاني** في تعريف الحمد والمشهور انه في اللغة
الثناء باللسان على الجميل الاختياري نعمة كان او غيرها و
الحق ان قيد اللسان والاختيار غير داخلين في مفهومه اما
الاول فلما مر من ثنائه على نفسه وقوله عز وعلا وان من شيء
الا يسبح بحمده ولا لسان واما الثاني فلوقوع الحمد على الملكات
النفسانية من العلم والشجاعة ونحوها مع انها ليست اختيارية
وما اجابوا عنه تكلف مستغنى عنه بل هو فعل يشعر بتعظيم المنعم

فيعم الموارد الثلثة وح فالفارق بين معناه لغة واصطلاحا
قيد الحيثية فانها ماخوذة فى المفهوم الاصطلاحى اذا عرفت
هذا فاعلم ان الحمد بكلا معنييه مصدر اما بمعنى الفاعل فمعنا
ح ان جنس الحامدية او جميع افرادها القائمة بفاعلها متعلق
لوليته او بمعنى المفعول فمعناه ح جنس المحمودية او جميع افرادها
قائم به والاولى انه مصدر مبنى للفاعل وفاعله هو الله تعالى
فمعناه ح الحامدية له تعالى مختصة به لا يتاتى من غيره ان يكون
وصفا بالجميل باظهار العجز عن الحمد ماخوذ من قوله لا احصى ثناء
عليك انت كما اثنيت على نفسك والولى هنا بمعنى المتولى
والصاحب ولم يصرح بالاسم اما لادعاء الظهور او لانه من قبيل
تعليق الحكم على الوصف المشعر بالعلية **قوله** والصلوة على نبيه
الصلوة من الله بمعنى الرحمة ان قيل الصلوة فى اللغة بمعنى الدعاء
وفى الاصطلاح بمعنى الاركان فمن اين جاء ان يكون بمعنى الرحمة
قلت اطلاق مثل هذه الاسماء عليه تعالى باعتبار غاياتها
فان غاية الدعاء الرحمة وكذا اطلاق الرحمن الرحيم عليه تعالى
ولذلك نسمع اهل العرفان يقولون خذ الغايات واترك
المبادى والنبى فعيل اما بمعنى مفعول كبديع بمعنى مبدع من
انبا بمعنى اخبر لانه المخبر عن الله تعالى وانكار صاحب الكشاف
واضرابه له مكابرة صريحة لوروده فى الكلام الفصيح وقد

اطلنا

اطلنا الكلام معه فى تعاليقنا على تفسير القاضى واما بمعنى
مفعول من النبوة بمعنى الارتفاع سمى لرفع الله تعالى على ساير
المخلوقات وقيل ماخوذ من النبى وهو الطريق لانه عليه السلام
الطريق الحق الذى يفضى سالكه الى المط **قوله** وعلى آله
اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف فى الفه منقلبة عن هاء
او واو فقال بالاول سيبويه وقال بالثانى الكسائى وظهر
اثر القولين فى التصغير ثم اعلم انه قد اختلف فى الآل فقال
الشافعى هم اقاربه المؤمنون من بنى هاشم والمطلب وبنى عبد
مناف لانهم اهلوه فالآل مردفهم اليه وعند الامامية ان
الآل عليهم السلام هم الذين يؤلون اليه صورة ومعنى لغة ذوى الحظ
الاوفر وهم اهل العبا عليهم السلام وباقى الائمة وافقنا على هذا
الامام الرازى فى تفسير الكبير قال الفاضل المحشى منع الشيعة
ادخال على الال عند التصلية ونقلوا فى ذلك حديثا و
التزم اهل السنة ذكرها ردا عليهم فانها موجودة فى الاحاديث
الصحيحة فالظ ان ما نقلوه موضوعا وانا اقول انتهى اما الحديث
الذى اشار اليه فهو قوله عليه السلم من فصل بينى وبين آلى بعلى
فقد جفانى واما نسبته الى الشيعة فان اراد بها الامامية فهو كذب
عليهم لعدم وروده فى اخبارهم وورود من ائمتهم عليهم
السلم الفصل بعلى وان اراد غيرهم من الفرق فالحال ليس

على ما قال لانا روينا بطريقنا الى شيخنا البهائي انه راه في
كتب الاسماعيلية **فائدة** يتعلق بهذا البحث لم يتعرض لها قدماء
الاصحاب وهي ان التصلية عليه وعلى اله لا خلاف في انه تعود
بالنفع علينا واما عودها بالنفع عليهم ففيه خلاف فالاكثر
على عدمه قالوا ان الله تعالى تفضل عليهم بما لا مزيد عليه والذي
يفهم من تتبع الاخبار واختاره استادنا العلامة تعودها با
لنفع عليهم لان المادة قابلة والفياض كريم ويؤيده ما ورد في
بعض الاخبار من ان حوادث الايام التي ينزل علمها على امام
العصر يعرض علمها على الرسول صلى الله عليه واله على باقي الائمة
حتى تنتهي الى ذلك الامام وعلله في الخبر بقوله لئلا يكون علم آخرنا
ازيد من علم اولنا وح فهذا كما تزايد لم يكن حاصلا قبل وما
لعن اعدائهم فلا خلاف ايضا في عوده النفع علينا لكن وقع الخلاف
في زيادة عذابهم بسببه فالاكثر على عدمه والتقريب تام واختار
استادنا العلامة زيادة عقابهم بها وهو الحق الصريح لكن
يرد هنا اعتراض قوي حاصله ان اللعن فعل اللاعن وفعل
احد كيف يعاقب به آخر لمنافاته لقواعد العدل وتقرير الجواب
عنه من وجوه احدها انه تعالى لما قرر الاحكام قرر عذابا بازاء
الفعل او تركه وآخر بازاء لعن اللاعنين واسمعهم كليهما فمن اجترى
على ذلك الفعل فقد اعترض نفسه لكلا العقابين متحملا فلا ظلم

وثانيها

قيل

وثانيها ان هذا العقاب من قبيل المغاصبة للحق بان اعدائهم حيث
خفاء
منعوهم من مراتبهم واشتروا واستتر الحق فشى الجهل والاحتياج
والازراء الحسية والمعنوية فهم قد غصبوا من كل لاعن حقا
فالعذاب بازائه وثالثها ان كل محب لهم اذا سمع ما صنع اعداؤهم
تألم واحترق قلبه حزنا فذلك العذاب بازاء هذا التأثير والالم
قوله واصحابه جمع صاحب بمعنى الصحابي وقيل ان فاعلا لا يجمع
على افعال بل هو اما جمع لصحب بسكون الحاء كنهر وانهار واما
جمع صحب بكسر الحاء كنمر وانمار مخفف صاحب وقد اختلف
فيه فالمشهور بين العامة ان الصحابي كل مسلم راى الرسول
صلى الله عليه واله وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه
وكان اهل الرواية عند وفاته مائة الف واربعة عشر الفا
قوله المتأدبين بآدابه اي المتخلقين باخلاقه الجارين
على طريقته فخرج من تصدى لخلافته لان حديث متعثان كان
اشهر من الشمس في رابعة النهار **قوله** اما بعد فهذا قال
سيبويه اصل اما زيد فقائم مهما يكن من شي فزيد قائم والظاهر
ان مراد سيبويه بيان المعنى البحث وتصوير ان اما تفيد لزوم
ما بعد فانها لما قبلها لا انه كان في الاصل كذلك كما فهمه
الاكثر وبعد كلمة تسمى فصل الخطاب لفصلها بين ما مضى
من الكلام وما سياتي واول من تكلم بها قيل داود عليه السلم

بحكم قوله تعالى واتيناه الحكمة وفصل الخطاب وقيل قيس بن ساعدة
الايادي حكيم العرب ولما حذف المضاف اليه منها هنا لفظا ومعنى
بنيت على الضم جبرا لما فاتها من المضاف اليه والمشار اليه اما المعاني
المدلول عليها بالالفاظ او الالفاظ الدالة عليها المرتبين في
الذهن سواء كان وضع الديباجة قبل التصنيف ام بعده
وكانه نزل المعقول منزلة المحسوس فاستعمل فيه ما هو من خواصه
قوله واتيته اي تامة فيما وصفت له من حل المشكلات قوله
الكافية التاء اما للتانيث او للنقل من الوصفية الى الاسمية
فان المعنى المنقول اليه فرع معنى المنقول كما ان المؤنث فرع المذكر
فلما اشتركا في الفرعية جعلت علامة قوله العلامة صفة الكافية
بتقدير الكافية او حال منها على طريقة قوله تعالى واتبعوا
ملة ابراهيم حنيفا والتاء فيه للمبالغة وحقيقتها التانيث لان
هذا الواحد في صفته كانه جماعة فلهذا لم يطلق عليه تعالى هذا اللفظ
وان اتصف بالكمال ولا يطلق هذا الاسم حقيقة الا على من جمع العلوم
العقلية والنقلية كالعلامة الحلي والشيرازي وقد قيل ان الحاجب
لم يجمع الا العلوم النقلية فوصف به مبالغة قوله المشتهر بكسر الهاء
وقد جوز الفتح بناء على ان اشتهر جاء متعديا ولازما قوله
المشارق والمغارب هما كنايتان عن جميع الارض وتوجيه
الجمعية اما باعتبار ان للشمس من اول السرطان الى اول الجدي

في كل

في كل يوم مطلع حتى تستكمل مائة واثنان وثمانون ثم تعود الى
مطالعها وكذا الحال في المغارب واما قوله تعالى رب المشرقين
ورب المغربين فباعتبار شرقي الذهاب والعود وكذا الحال في
المغرب واما باعتبار ان المراد منها البلاد التي في جانب المشرق
والمغرب فكانه سمى كل بلد في طرف به وهذا هو الانسب بالمقام و
يحتمل ان يكون الجمعية مبنية على كروية الارض فانها في كل ساعة
تشرق على جماعة وتغرب على اخرى قوله الشيخ ابن الحاجب اسمه
عثمان ولقبه لان جده كان حاجبا من حجاب الخليفة والشيخ
في اللغة من مضى له خمسون او احد وخمسون سنة الى اخر العمر
او الى الثمانين وقد نقل انه قتل شابا فالوصف به للتعظيم قوله
تغمده الله اي النعمه الستر يعني ستر الله ما كان منه بغفرانه اللائق
بجنابه قوله بحبوحة جنانه البحبوحة بضم البائين وسط
الشيء والجنان بكسر الجيم يعني جعل الله خيار الجنان سكناه
لما اشتهر من ان خير الامور اوسطها قوله في سلك التقرير
وسمط التحرير النظم الجمع شبه فوائده بالدرر وجمعها بنظمها
والسلك الخيط الخالي من اللآلي فالاضافة هنا مثلها في
لجين الماء ومعناه اني جمعت الفوائد في تقرير كالخيط فكما
ان الخيط يحفظ ما فيه من الضياع كذلك التقرير لان معناه
جعل كل شيء في مستقره ومكانه والسمط الخيط الذي فيه

الجواهر والتحرير تجريد الكلام من الحشو والزوايد والاضافة
هنا مثلها سابقا فلما كان التحرير بعد النظم في سلك التقرير
شبه التحرير بالسمط الذي هو الخيط المشتمل على اللآلي قوله
العزيز العزة عند اهل الكمال تكون بالكمال لكن الظم انه قصد
المحبة اللبشرية قوله ضياء الدين يوسف يجوز في ضياء الدين
الاعراب الثلثة الرفع والنصب للمبالغ في المدح والجر حالا من القيد
والاضافة اللامية اى نور يهتدى به الى معرفة الدين وهو
لقبه ويوسف اسمه مشتق من الاسف وهو الحزن فيوسف اى
الحزين المغموم كما جرى على من سمى به اولا قوله عن موجبات
التلهف والتاسف ذهب كثير من اهل اللغة الى ترادفهما وانهما
معنى الحزن وجمع المترادفات في الخطب مما اورث حسنا وفرق
بعضهم بان التلهف الحزن على ما فات والتاسف مطلق الحزن
وقال الجوهري الاسف اشد الحزن والتلهف الحزن قوله
الضيائية من عادتهم اذا نسبوا الى المركب الاضافي نسبوا الى الجزء
المقصود منه نحو زبيري بالنسبة الى ابن الزبير المقصود منه الجزء
الثاني وههنا المقصود هو الجزء الاول لان المظ كونه نورا يستضاء
به في معرفة امور الدين قوله كالعلة الغائية انما اتى بكاف
التشبيه لان العلة الغائية حقيقة ما تقدم في التصور وتاخر
في الوجود وضياء الدين متقدم في الوجود ولكن لما كان

باعثا وعركا صار كانه العلة وهي هنا عبارة عن تعلم جميع المحصلين
هذا الكتاب وقيل الثواب الاخروي قوله وما توفيقي الا بالله
فاعل التوفيق هو الله تعالى واستقبح الفصحاء نسبة الفعل الى
الفاعل بالباء لانه يشبه النسبة الى الالة في قولك ضربت بالسيف
لعصا ووجهه في الكشاف بتقدير مضاف حيث قال اى ما
كون موفقا الا بمعونته وتوفيقه قوله وهو حسبي ونعم
الوكيل حسب مصدر بمعنى محسب ليصح الحمل ونعم الوكيل تفيد جملة
انشاء المدح العام اى الذي لم يكن مقيدا بصفة فان قولك نعم
الرجل زيد مدح عام كانه مستحق المدح على جميع صفاته واما
فيما نحن فيه فيمكن القول بانه مدح خاص حيث علق فيه الحكم
على الوصف المشعر بالعلية وهي اما معطوفة على الجملة الخبرية و
المخصوص بالمدح محذوف اى الله لدلالة الضمير السابق عليه
وعطف الانشاء على الاخبار معيب عندهم الا ان يقال الجملة
السابقة خبرية لفظا انشائية معنى كانه قال اللهم كن
حسبي وكافي او عطف على خبر السابقة على تاويله بالجملة
الفعلية اى يحسبني لئلا يلزم عطف الجملة على المفرد وهو غير
مستحسن والمخصوص بالمدح وهو الضمير السابق اى وهو نعم
الوكيل فهو جملة خبرية خبرها جملة انشائية وهو ايضا معيب
عندهم فيقدر الخبر مقول وجوز بعضهم كون الواو للابتداء

بخوانید ... بحق ... تا ... کرد ... بکنید

وجعل الجملة اعتراضية بناء على جواز وقوعها اخر الكلام اذا
عرفت هذا فاعلم ان ما اعابوه من القاعدتين غير عجيب
لوروده في الكلام الفصيح اما حكاية العطف فورد في الايات
القرانية والشواهد الشعرية كقوله تعالى وبشر الذين امنوا في
سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف نقل ابن هشام
عن ابن عصفور قال ابو حيان واجاز سيبويه جاءني زيد
ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبرا لمحذوف
واوضح من ذلك قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك
وانحر وقوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وقول
الشاعر وان شفائي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس
من مقول وقول القائل خولان فانكح فتاتهم اى هذه خولان
واما حكاية وقوع الانشاء خبرا فيدل عليه قوله تعالى بل
انتم لا مرحبا بكم واين زيد ومتى القتال وانى لك هذا و
تقدير القول في جميع ذلك تعسف وسيحقق هذه المسئلة بما
لا مزيد عليه انشاء الله تعالى في موضع يناسبه قوله
اعلم ان الشيخ اه اشار بهذا الكلام الى دفع اعتراضين احدهما
ان المص خالف السلف فان عادتهم جرت بتصدير التصانيف
بالتحميد وحاصل دفعه انه هضم نفسه وتخيل ان كتابه هذا
من حيث ان مصنفه لا من حيث انه مشتمل على المسايل ليس

ككتب

ككتب السلف والثاني مخالفة الحديث واشار الى الجواب بقوله
ولا يلزم اه وحاصله ان امتثال الحديث يحصل اما بكتابة الحمد
في الذ فاترا او بتصوره في الخاطر فهو امتثل بالثاني كما في سائر
مطالب الكتاب هذا واعلم ان معرفة التلازم بين الابتداء
بالتسمية والتحميد يتقلب في هذا المقام فانه قد اتى بالحمد في
ضمن التسمية الا ان يقال المراد بالاتيان بها ان يكون ه
مستقلة بنفسها واجاب الفاضل الهندي عن الاعتراض الثاني
بان كتابه ليس ذا بال حتى يكون ابتر كما قطع وهو مبني على ان
المراد من ذي بال الامر الذي يهتم بشانه ويعتنى بمكانه
فكانه ملك القلب لعظمته وجلالته ويحتمل ان المراد من هذا
الوصف التعميم على حد قوله تعالى يطير بجناحيه فالمراد من امر
ذي بال اي يخطر بالبال جليلا كان ام حقيرا فاذا قام الا
حتمال بطل الاستدلال ولو سلم فالمراد انه ذو بال في الواقع
ونفس الامر لا في نظر المؤلف وترك التحميد كترك الصلوة والصوم و
تخيل انه ليس في اعداد العقلاء المكلفين قوله وبدا بتعريف
الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فبتعريفهما
كيف يبحث عن احوالهما اشارة الى ان موضوع علم النحو هو الكلمة
والكلام لانه يبحث عن اثبات الاحوال لهما انفسهما او لاقسامهما
الراجعة اليهما اما اثبات الاحوال لنفس الكلمة فكما يقال الكلمة

ما دلّت على معنى في نفسها واما اثباته لاقسامها فكما يقال
الاسم معرب واما اثبات احوال الكلام نفسه فكما يقال
الكلام اما مركب من اسمين او فعلين وبالجملة فتعريف الموضوع
صادق عليهما لان موضوع العلم ما يبحث في ذلك العلم عن احواله
او احوال اقسامه وفي كلامه رد على من قال الموضوع اما
الكلمة والبحث عن الكلام راجع اليها او الكلام والبحث عن
الكلمة راجع اليه لان هذا العلم يبحث عن احوالهما كما عرفت
قوله فمتى لم يعرفا اما مأخوذ من التعريف او المعرفة ويجوز
ان يكون الغرض من تعريفهما تمييز هذا العلم عن غيره لان
تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات هذا واعلم انه قد جرت
عادة المصنفين ان يذكروا في اوائل كتبهم تعريف علم النحو ليكون
الطالب على بصيرة في طلبه ويذكرون الغرض المقصود منه لتوفر
رغبة الطالب فالتعريف موضوع علم يبحث فيه عن احوال الكلم التي
هي اعراب وبناء واما الغرض منه فصون اللسان عن الخطا
في المقال والمص لم يتعرض لهما وما الاختصار وما اعتذر
به الفاضل المحشي بانه كتب هذا الكتاب للصبي الذي لا يكون
تحصيل الا فسرنا فلا ينتفع في تحصيل البصيرة ولا ما يوجب الرغبة
بل غاية امره ان يفسر المعلم على حفظ ما في الكتاب فبعيد بل
علته منقلبة عليه فان من يوجه تفسر الحس له المطالب وتزين

في نظر

في نظره المارب وتبين له الغايات ليخرج من حالة القصر الى الرغبة
هذا واعلم ان تقسيمهما من تتمة تعريفهما فلا يرد ما اورد بانه
ما علل الا تعريفهما دون تقسيمهما فتامل فائدة في بيان معرفة
واضع هذا العلم قال ابو القاسم الزجاج في اماليه حدثنا
ابو جعفر محمد بن رستم الطبري قال حدثنا ابو حاتم السجستاني
قال حدثنا يعقوب بن اسحق الحضرمي قال حدثنا سعيد بن
مسلم الباهلي قال حدثني ابي عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي قال
دخلت على علي بن ابي طالب عليه السلم فرايته متطرقا متفكرا فقلت
فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنا
فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت انك صنعت
هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلث
فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم
الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل
ما انبأ عن حركة المسمى والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا
فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود
ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمر وليس شيء بظاهر ولا مضمر وانما
يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الا
سود فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف
النصب فذكرت منها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر

لكن فقال لي تركتها فقلت لم احسبها فيها فقال بلى هي منها
فزدها فيها انتهى كلام الامالي واما انا فقد رويت كتب
الفاضل الخوشي بالاجازة من العالم المحقق السيد هاشم
الحساوي واضع النحو قد وفي الاوايل اتفق العلماء على
انه ابو الاسود الدئلي باذن امير المؤمنين علي عليه السلام كما
اتفقوا على ان اول من وضع الصرف معاذ بن مسلم الهروي
والسبب في ذلك الوضع انه لما سمع رجلا قرئ ان الله بريء
من المشركين ورسوله بكسر اللام جاء الى علي عليه السلام فقص ذلك
ذلك عليه فقال هذا من خالط العرب بالعجم ثم قال الفاعل
مرفوع وما سواه ملحق به والمفعول منصوب وما سواه ملحق به
والمضاف اليه مجرور وما سواه ملحق به فقال انح الى هذا
فلاجل هذا سمي هذا العلم نحوا تبركا وتيمنا بلفظه انتهى و
هذا لا ينافي ما نقلنا عن الامالي بل يؤكده وذكر بعض الشارحين
وجها آخر سؤالا على ان يكون للقسم قوله لكون افرادها
جزءا من افرادها ومفهومها جزءا من مفهومه هذان
وجهان لتقديم الكلمة على الكلام اما الاول فلان زيدا
جزء من زيد قائم واما الثاني فلان مفهوم الكلمة ما
سيتلى عليك من قوله الكلمة لفظ آه وقد اخذ في مفهوم
الكلام الذي هو قوله ما تركب من كلمتين بالاسناد

الكلمتين

الكلمتين اللتان كل واحدة منهما كلمة المراد بها المفهوم ان
قيل المقصود بيان الوجه في تقديم تعريف الكلمة على تعريف الكلام
فبيانه بان افرادها جزء من افراده لا يدل عليه بل على تقديم
تقسيمها الى افرادها على تقسيمه الى افراده كما ذهب اليه الفاضل
المحشي وجعله من باب اللف والنشر المشوش مستدلا عليه
بان تقديم الافراد لا يستلزم تقديم المفهوم الا ترى ان افراد
المفرد جزء من افراد المركب واهل الميزان قدموا تعريف المركب
على المفرد قلنا استلزام تقديم الافراد على الافراد التقدم
المفهوم على المفهوم ظ حيث انهما متلازمان فما يدل على
تقديم احدهما يدل على تقديم الاخر واما تقديم مفهوم
المركب على مفهوم المفرد فعارض حيث ان مفهوم الاول
وجودي ومفهوم الثاني عدمي ومعرفة الاعدام موقوفة
على معرفة ملكاتها قوله قيل هي والكلام مشتقان من الكلم
بتسكين اللام وهو الجرح اه الاشتقاق على ثلثة اقسام
صغير وكبير واكبر فالصغير هو ان يكون بين المشتق والمشتق منه
تناسب في الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب سمي به
لانه من نظر الى ضرب يعلم بدون تامل انه مشتق من الضرب
والكبير ان يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب نحو
جبذ من الجذب سمي به لان معرفة كون احدهما مشتقا والاخر

مشتقا منه لا يعرف الا بعد تامل كثير لانعدام المناسبة فى
الترتيب والاكبر ان يكون بينهما تناسب فى المخرج نحو نعق
من النهق سمى به لان معرفة الاشتقاق هنا يحتاج الى مزيد
تامل وبعضهم ادرج الكبير فى الاكبر تبعا للامام الرازى وجعل
اقسام الاشتقاق قسمين اصغر واكبر ولا مشاحة فى الاصطلاح
هذا واعلم ان المشهور المعروف من الاطلاق بلا قيد وقرينة
هو القسم الاول وعرفه ارباب الصناعة بان يكون اللفظين
تناسبا فى احد المدلولات الثلث مع اتحاد الحروف الاصلية
او وجود اكثرها مع المناسبة فى الباقى واراد بالمدلولات
الثلث المعنى المطابقى والتضمنى والالتزامى فالمناسبة الاولى
كما بين مصادر المزيد المأخوذة من مصادر المجرد كالاستخراج
والخروج والثانية والثالثة كما بين ضرب ومضرب فانه
يناسبه فى مدلوله التضمنى اعنى الحدث وفى مدلول
الالتزامى اعنى الوجع والمكان ولوازمهما واعلم ان نسبة
الى القيل بشعر بتزييفه وذلك لان المناسبة بينهما ليس الا باعتبار
التاثير المخصوص الذى هو لازم معنى الجرح وهو التاثير
الذى يصحبه الالم وهو ليس مدلولا مطابقيا للمشتق ولا تضمنيا
وهو ظاهر ولا التزاميا ايضا حيث لا يفهم منه عرفا متى
اطلق بل هو حاصل من معنى بعض افرادها وهذه مناسبة

بعيدة

بعيدة والجرح بفتح الجيم مصدر جرح يجرحه بفتح العين
واما الجرح بالضم فهو اسم بمعنى الجراحة قوله وقد عبر
بعض الشعراء المقصود من انشاد الشعر ان العلاقة بين
المشتق والمشتق منه معتبر حتى انهم اطلقوا الجرح على كلم
اللسان قال الشارح الكازرونى قائله امير المؤمنين
على بن ابى طالب عليه السلام ولم يبلغ ذلك الى ولو بلغه لم يرض
ان يعبر عنه ببعض الشعراء انتهى واقول انى تصفحت الديوان
المنسوب الى امير المؤمنين على ابن ابى طالب عليه السلام فلم اجده
ولكن حقيقة معناه وعلو طبقته شاهدان عادلان على
صدوره من ذلك الامام اما نظما كما هو الاكثر فنظمه الشعراء
كما فى كثير من حكمه ولو ابيورد بانه عليه السلام لم يتكلم بالشعر
لعلو مرتبته ونقص مرتبة الشعر يرد اما اولا فلانه عليه السلام
تمثل باشعار الغير فى كثير من خطبه البليغة واما ثانيا فلانه
وان كان نقصا بالنسبة الى مقامه الشريف ولكنه كمال فى نفسه
ولو وردت هذه اللزومات ورد كثير من اطواره عليه السلام
فى المعاشرات والمحاورات التى هى كمال فى حد ذاتها مع انها
نقص بالنسبة اليه عليه السلام واما ثالثا فقد قال السكاكى
الكلام الموزون المسجع مثل الشعر لا يسمى شعرا حتى يقصد
قائله انه شعر ولعل قصاحته وبلاغته عليه السلام ادتك الى

ماتراه شعرا وهو غير مقصود له عليه السلم وقد رايت مثل
هذا في شرح مغنى اللبيب منقولا عن النبي عليه واله
قوله والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كنمر وتمر اعلم ان المذاهب
هنا ثلثة احدها انه اسم جنس واليه ذهب الجمهور وثانيها
انه جمع واليه ذهب صاحب الكشاف وصاحب اللباب و
ثالثها انه اسم جمع نقله الازهري في التصريح عن بعضهم و
تحقيق الحق يتوقف على بيان حقيقة الفرق بين هذه الثلثة
فلا باس ان نحققه فنقول الجمع هو ما دل على احاده بالمطابقة
فاذا قلت جاء الزيدون فكانك قلت جاءني زيد وزيد
وزيد لانه موضوع للاحاد بشرط انضمام بعضها الى بعض
واسم الجمع ما دل على كل واحد واحد من ذلك الافراد با
لتضمن كقوم ورهط فانه موضوع لمجموع الافراد فدلالته
على كل واحد من قبيل دلالة المركب على كل واحد من اجزائه
واما اسم الجنس فهو على قسمين اسم جنس افرادي واسم
جنس جمعي فالاول ما وضع للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية
ويصدق على القليل والكثير كالسمن والعسل والثاني ما
وضع للحقيقة ولكن باعتبار وجودها في اكثر من فردين
كالكلم ولا يلزم من انتفائه انتفائه الواحد والاثنين اذا عرفت
ما تلونا عليك ظهر لك ان الحق انه اسم جنس وان ما استدلوا

به على الجمعية لا ينهض حجة لما عرفت من انه اسم جمعي جنسي هذا و
قد اجاب عنه نجم الائمة بطريق اخر حيث قال وقد يكون
بعض اسماء الاجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق
على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع
كلفظة الكلم انتهى واعلم ان مثل لفظ حمام واضرابها على القول
بانها اسم جنس من قبيل الثاني ومن هنا استشكل بعض
علمائنا في الحاق قتل الحمامة الواحدة بكفارة قتل الثلث
فضاعدا حيث ان الوارد لفظ الحمام غير مشكل قال ان كان
الحمام اسم جنس فحكم الواحدة حكم الثلاث وان كان جمعا
فلا يلحق الواحدة بالثلث وقد عرفت الحال **قوله** اليه يصعد
الكلم الطيب فلو كان الكلم جمعا لوجب تانيث الصفة لان
الجمع بمعنى الجماعة فاذا قلت جاءني رجال ثلثة فكانك قلت
جاءني جماعة وما جمعيته ايضا كونه على وزن لم تبن عليه
الجموع وتصغيره على كليم وهذا الوزن مختص بالمفرد **قوله**
حيث لا يقع الا على الثلث لو تم هذا الدليل لدل على ان مثل
القوم والرهط واضرابهما مما يدل على الثلث فصاعدا جمع ولم
يقل به عاقل فضلا عن فاضل **قوله** والكلم الطيب باول بعض
الكلم اما بان يقال اطلق الكلم واراد به بعضه او يكون لفظ
البعض مقدرا وعليه فتكون الصفة كاشفة مثلها

في قولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله
وهو بعيد من اداب اهل اللغة هذا وقد قال الفاضل المحشي
ويمكن رد شاهد الجنس بان يقال قد صرح علماء التفسير
والاصول بان لام التعريف يبطل معنى الجمعية فلما ابطل هنا
معنى الجمعية لم يؤنث نعته وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا
متروكا ولو كانت باقية لزم ان لا يصدق الكلم الطيبة ما لم
تصر جماعة انتهى كلامه وانا اقول ان الجمع له جمعيتان جمعيته
باعتبار لفظه اي لفظ الجمع وجمعيته باعتبار معناه اي ان
المراد به جماعة واداة الاستغراق لما دخلت عليه ابطلت جمعيته
معناه فصار الملحوظ به كل فرد فرد بعد ان كان كل جماعة
جماعة واما جمعيته لفظه وكونه على اوزان الجموع فهي باقية
لم يغيرها مغير والتوابع كالوصف والبدل واضرابها انما يتبعان
من حيث اللفظ فلو كان لفظ الكلم جمعا والحال انه لم يغيره مغير
لوجب جمع الصفة ولو كان الحال على ما قال لوجب ان يقال
جاءني الرجال العالم هذا مع ان كل فرد من الافراد ينضم
الى مثليه يكون جماعة فاداة الاستغراق لم تبطلها بهذا الا
عتبار بل باعتبار اخر كما صرح به المحقق التفتازاني والسيد
السند واضرابهما من المحققين قوله واللام فيها للجنس
اي الحقيقة لان التعريف انما يكون لبيان الحقيقة يعني و

والمهيات لانها معقولة حال التعريف لوحدتها لا للافراد
او لانها غير معقولة لعدم تناهيها فتامل قوله والتاء للوحدة
ولا منافاة بينهما الوحدة على ثلثة اقسام احدها وحدة الجنس
كوحدة التمر وثانيها وحدة النوع كوحدة الحيوان والانسان
وثالثها وحدة الفرد وتسمى وحدة الشخص كوحدة زيد وعمرو
ولا يتوهم المنافاة بين الجنسية والوحدة لوقوع كل منهما
صفة للكلي كما يقال الحيوان واحد والواحد حيوان وانما
يتوهم بينه وبين ثالث معانيها وهو مدفوع ايضا بانها
وان كانت جزئية فيما صدقت عليه الا انها كلية مفهوما لما
عرفت فيؤول هذه الوحدة الى احد الاولين ويمكن الجواب
بالتزام تجردها لنا عن معنى الوحدة لانها ليست نصا فيها
كما توهم الفاضل الهندي كيف لا ولو كانت كذا لما صح
كلمتان وتمرتان لاقتضاء التثنية العدد واقتضاء التا
الوحدة ويؤيده قوله فيما بعد ولم يقل لفظة لانه لم يقصد
الواحد هنا وظني ان ما ذكر في مقام الجواب تكلف مستغنى
عنه لان المقصود من الكلمة هو الحقيقة وهي واحدة حقيقة والتعدد
في افرادها كما حقق في الحكمة وتاء الوحدة مطابقة لها قوله
ويمكن حملها على العهد الخارجي اه لان للكلمة افرادا ثلثة يعني
احدها الكلمة اللغوية والثاني الكلمة المنطقية والثالث الكلمة

النحوية الى غير ذلك من الافراد المتكثرة بحسب تكثر الاصطلاحات
وارباب كل صناعة انما يعرفون ما هو معتبر لديهم وتصدى
بلفظ الامكان يشير الى ان فيه ضعفا وبينه الفاضل المحشي
بوجهين احدهما ان اللام الداخل في المعرفات لغير الجنس
خروج عن جادة التعريف وثانيهما ان لام العهد يكون
اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة
النحاة ليست قسما من مفهوم الكلمة بل عاين مفهومها واقول
الظ انه فهم من قولهم لام الجنس الجنس الذي اصطلح عليه
المنطقيون وليس كذلك وانما المراد هو الحقيقة الاعم من الجنس
وغيره الا ترى انهم حيث قالوا الانسان كلي مقول على كثيرين اه
جعلوا اللام في الانسان الجنس الحقيقة ولا جنس هنا ولما
كانت الكلمة مختلفة الحقايق كما سبق عرف الحقيقة المصطلح
عليها في هذه الصناعة فكانه قال تلك الحقيقة المعروفة بين
ارباب الصناعة قوله هي لفظ اه فلام العهد هنا لا تخرج عن
لام الحقيقة لكن باعتبار ان تلك الحقيقة الخاصة فرد من
افراد مطلق الحقيقة نعم لو كان المعهود فردا حقيقة لاتضح
ما قال فهذا جواب لدليله الاول ويفهم منه الجواب عن دليله
الثاني فان قوله والكلمة الجارية على السنة النحاة اه لما
عرفت ان المعهود قسما وحقيقة من حقايق مفهوم الكلمة

فتامل

فتامل في هذا التحقيق فانه ربما تراءى للناظر منافاته لا
صطلاح اهل العربية وليس كذلك بل هو حقيقة ما قصده
فان قلت فما وجه الضعف المشار اليه بالامكان قلت ه
تطويل المسافة وارتكاب ما لا حاجة اليه اذ التعريف ح
لتلك الحصة من حيث انها حقيقة كلية مع قطع النظر عن كونها
حصة من مطلق الكلام فاعتبار كونه حصة منه وجعل اللام
اشارة اليه بهذا الاعتبار ارتكاب ما لا احتياج اليه بل مقام
التعريف ياباه فلتجعل ابتداء الحقيقة من حيث هي هي واما
حمل اللام على العهد الذهني فيوجب جهالة الحدود الا ان
يعتبر التعيين بقرينة المقام قوله اللفظ في اللغة الرمي
اللفظ في اللغة يطلق على معان ثلثه احدها الرمي مطلق
وثانيها الرمي من الفم وثالثها النطق وقد اطبق المحشون
على ان الشارح قصد المعنى الاول وحيث اطلق الرمي اولا
ثم اطلق ثانيا بقوله اي رميتها لئلا يتوهم ان المراد
بالرمي من الفم على ما نحن فيه واقول وان كان ظاهر الحال
كما قالوا الا انه عند التحقيق قصد المعنى الثاني وانما قلنا
ذلك لوجهين احدهما تمثيله بالاكل الذي هو من لوازم
الفم والا فالمناسب لفظت الحجر ونحوه وثانيهما ان ترتيب
اللفظ على الاكل اعدل شاهد على تقدم الاكل عليه فاللفظ

ح لا يتصور الا من الفم فمقول المحشين يقال لفظت النواة
اذا رمى النواة لا من الفم بل اخرجت من التمر قبل ادخالها
في الفم غير معقول لان المناسب ان يقول لفظت النواة
ويقول هذا وما يترتب عليه اكلنا التمر مع ان المعنى الثاني انسب
بالمعنى الاصطلاحي والمعنى الثالث وان كان اشد
انطباقا الا انه لما كان متعديا بحرف الجر فالمناسب للمعنى
الاصطلاحي الملفوظ به لكونه اخص من المعنى العرفي لان اللفظ
الاصطلاحي يتناول الالفاظ الحكمية التي لم ينطق بها ومن
قاعدتهم النقل من الاعم الى الاخص هذا وقال نجم الائمة
ان اللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو
المراد ههنا كما استعمل القول بمعنى المقول فعلى هذا لا يكون
فيه نقل في عرف النحاة الا ان يقال انه في عرفنا اللغة بمعنى
الملفوظ به حقيقة يتناول مع الحكمي قوله ثم نقل في عرف
النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى
المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان فعلى الاول يكون من
قبيل تسمية المسبب باسم السبب فان رمي الحروف من
مخارجها سبب للتكلم والتلفظ بها وعلى الثاني من قبيل
تسمية الخاص باسم العام فان الملفوظ بمعنى المرمي مطلقا
حروفا او غيرها وهذا انسب بالمعنى الاصطلاحي حيث

ان كليهما بمعنى المفعول واورد المحقق الشريف على هذا
التعريف دورا بان معرفة ما يتلفظ الماخوذة في تعريفه
موقوفة على معرفة اللفظ المعرف والجواب ان يتلفظ بمعنى
تنطق فهو احد المعاني اللغوية والمعرف هو اللفظ الا
صطلاحي واعلم انه قد اضطرب كلام شارحي هذا الكتاب
في الحركات والحروف الاعرابية بانها ان كانت كلمات يلزم
ان يكون زيد من جاءني زيد مركبا فلم يكن اسما معربا لانه
من اقسام الكلمة وان لم يكن كلمات لم يكن حد الكلمة مانعا فذهب
بعضهم الى انها كلمات فالمركب من الاسم والحركة لفظ مركب عندهم
والمعرب هو الاسم المعروض لتلك الحركة وبعضهم الى انها ليست
بكلمات واخرجها عن التعريف بان المراد من اللفظ ما يتلفظ
باصالته وهذا الجواب مع بعده غير مخرج لخروج بل هو مخرج للضمائر
واشباهها والحق انها ليست بكلمات في الاصطلاح لكنها خارجة
بقيد الوضع فان المراد به ان يكون الكلمة موضوعة براسها لا في
ضمن كلمة اخرى كذلك لان الف المفاعلة على المفاعلة قوله
مهملا كان او موضوعا قال في الحاشية وانما قال موضوعا
ولم يقل مستعملا كما في عباراتهم المشهورة تنبيها على ان مرادهم
بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل
وهو لفظ وضع قبل ان يستعمل في شيء وقد تم المهمل مع كون الموضوع

اشرف منه لان الاصل فی کل کلمة الاهمال والوضع طارٍ
علیها قوله کزید وضرب لم تمثل للحرف اکتفاء عنه بالکاف
او الواو قوله اذ لیس من مقولة الحرف والصوت اصلا وهذه
کبری لصغری مطویة من الشکل الثانی ترتیبها ان کل لفظ حقیقی
فهو من مقولة الحرف والصوت ولا شیء من المنوی بمقولة الحرف
والصوت فلا شیء من اللفظ الحقیقی بمنوی وینعکس الی
لا شیء من المنوی بلفظ حقیقی وهو المط قال المحشی ولا ادری
من ای مقولة ولم یعلم انه من مقولة الراجع الیه فان کان راجعا
الی الواجب فهو واجب وان کان راجعا الی الجسم فهو من مقولته
وان کان راجعا الی الصوت فهو من مقولته ففی المثال
المذکور هو من مقولة الجوهر لرجوعه الی زید فتعمیم انه لیس
من مقولة الحرف والصوت لیس علی ما ینبغی قوله ولم یوضع له
لفظ بل لما کان عمدة فی الکلام اکتفی عن فهمه من غیر لفظ
عن اعتبار اللفظ وما قیل من ان الضمیر اذا کان راجعا الی
زید یکون الفاعل المفعول هو زید فلا یخفی ما فیه قوله وانما
عبروا عنه باستعارة الخ دفع لما یتوهم من انه لما عبروا عنه بهذه
الضمایر کانت موضوعة له فبین ان التعبیر علی طریق الاستعارة
قوله واجروا علیه احکام اللفظ ای الحقیقی ککونه محکوما علیه
کضرب وموکدا کقوله تعالی اسکن انت وزوجک الجنة و

معطوفا

معطوفا علیه الی غیر ذلک من الاحکام فلما اجریت احکام
اللفظ الحقیقی علیه سمی لفظا حکمیا قوله والمحذوف لفظا
اما ان یکون هذا الکلام منه فی مقام التحقیق وبیان ان المحذوف
من ای القسمین واما ان یکون اشارة الی رد ما ذهب الیه المص
فی الایضاح من ان المستتر هو المحذوف ولکن تجوز عن المحذوف
الذی هو الفاعل بالمستتر صونا للسان عن حذف الفاعل
وبیان رد ان المستتر لفظ حکمی فلو کان محذوفا لکان لفظا حقیقیا
فلا یکون للفظ الحکمی مثال الخ قوله لانه قد یتلفظ به الانسان
فی بعض الاحیان لان المحذوف ان کان جایزا فالتلفظ به　　قد هنا
ظاهر وان کان واجبا فالمحذوف ح یمکن التلفظ به وان کان
غیر محتاج الیه وانه یتلفظ به حال اختلال احد شرایط الوجوب
کان لا یقوم مقام غیره او انتفی القرینة الدالة علیه وفی هذا
الکلام رد علی الفاضل الهندی حیث قال والمحذوف لفظ
حقیقة لصدق ماهیة اللفظ علیه لانه من مقولة ما یتلفظ به
الانسان وصدق الماهیة لا یستدعی الوجود فالمحذوف لا
ینافیه فهو قد حمل اللفظ علی ما من شانه ان یتلفظ به الانسان
وظن انه تعلیل مستحسن لاعتماده علیه قوله وکلمات الله تعالی
داخلة فیه لما اعتبر الانسان فی تعریف اللفظ ورد علیه
کلمات الله والجن والملائکة فان التلفظ بها کل واحد منهم

وحاصل الجواب ان الانسان يتلفظ بها واما الحمل فليس له
مدخل في هذه الصناعة او يقال انها من جنس ما يتلفظ
به بل دخول كلمات الله تعالى فيه انما هو باعتبار صدورها
من الانسان فلهذا يقال كلمات الله ولا يقال الفاظ الله
قوله والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات
غير داخلة في اللفظ اي قيد يخرجها الدوال مبتدأ وغير داخلة
خبر وهي جمع دال والخطوط جمع خط وهي الرسوم الحسية
والعقود جمع عقدة وهي عقد الاصابع لان كل عقدة موضوعة
لعدد خاص في اصطلاح ارباب الحساب والتجار والنصب جمع
نصبة وهي ما وضع لمعرفة الطريق وهذا الكلام كما قال
بعض المحشين تعريض بنجم الائمة حيث قال واحترز بقوله اللفظ
عن الخط والعقد والنصبة والاشارة فانها ربما دلت بما
لوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بما
الجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذا
لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون انتهى
ووجه الرد ان الاحتراز عن الشيء فرع دخوله في التعريف
وظاهر ان الشيء ان قصد هذا بكلامه في غاية السخافة لان
ما ذكره نجم الائمة الاحتراز عن دخوله لا اخراجه بعد الدخول
والاصوب ان يقال انه قصد ما قصده ذلك الفاضل فهو

دفع

دفع لاعتراض من يقول ان الدوال الاربع داخلة تحت جميع
الفصول الاحترازية فلا بد لاخراجها من قيد فاجاب
بانها خارجة بقيد اللفظ وان كان جنسا فالمعرفة فلا
حاجة الى ان يزاد في الفصول قيد لاخراجها وهذا منطبق
على عبارته في غاية الانطباق قوله وانما قال اللفظ ولم يقل لفظة
اه اعلم ان صاحب المفصل عرف الكلمة بانها لفظة دالة والحامل
له امران احدهما ان الكلمة لا يكون كلمة حتى يكون لفظة واحدة
عرفا وثانيهما المطابقة بين المبتدأ والخبر فكان سائلا
يقول لم لا يجري المص على حذوه للامرين المذكورين فاجاب
الشارح ببيان فساد الامرين اما الاول فلان المص لم يقصد من
اللفظ الواحدة الذي قصدها العلامة لخروج بعض الكلمات
النحوية من التعريف كعبد الله علما واضرب لانه لفظتان عرفا
واما الثاني فبان وجوب المطابقة مشروط بان يكون الخبر
صفة مشتقة نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب
نحو زيد بصري فبصري مؤول بالصفة اي منسوب الى
البصرة واما في الجوامد فلا تلزم المطابقة نحو هذه الدار
مكان طيب واللفظ وان كان بمعنى الملفوظ الا انه نقله
صار جامدا لانه مصدر ويعتبر في الامثلة الاصل نحو امرأة
صوم ولوجوب المطابقة شرطان اخران احدهما ان لا يكون

بحذف
فما فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول يقول زيد جريح
وهند جريح وثانيهما ان يكون رافعا الضمير المبتدا فلا تؤنث
في هند حسن وجهها بخلاف هند حسنة الوجه و لم
يتعرض لهما لان مقصوده حصل بما ذكر وليس المقام مقام
بيان وتفصيل مع كون اللفظ اخصر لان فيه حذف تاء
قوله وضع الوضع في اللغة جعل الشيء في الحيز اي المكان
ولما كان الواضع بسبب تعيينه اللفظ بازاء المعنى كانه جعل
المعنى ظرفا للفظ ومكانا له سمي به قوله تخصيص شيء بشيء
لم يقل تخصيص اللفظ بالمعنى ليدخل فيه الدوال الاربع كما
سيأتي فان قيل المراد اما قصر الثاني على الاول او الاول
على الثاني وايا ما كان يلزم منه خروج المشترك او المترادف
قلنا ليس المراد بالتخصيص هنا القصر كما هو مصطلح ارباب
المعاني بل المراد به الدلالة فكانه قال الوضع دلالة اللفظ مثلا
على المعنى بتعيين الواضع ولهذا عرفه بعضهم بقصد المتكلم افادة
السامع سلمنا لكن عدم التخصيص فيهما ممنوع فان الوضع لما كان
متعددا فيهما بتعدد الازمان فكان الواضع مع كل وضع
وقع في زمان خصص فيه احدهما بالاخر فتامل قوله
متى اطلق في لفظ زيد فانا اذا اطلق فهم منه الشيء الثاني
وهو الهيكل المحسوس قوله او احس اي شوهد بالعين

كما

كما في الدوال الاربع فانا عند مشاهدتنا النصب فهم الشيء
الثاني وهو نصف الفرسخ او ربعه مثلا قوله فهم منه الشيء
الثاني اي بعد العلم بالوضع والمراد بالفهم هنا التفات
الذهن اليه فلا يرد انه يلزم تحصيل الحاصل على تقدير الفهم
سابقا قوله قيل القائل الفاضل الهندي قوله يخرج عنه
وضع الحروف وكذا وضع الفعل بانه موضوع للحدث وللنسبة
الى فاعل معين كما ذهب اليه اكثر المحققين والحق انه موضوع
للنسبة الى فاعل ما فلا يخرج وحاصل الاعتراض ان تعريف
الوضع غير جامع قوله واجيب بانه حاصل الجواب انه لا يطلق
اطلاقا صحيحا الا مع ضميمة يفهم معناه بسببها وهي حرف
والمجرور مثلا في قولك سرت من البصرة ويمكن الجواب بان
ضميمة المعنى يحتاج اليها الدلالة على معنى بل لتعيينه قوله
ولانه اه حاصل الجواب ان المراد بالاطلاق الاطلاق المتعارف
بين ارباب الفصاحة المعبر عنهم باهل اللسان تسمية للسبب
باسم المسبب فاذا اطلقوا الحروف لا يكون الا مع ضميمة فح لا
يحتاج الى قيد زائد وهو قيد صحيحا كما احتيج اليه على التقدير
الاول قوله المعنى ما يقصد بشيء هذا معناه اصطلاحا
ولم يقل ما يقصد باللفظ لانه قد يقصد باللفظ و قد
يقصد بغيره كما في معاني الدوال الاربع قوله فهو اما مفعل

اسم مكان لغة فصيحة اى اذا عرفت مفهومه اصطلاحا فهو
فى اللغة اما مفعل اسم مكان اى مكان القصد سواء قصد
بشئ ام لا نقل من المكانية الى المفعول لعلاقة المناسبة لانه
اما مكان القاصدية او المقصودية قوله او مصدر ميمى بمعنى
المفعول فمعنى بمعنى عناية وعناية بمعنى معنوى اى مقصود
نقل الى المقصود بشئ فهو من قبيل نقل العام الى الخاص قوله
او مخفف معنى اه فاصله معنوى نحو مرمى اجتمع الواو والياء
فى كلمة واحدة وسبقت احدهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو
ياء وكسرة ما قبل الياء وادغمت فصار معنى كرمى ثم خففت
بحذف احد الياءين وقلب الاخرى الفا لعد فتح ما قبلها
وهذا الاحتمال وان كان ابعد من جهة اللفظ لعدم وجود نظير
له فلذا اخره الا انه اقرب من جهة المعنى فانسب بمعناه
الاصطلاحى لاشتراكهما فى المفعولية وان افترقا بالعموم
والخصوص قوله ولما كان المعنى اه جواب سؤال وهو
ان المعنى ماخوذ فى تعريف الوضع لانه المعبر عنه بالشئ فى
قوله تخصيص شئ بشئ والمقام مقام اختصار فلا يناسب
ذكره ثانيا وحاصل الجواب ان ذكره بعده مبنى على عدم
دخوله فى مفهومه فكانه عرف الوضع بانه تخصيص شئ ولم
يعتبر الشئ الثانى والحامل له على هذا اما صحة توصيفه بقوله

وهذا

وهذا من مؤيدات كونه صفة للا للفظ كما سيأتى او اخراج حروف
الهجاء بقيد صريح والذى يختلج فى بالى عدم الاحتياج الى ما ذكره
الشارح بل الحق فى الجواب ان الشئ الماخوذ فى تعريف الوضع وان كان
المراد به المعنى بحسب نفس الامر الا انه مفهوم عام يتناوله وغيره
فبينه بقوله قوله خرجت به اى بقيد الوضع والاظهر ان يحترز به لمعنى
عما ذكره لان الاحتراز به على هذا التوجيه مبنى على تجريده عن المعنى
فقبل ذكر المعنى لا معنى له قوله والالفاظ دالة بالطبع اى الدالة
على معانيها بتوسط الطبيعة قوله كدلالة اح اح على وجع الصدر
فان ملاحظة اللفظ وتحقق حالة لا تقتضى هذه الدلالة بل
بملاحظة ان من كان به وجع الصدر فطبيعته تقتضى التلفظ
بهذا اللفظ وكما تخرج هذه الالفاظ تخرج الالفاظ الدالة
بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود
اللافظ قوله ولم يذكرها لانها داخلة تحت الالفاظ المهملة
اذ المراد بالمهملة ما ليس بموضوع وح فذكر الالفاظ الدالة
بالطبع بعده من قبيل رب الملائكة وجبرئيل وكذا قال الشارح
فى هذا الكتاب وفى ظنى ان الحال ليس على ما قالوا بل الفرق
واضح فان المهملات هى الالفاظ التى لم تدل على معنى اصلا
والدالة بالطبع دالة على معنى كوجع الصدر لكن بتوسط
الطبع كما عرفت واما الالفاظ الدالة بالعقل فقد يكون

مهملة وقد يكون موضوعة ولكن لا للمعنى الذي دلت عليه
بتوسط العقل كزيد فانه موضوع لذات المعلومة الا ان دلالته
على وجود اللافظ بتوسطه فاعراضه عن الالفاظ الدالة بالعقل
اما لانه مقام اختصار او لانه معلوم الظهور قوله اذ لم يتعلق
بها وضع وتخصيص صلة الضمير راجع الى كل واحد وعطف التخصيص
على الوضع من قبيل ذكر العام بعد الخاص قوله حروف الهجا
الهجا حروف يقطع اللفظ بها اي حروف يركب منها اللفظ
قوله الموضوعة لغرض التركيب لا يقال انها لما كانت موضوعة
لهذا الغرض كان هذا الغرض معناها فلا وجه للاحتراز
عنها بهذا القيد لانا نقول ان الغرض من الشيء لا يكون معنى
ذلك الشيء اذ المعنى ما يعني من اللفظ اي يقصد لا ما لاجله
اللفظ والا لكانت حروف الهجا كلها مترادفات فاللام
في قوله لغرض ليست صلة للوضع حتى يكون من قبيل قولهم
وضع اللفظ المعنى بل للتعليل والغاية قوله مثله في قولهم
وضع اللفظ للدلالة على المعنى وظني ان الصفة مخصصة لا
كاشفة لان بعض حروف الهجاء الموضوعة لمعنى كلمات كاللام
الجارة وواو العطف وهمزة الاستفهام وان شئت اخراج
مثل هذا فاخرجها اما بقيد الحيثية فانها من حيث انها
من حروف الهجاء ليست موضوعة لمعنى او بما حققناه لك

سابقا قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض
اخر كلفظ الاسم والفعل والحرف وهذا الاعتراض بعد ما
فسر المعنى بما تقدم ليس في محله لكنه مبني على تخيل ان المعنى
لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة المعنى قوله
فان قلت قد وضع لما كان هذا الاعتراض متفرعا على الجواب
عن الاعتراض الاول لانه لما اجاب بتعميم المعنى ورد هذا
اورده في ذيله والا كان المناسب ذكره بعد شرح قوله مفرد
قوله كلفظ الجملة والخبر والمراد بالخبر ههنا ليس ما يقابل الانشاء لا
الخبر المصطلح وهو موضوع لزيد قائم وقام زيد وامثالهما
والجملة ما ليس بمفرد فهي اعم من الخبر فذكره بعدها من
قبيل عطف الخاص على العام وهذه العبارة اوفق من عبارة
المتوسط حيث قدم فيها الخبر على الجملة فان عطف العام
على الخاص نادر قوله هذه الالفاظ اي الالفاظ المذكورة في قوله
بازاء الالفاظ المركبة التي هي معان وحاصل الجواب ان هذه
الالفاظ التي هي معان للالفاظ المفردة وان كانت مركبة با
القياس الى معانيها الدالة لدلالة جزء لفظها على جزء معناها الا
انها مفردة بالقياس الى الالفاظ التي هذه الالفاظ معان لها
فان المعنى المفرد كما يأتي ما لا يدل جزء لفظه على جزئه ولا
ان جزء لفظ الجملة اعني الجيم مثلا لا يدل على جزء معناها كزيد

من زيد قائم بل مجموع هذه الحروف يدل على مجموع ذلك المعنى
فدلالته عليه كدلالة لفظ زيد على معناه قوله وقد اجيب
المجيب السيد ركن الدين في شرحه الموسوم بالمتوسط قوله فليس
ههنا اي في مقام النقض على تعريف الكلمة قوله مفردا كان
او مركبا لاحظ بقوله مفردا الاعتراض الاول وبقوله او مركبا
الاعتراض الثاني قوله بازاء مفهوم كلي فالاسم مثلا موضوع
لمفهوم وهو قولنا كلمة دلت على معناه واعترض بان هذا ايضا
مفهوم مركب واجيب بما سبق بانه وان كان مركبا بالنظر الى
معناه الا انه مفرد بالقياس الى اللفظ الموضوع بازائه وبيانه
يرجع الى ما سبق فلا حاجة الى اعادته والاصوب في الجواب ان
موضوع المفهوم اجمالي مفرد عبر عنه بهذه الكلمات وجعلت آلة
لملاحظته وهو في حد ذاته مفرد قوله افراده الالفاظ كلفظ
الاسم والفعل اه لهذه العبارة حلان احدهما ان يكون قوله
كلفظ الاسم بيانا للالفاظ الجملة وعلى هذا يكون البيان
مخصوصا بمفهوم الاسم فكانه قال الاسم مفهوم كلي وذلك
المفهوم افراد وهو الالفاظ مثل لفظ اسم وفعل وحرف ونحوه
وزيد فان لفظ الفعل والحرف والخبر والجملة اسماء ولذا يخبر
عنها كقولك ضرب فعل ماض وفي حرف جر والجملة اسم فذكر
مفهوم الاسم واحال عليه مفهوم الخبر والجملة وغيرهما ومفهوم

الخبر

٣٥

الخبر كلام يحتمل الصدق والكذب وافراده الالفاظ كزيد
قائم وقام زيد وثانيهما ان يكون قوله كلفظ الاسم متعلق
ومتمم للفظ السابق والتقدير ليس ههنا لفظ كلفظ الاسم
والفعل والحرف ونحوها وضع بازاء لفظ آخر بل بازاء مفهوم
كلي افراده الالفاظ وهذا الذي اعتمد عليه في حل هذه العبارة
وان كان الاول اقرب لفظا فتامل في هذا المقام فانه من
مزال الاقدام قوله ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال
الضماير اي الحكم بانه ليس في مقام كون الكلمة موضوعة
لمعنى لفظ وضع بازاء لفظ منقوض بالضماير وامثالها مثل
الموصولات ونحوها الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت
او مركبة فليس هناك مفهوم كلي يكون اللفظ موضوعا له كما اذا قلت
زيد فضيل الذي قلته اسم مفرد او قلت زيد قائم فقيل لك
الذي قلته مركب خبري قوله فان الوضع فيها اي في كل واحد
من الضماير وامثالها او الجمعية باعتبار تعدد الامثال
الا ان الموضوع له خاص لان الموضوع له افراد بملاحظة
ذلك المفهوم قوله فليس هناك اي في مقام وضع الضماير
وامثالها للالفاظ المخصوصة او في مقام رجوع الضمير اليها
قوله هو الموضوع له في الحقيقة وانما اتى بهذا القيد لان
هناك مفهوم كلي يسمى الموضوع له مجازا كما يقال الضمير الغائب

موضوع لما تقدم ذكره فيجعل هذا المفهوم موضوعا لمجازا
والمراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم والذي موضوع
لحقيقة مبهمة والمراد افرادها وان اردت تحقيق معنى
الوضع العام فاستمع لما نتلي عليك فنقول لا بد للواضع في
الوضع من تصور المعنى فان تصور معنى جزئيا وعين بازائه
لفظا مخصوصا كان الوضع خاصا لخصوص التصور المعتبر فيه
اعني تصور المعنى والموضوع له ايضا خاص كزيد وان تصور
معنى عاما ما يندرج تحته جزئيات فله ان يعين لفظا بازاء
ذلك المعنى العام فيكون الوضع عاما والموضوع له عاما
كالانسان الموضوع للحيوان الناطق وله ان يعين اللفظ بازاء
خصوصيات الجزئيات المندرجة تحته لانها معلومة اجمالا
اذا توجه العقل بذلك المفهوم العام نحوها وهذا العلم الاجمالي
كاف في الوضع فيكون الوضع عاما لعموم التصور المعتبر
فيه والموضوع له خاصا واما عكس هذا اعني ان يكون الوضع
خاصا لخصوص التصور المعتبر فيه والموضوع له عاما فغير ممكن
لان الجزئي ليس وجها من وجوه الكلي لتوجه العقل به اليه
فيتصوره اجمالا انما الامر بالعكس اذا انقش هذا على صحيفة
بالك فاعلم ان لفظ انا مثلا لا يستعمل الا في اشخاص معينة
اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة

لواحد

لواحد منها والا لكانت في غيره مجازا او لكل واحد منها والا
لكانت مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراد المتكلم فوجب
ان يكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون
الغرض من وضعها لها استعمالها في افرادها المعينة كذا قال
جماعة من الافاضل والحق ما افاده العضدي واستحسنه
الشريف واشار اليه الفاضل الشم وهو انها موضوعة لكل
معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا في شيء
منها ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع ولو صح ما ذهبوا اليه
لكان انا وانت وهو ونحوها مجازات لا حقائق لها لانها
لم تستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح
استعمالها فيها اصلا وهو بعيد في النظر كيف لا ولو كانت
كذلك ما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز
للحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى ان يتمسك
في اثباته بامثلة نادرة كالرحمن وقامت الحرب على ساق
وشابت لمة الليل قوله على جزئه فانما لم يقل جزء معناه لانه
بصدد تعريف المعنى المفرد فلو عبر بما ذكرت لزم ان يكون
المعنى معنى قوله وفيه انه يوهم اه اي في جعل المفرد صفة
للمعنى توهم ان اللفظ موضوع لمعنى كان متصفا بالافراد
قبل الوضع وذلك لان الوضع تعلق بالمعنى المفيد بقيد الافراد

والفعل وشبهه اذا تعلق بشئ مقيد بصفة يستفاد منه في عرف اللغة
ان تقييد هذا الشئ بصفة مقدم على تعلق الفعل به لانه يجب ان
يكون المعنى سابقا على وضع اللفظ له لامتناع وضع شئ لامر معدوم
واذا كان اللفظ المقدم متصف بصفة يجب ان تكون تلك
الصفة متقدمة وانما عبر عن هذا الامر المحقق بالمتوهم لظهور
المراد في هذا المقام فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب
انما هو يكون بعد وضع اللفظ له بل بعد استعماله فيه لان
المعنى المفرد على ما عرفته ما لا يدل جزؤه والمركب بالعكس
والدلالة وعدمها فرعان لهما ولاحتمال المذكور مؤيد
لما نقل نجم الائمة الاستراباذي من ان الافراد صفة للفظ عند
النحاة وانما هو صفة للمعنى عند المنطقيين هذا واعلم انه ذكر
التركيب طرد الباب قوله فينبغي ان يتركب فيه تجوز اي في
كون المعنى متصفا بالافراد قبل الوضع والتجوز ان يقال لما كان
مآل المعنى الاتصاف به بعد الوضع سماه قبل الوضع به تسمية
للشئ باسم ما يؤل اليه كما قال عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه
اي من قتل شخصا حيا من اهل الحرب فله سلاحه وثوبه سمي
الشخص الحي قتيلا لانه يؤل الى القتل قوله الاتى ما لا يدل جزؤه
وانما لم يقل هنا جزء لفظه لانه يستلزم ان يكون للفظ لفظ
اخر على ما لا يخفى قوله ولا بد من ايراد نكتة اه اي حين جعل

المفرد صفة

جعل المفرد صفة للفظ صار للفظ صفتان احدهما جملة فعلية
اعني وضع والاخرى مفردة اعني لفظ مفرد والاحسن
في الوصفين التشابه ليكون الكلام على نسق واحد وكان
يمكنه ان يطابق بينهما بان يعبر عنهما بالفعل او بالاسم فخالف
الاحسن لا بد لها من نكتة وهي بيان تقدم الوضع على الافراد
بحسب الرتبة لان تقدم الزماني غير معقول هنا لمقارنتهما
فيه فاستعير ما يدل على التقدم الزماني اعني صيغة الماضي
للدلالة على التقدم الرتبي وانما عبر في التنبيه اشارة الى انه
يمكن ان يكون لنكتة غير ما ذكر وهو ان الصفة الاولى لما كان
لها معمول اعني الجار والمجرور والفعل اصل في العمل عبر عنها
به قوله وان لم يساعده رسم الخط لان من قواعدهم ان يكتبوا
الكلمة على صورة الوقف بها واذا وقف على النون يقلب تنوينه
الفا نحو رأيت زيدا فلو كان المفرد منصوبا لكتب بالالف
قوله فانه مفعول له بواسطة اللام الغرض من هذا دفع اعتراضين
احدهما ان في الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول وثانيهما
انه لا بد من اتحاد العامل في الحال وصاحبها وهو هنا مختلف
لان العامل في الحال هو وضع وفيه معنى حروف الجر ووجه
الدفع ظاهر ولم يقدم الحال على صاحبه مع انه نكرة لانه ظرف
ولا يجوز تقديمه عليه على ما سيتلى عليك قوله ووجه

صحته اى وجه صحة وقوع المفرد حالا سواء كان من الغير
او من المعنى والغرض دفع ما يتوجه من انه يجب ان يكون
الحال وعاملها مقترنان والوضع هنا مقدم على الافراد على
ما عرفت وحاصل الجواب ان الوضع وان كان مقدما
على الافراد ذاتا ورتبة الا انهما مقترنان بالزمان فان
اتصاف المعنى بالافراد حالة الوضع وهذا القدر من الاقتران
كاف في صحة الحالية قوله وقيد الافراد لاخراج المركبات
وما قيل من انها خارجة بقيد الوضع لان الوضع للمفردات
لا بغيرها مردود بما اخترناه في هذا الكتاب من انها موضوعة
وتحقيقه بوجهين احدهما ان المراد بالوضع اما وضع عين
اللفظ لعين المعنى كما في المفردات او وضع اجزائه لاجزائه
كما في المركبات وثانيهما انها موضوعة بالوضع النوعي
ومعناه ان الواضع وضع قانونا كليا نعرف به الالفاظ
كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل
على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام التي
يحتاج في معرفتها الى علم النحو قوله كلامية او غير كلامية
الياء للنسبة اى مركبات منسوبة الى الكلام بان يقال
لها كلام عند ارباب هذا الفن وهي مركبات التامة كزيد
قائم وغير الكلامية ما عداها سواء كان اضافيا او

علميا

عدديا او مزجيا او نحوها قوله فيخرج به اه وكذا يخرج عنه رجل
بالتنوين فان التنوين من بيت باب اللام في كونها من حروف
المعاني قوله مثل عبد الله علما اى كل مركب اضافي صار مفردا
بسبب العلمية وانما صار مفردا لان المقصود منه تشخص المسمى
بهذا الاسم لا العبودية والذات المستحقة لجميع الكمالات قوله مع
انه معرب باعرابين اعراب على المضاف والاخر على المضاف اليه
وانما اعرب باعرابين مع كونه مفردا لانه منقول عن مركب اضافي
وعلم بالاستقراء ان كل لفظ منقول فاعرابه باعتبار المنقول
عنه ومعناه باعتبار المنقول اليه قوله بالغرض من علم النحو
لان الغرض منه معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فالمناسب له
ان كل ما اعرب باعراب واحد يكون كلمة وكل ما يكون باعرابين
يكون كلاما فذلك رعاية اللفظ والميل الى جانب المعنى يناسب
اصطلاح اهل الميزان قوله وما اورده صاحب المفصل لما
ذكر ان تعريفه لم يختل من وجهين احدهما خروج مثل
قائمة والاخر دخول مثل عبد الله علما اراد ان يذكر ان تعريف
المصنف يختل من وجه واحد قوله فانه لا يقال له لفظة وا
الظاهر ان المراد الوحدة العرفية عند ارباب اللسان ولم تصدق
مثل هذه الوحدة على عبد الله وقال الفاضل المحشي المراد با
اللفظ الواحدة ما يتلفظ به مرة اى دفعة بحيث لا يصح

ان يتلفظ به مرتين باعتبار ما يخرج عبد الله لانه يتلفظ بكل
واحد من جزئيه باعتبار وصفه الاضافي وهو بعيد قوله
فمثل عبد الله خرج عنه اعلم ان صاحب المفصل بعد ان عرّف
الكلمة بما ذكر الشارح جعل عبد الله من اقسام العلم الاسم العلم المركب
فالظاهر ان كلام الشارح معه على سبيل الاعتراض بنسبة الفاضل المحشي
كلام الشارح الى الافتراء افتراء ولا يحتاج الى الجواب بان المراد باللفظ
في تعريف المفصل اللفظ وزيادة التاء للمبالغة لانه بعيد غاية
البعد قوله اعلم ان الوضع اه المقصود من هذا الكلام دفع ما
يقال لم ترك المص في التعريف قيد الدلالة ولم ياتي به كما فعل
صاحب المفصل وحاصل الجواب ان المص لما قدم قيد الوضع صح
وكان مستلزما للدلالة اكتفى بها وصاحب المفصل لما قدم
الدلالة وكانت اعم من الوضع لانها ان كانت بحسب جعل الجاعل
فوضعية وان كان بحسب كون الشيء لا قتضى مقتضى الطبع عند عروض
المعنى فطبعية وان كان بغير ذلك فعقلية احتاج الى قيد الوضع
قوله دير المسموع من وراء الجدار قيد بدير ليتمحض الدلالة
العقلية لان ذكر زيد يوهم الدلالة الوضعية والا فلا فرق
في هذه الدلالة بين المهملات والموضوعات وقيد بقوله
بقوله من وراء الجدار لانه لو سمع منه هذا اللفظ حال المشاهدة
يعلم من جهتها قوله اي منقسمة اعلم ان هذا التقدير

لفوايد

لفوايد احدها انه اشارة الى ان هذا الخبر لم يقصد تكميل تعريف
الكلمة بتصويرها ثانيها انه تم قيود اليها تحصل علاحظة تفصيل
الاقسام وثالثها كونه اشارة الى تصحيح الحمل فانه على الظاهر ان كل
واحد من اقسام الثلاثة خبرها وهو لا يصح لانها اعم من كل واحد
منها ومن شان الخبر ان يكون اعم من المبتدا او مساويا له
فجعل الخبر مقدار الوجود شرط صحة الحمل ورابعها ان الضمير اذا
كان مرجعه مذكرا وخبره مؤنثا او على العكس كان رعاية الخبر
احسن واولى وهو هنا مذكر فالاتيان بضمير المذكر
فاجاب بان الخبر محذوف ورابعها وهو الظاهر ان ضمير هي راجع
الى مفهوم الكلمة لا الى لفظها والمفهوم لا يكون اسما وفعلا و
حرفا المفهوم من واو الجمع فاجاب بان المقصد ان هذا المفهوم
منقسم اليها ومعنى انقسامه اليها انه ينضم اليه قيد الدلالة
على معنى في نفسها مع الاقتران ويكون مفهوم وقس عليه الفعل
حال الحرف قوله نجم الائمة حيث قال فان قيل يجب ان يكون الكلمة
هذه الثلثة معا لانها الواو للجمع واجاب بان هذا يلزم لو كانت
هذه القسمة من قبيل قسمة الشيء الى اجزائه وليس كذلك وانما
هو من قبيل قسمة الغير الجزئيات ويكون ما اشار اليه الشارح
جوابا اخر وهو ان المص بقولهم وهي اسم اه اي منقسمة الى الا
سم فافهم قوله لانها اي الكلمة اه ان قول في اثناء التقسيم او

اولا يدل بصدره على امرين احدهما ما لا يدل اصلا والثاني
ما يدل على معنى ولكن لا على معنى في نفسها والقسم الاول ليس بحرف
فلا يصح جعل الثاني الحرف فيه على ان المراد بالدلالة هي التي
استلزمها الوضع وهي لا يكون الا للمعنى قوله اما من حقها انما
قدر في نظم الكلام لتصحيح الحمل لان قوله ان تدل في تاويل
المصدر ولا يصح ان يقال الكلمة اما دلالة او لا دلالة لكن يصح
ان يقال بعضها اما دلالة له او لا دلالة قال سيد المحققين لا حاجة
الى تقدير الشيء في هذا المقام فانه فرق بين المصدر الصريح
والفعل المضارع المصدر بان وان فانه في تاويل المصدر با
عتبار الاحكام اللفظية من صحة دخول حروف الجر عليه او الاضافة
او نحوها فلا شك ان معنى الفعل مربوط بلا تقدير انتهى وهو
محل ورد النظر وقال بعضهم انما اتى بمن مع ان المقصود يتم بدونها
للتنبيه على كثرة اوصاف الكلمة وفيه نظر لان معنى حصر التقسيم ليس الا المقسم
انه ليس القسم خارجا عما ذكر في التقسيم لا انه ليس له امر اخر
الا ترى ان معنى قولنا الانسان اما عالم او ليس بعالم ليس الا
ان الانسان لا يخرج عنهما لا انه لا يكون غيرهما فقصد به تزيين
اللفظ وتحسينه قوله كان في نفسها اشارة الى الظرف مستقر
قوله اعني الابتداء والانتهاء الخاصين لانه معناهما والا فالابتداء
والانتهاء العامين معنيان مستقلان يخبر عنهما من غير توقف

اي الابتداء والانتهاء

على

على ذكر متعلق كقولك الابتداء خير من الانتهاء وسيرد عليك تحقيقه
ان شاء الله تعالى فانظر اذا عرفت هذا الحاصل قولهم الحرف
ما دل على معنى في غيره على ما ذكره الشارح ان المعنى الذي دل عليه
الحرف له متعلق لا بد من ذكره فكان معناه حاصلا في غيره لانه
اذا انتقل لفظه الى ذهن السامع لم ينتقل معه المعنى وكان لفظ
الحرف كظرف حال فلا يقال معناه فيه بل في غيره بخلاف قسيميه
فانه اذا انتقل لفظه الى ذهن السامع انتقل معه المعنى وكان لفظا
كلتيهما ظرف اذا انتقل انتقل ما فيه فلهذا قيل ان المعنى في نفس
الكلمة اذا عرفت هذا المعنى الصواب فاعلم ان له تفسيرات اخرى
في كلام الافاضل احدها قول بعضهم معنى دلالة الحرف على
معنى في غيره ان تصور معناه متوقف على خارج عنه الا ترى
انك اذا قلت ما معنى من فقيل في الجواب انه للتبعيض وجدت
تصوره متوقفا على الغير لا يمكن تصور التبعيض الا بعد تصور
الجزء والكل وهذا معنى باطل لان سائر الامور النسبية كالقرب
والبعد ونحوها كذلك فيلزم ان يكون حروفا ولا قائل به
ثانيها قول الاخرين المراد من دلالته على معنى في غيره انك اذا قلت
من مثلا لم يدر اهي مبعضة ام مبينة ام غيرهما فاذا ذكرت
مجرورها تبين معناها وهو كسابقه في الضعف لانه يدل
على انها مشتركة والاشتراك لا يقتضي كون معنى الكلمة في غيرها

والا لكانت الاسماء المشتركة حروفا ويزيد عليه بانه لا يتم في الحروف
الغير المشتركة ثالثها ما ذكره نجم الائمة الاسترابادي حيث قال
الحروف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير صفة للفظ واطنب
في تفصيل هذا المعنى بالامثلة التي من جملتها قولنا اللام في نحو
الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل
في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو
في جملة قام زيد وفيه بحث لانه ان اريد بثبوت معنى الحرف
في لفظ غيره ان معناه قائم بلفظ الغير فهو ظاهر البطلان لان
الاستفهام قائم بالمتكلم حقيقة ومتعلق بمعنى الجملة وان اريد
قيامه بمعنى غيره قياما حقيقيا فباطل ايضا لما مر ولانه يلزم
ان يكون الاعراض مثل البياض ونحوه حروفا لدلالتها على معان
قائمة بمعان في الفاظ غيرها وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان
يكون لفظ استفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان
متعلقة بمعاني غيرها حروفا وهذا كله فاسد **قوله** كالبصرة
والكوفة اكتفى بذكر بعض الضمير معنى من لفظ سرت والبصرة [illegible]
ومعنى الى لفظ انتهيت والكوفة ويمكن جعل قوله كالبصرة اشارة
الى ذالك **قوله** ان يقترن ذالك المعنى ارجع الضمير اليه لان المقترن
حقيقة باحد الازمنة وصف الكلمة به من قبيل زيد حسن
الغلام **قوله** في الفهم الظرف متعلق بقوله يقترن اي يقترن

ذالك

ذالك المعنى حال فهمه من اللفظ **قوله** اي حين فهمه بيان لما
سبق خرج به ما يقترن باحد الازمنة بحسب التحقق كالضرب
فانه لا يتحقق خارجا بلا زمان لكن الزمان لا يفهم من لفظه
وما يدل على الزمان بقرينة لفظية كضارب امس وما يكون
مقارنا للفهم لكن يكون فهمه من قرينة حالية كما اذا اطلق
ضارب وفهم الزمان **قوله** ماخوذ من السمو هذا ما اختاره
البصريون وما بعده مختار الكوفيين ولكل واحد من الفريقين
دلائل اضربنا عن ذكرها مخافة التطويل **قوله** لتضمنه الفعل
اللغوي وهو المصدر قال الفاضل المحشي فيكون من باب
تسمية الدال باسم المدلول والاسناد من باب تسمية الكل
باسم الجزء لان من عادتهم ان يسموا الدال باسم المدلول اذا كان
مدلولا مطابقيا اذا عرفت هذا كله فاعلم ان حصر الكلمة في
اقسامها حصر عقلي مردد بين النفي والاثبات لا استقرائي
وان ذهب اليه بعضهم قال الشيخ جمال الدين بن هشام في
شرح اللمحة اجمعوا الا من لا يعتد بخلافه على انحصار اقسام
الكلمة في ثلثة الاسم والفعل والحرف وقال ابو حيان الا ابو جعفر
بن صابر فسمها رابعا سماه الخالفة وهو اسم الفعل انتهى ووجه
التسمية انه خلف الفعل وقام مقامه وهو مردود لانه اسم
لصدق التعريف عليه فان قولك صه مثلا اسم لقولك

اسكت اى للفظ على الاصح فهو بمنزلة ضرب فى قولك
ضرب فعل ماض فانه فى هذا التركيب اسم مسماه قولك
من نحو ضرب زيد معنا ه الفعل فالاخبار عنه باعتبار معنا
واما لفظه فاسم فلا لزم التناقض فى حال الاخبار قوله
وقد علم بذلك الواو اما عاطفة على محذوف اى قد تبين
وقد علم اعتراضية لمدح الدليل المذكور ترغيبا للطالب او
المراد من ظن ان هذا حصر بديع وتقسيم اقسام او لتنبيه من لا يكتفى
بالاشارة كذا قال الشارح الهندى اقول ويجوز ان يكون
ابتدائية وقدما التقريب والتحقيق فى الباء للسببية قوله والفعل
كلمة تدل على معنى اه اعلم ان المتاخرين قد اطبقوا على ان الفعل
تدل على الحدث والزمان ونسبة الحدث الى فاعل ما هو
معنى حرفى يحتاج الطرفين فاستقلال معناه باعتبار معناه
التضمنى اعنى الحدث حتى انهم شنعوا على من اطلق ان معنى الفعل
مستقل ولم يقيده بالمعنى التضمنى وظنى انه غير التحقيق لان
النسبة وان احتاجت الطرفين الا انها جزء ان للفعل كما
فى اعتقاد معنى الحرف اليه الا ترى ان معانى الاضافات كالفوقية
والمباعدة والمجاورة واشباهها معان اسمية مع احتياجها
الطرفين الا ان ذينك الطرفين مفهومان من اللفظ على
قياس ما عرفت وكلام المتقدمين فى عد الزمان من اجزاء

معنى الفعل
مضطرب فمنهم من وافق المتاخرين ومنهم من ذهب الى
ان دلالته عليه بطريق الالتزام ولهم دلائل حررناها فى
كتابنا الموسوم بمفتاح اللبيب فنذكر هنا بعضها اولها ان
الزمان ظرف لتعلق الفعل بالفاعل ومعلوم ان الظرف
لا يكون جزءا من المظروف ثانيها انهم متفقون على ان
اقتران مثل اسم الفاعل والمفعول بالزمان كاقتران الفعل
بغير ان زمان الفعل معين ويقولون الزمان ليس جزء المعنى
اسم الفاعل وكذا الفعل ثالثها انه لو كان الزمان جزءا
للفعل لم يمكن تحقق الفعل بدونه وقد تحقق فى جميع الا
نشاءات رابعها انه لو كان الزمان الماضى جزء الماضى وكذا
فى المستقبل لما امكن انخلاعه بعارض وقد تخلف الماضى
قولك ان قمت لم يضرب فلا يكون جزءا لان ما بالذات
لا يختلف بالعارض ونحن حيث اخترنا مذهب المتاخرين
لابد لنا من الجواب عن هذه الدلائل فالجواب عن الاول انه
مغالطة من باب اشتباه الفعل اللغوى بالفعل الاصطلاحى
فان الزمان ظرف لتعلق الفعل اللغوى اعنى الحدث بالفاعل وهو ليس جزءه ليلزم المحذور بل جزء الفعل الاصطلاحى
وعن الثانى بالفرق بين الاقترانين فان اقتران الفعل به
باعتبار انه جزء معناه واقتران اسم الفاعل به باعتبار

لان كل فعل من ضرب وغيره لا بدله من زمان ولم يفهم من لفظ
ضارب الا ذات متصفة بالضرب من غير اعتبار زمان مطلق
ومقيد ولذا عرفوا اسم الفاعل بما اشتق من فعل لمن قام
به بمعنى الحدوث من غير زيادة زمان مطلق وعن الثالث
بعد تسليم عدم دلالتها على زمان الحال يجوز ان يجرد الشى
من جزئه فيصير مدلوله الجزء الاخر كما جرد والوضع عن المعنى
وعن الرابع ان الزمان الماضى مثلا جزء الفعل الماضى صورة
ومعنى وفى المثال وان كان ماضيا صورة الا انه مستقبل
حقيقة لمكان ان الشرطية وعليه فقس المضارع ومثل هذه
التحقيقات وان كان المحل اللائق بها مباحث الفعل الا انا ذكرنا
ههنا خوفا من مصائب الزمان قوله وليس المراد بالحد الاول
من هذا الكلام دفع اعتراض الامام الرازى حيث قال ان مثل
هذه التعريفات لا يكون حدودا لان الحد هو المركب من جنس
وفصل وجوديين وفصل الحرف المخرج لاخرى عدمى وكذا
فصل الاسم الذى به يمتاز عن الفعل وحاصل الجواب ان ما
ذكرت من الشرط قد اعتبره اهل صناعة الميزان واما الادباء
فليس المراد بالحد عندهم المعرف الجامع المانع واذا كان
فصله عدميا فهو حد عندهم ورسم عند اهل الميزان
قوله ولله در المصالد فى اللغة ما يدر من الضرع كاللبن

وفيه خير

وفيه خير كثير عند العرب ويراد بالخير مجازا فيقال در دره
اى كثر خيره ويستعمل فى مقام المدح والتعجب كما هنا فاما ان
يكون الدر كناية عن فعل الممدوح الصادر منه ونسب الى الله
تعالى مع انه فعل الغرابة وهو ايضا منشى العجايب فكان هذ
الفعل لله لا لهو اما ان يكون الدر باقيا على حقيقته والمراد
به لبن امه التى ارضعته منه حتى صار نحريرا كاملا والمعنى ان دا
اللبن كانه لم يصدر من امه بل كان الساقى له هو الله تعالى قوله
والكلام فى اللغة الالف واللام فى الكلام مثلها فى الكلمة
قال بعض المحققين ومن المعانى اللغوية الكلام ما يكون مكتفى
به فى اداء المرام على ما فى القاموس ولا يخفى انه اشد مناسبة
لما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل عنه اليا انتهى وهو كلام
عجيب اشار اليه الشهيد الثانى فى شرح اللمعة قوله اى لفظ
فسر ما العامة باللفظ لان الكلام المبحوث عنه هو اللفظ قيل
ليخرج من التعريف زيد قائم اذا ضم معه لفظ مهمل لانه
متضمن كلمتين بالاسناد لكنه ليس بلفظ لان المركب من اللفظ
وغيره ليس لفظا قال الشريف فى حاشية المطالع من الامور المعلومة
بالضرورة ان الاشياء المعدودة لا تصير امرا واحدا ما لم يعتبر معها
هيئة وحدانية هى جزء صورى للمركب فعلى هذا لا بد لتحقق
الكلام من جزء صورى هو الهيئة وهى ليست بلفظ فالجميع

ليس بلفظ لما عرفت فتفسير الشارح يخرج جميع افراد الكلام
الا ان يقال تسميته لفظا باعتبار اغلب اجزائه وح يجري فيما
قيل قوله حقيقة او حكما انما قيد المتضمن بالتضمن الحقيقي ما كان
جزءه حقيقيين كضرب زيد والتضمن الحكمي ما كان احدهما
كلمة او كلاهما حكميا كالضماير وان يكون حقيقة بمعنى حقيقية
وحكما بمعنى حكمية فما تركب من كلمتين حكميتين مثل قولك
غلام زيد ابوه قائم فان كل واحد من الجزئين وان كان مركبا
الا انه في حكم كلمة واحدة اعني هذا ذاك وهذا هو الظ
من تحقيقه الآتي بعد هذا قوله فالمتضمن اسم فاعل اجوبة
اعتراض يرد على المص واول من تصدى له نعمة الشر الهندي
وتقريره انه يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن لان الكلمتين انضم كلام
وحاصل الجواب ان المتضمن هو المجموع دون كل واحدة الذي هو المتضمن
فلا اتحاد قال بعض الافاضل لو جعل قوله بالاسناد للتضمن ثم
لم يحتج الى هذا الجواب لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين
والاسناد ولو جعلت بمعنى مع احتيج اليه وظني انه لو عكس لكان
انسب مع ما تقرر ان الاسناد ليس لفظا وانه قد اخذ اللفظ
في التعريف والمراد من تضمن الكلمتين فهمهما منه او شموله لهما
شمول الافراد قوله اي تضمنا حاصلا بسبب الاسناد وجوز الشر
الهندي تعلقه بتضمن وكونه صفة كلمتين اي كلمتين متلبسين

ثم هذا ان يكون الباء للاستعانة او للالصاق او المصاحبة [illegible] بان تكون [illegible] صفة [illegible] وجوز الشر الهندي [illegible]

متلبسين

متلبستين بالاسناد قوله حقيقة او حكما اي سواء كان احد الكلمتين
حقيقة او حكما اي والكلمة الحكمية على ما عرفت ما صح وقوع
المفرد موقعها قوله وحيث كانت الكلمتان الخ الغرض من هذا
دفع اعتراض نجم الائمة الاسترابادي على المص حيث قال كان على المص
ان يقول كلمتين او اكثر ليعم زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه حيث
قوله بحيث يفيد المخاطب المراد من شانه افادة المخاطب ليصدق
الاسناد على الاسناد الواقع في الجمل الخبرية والوصفية لعلم
المخاطب مضمونها او يحمل الافادة على الفائدة الذهن
كما سبق تحقيقه قوله او قائم ابوه اي زيد قائم ابوه قال
الفاضل المحشي في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركبا نظر لان
الخبر عندهم قائم وفاعل خارج عن الخبر اقول ما ذكره يتمشى
على مذهب صاحب الكشاف من ان الخبر ما تم به الفائدة مع
متعلقه واما على ما هو المشهور من ان الخبر هو الجزء المتم الفائدة
فكلام الشر موجه قوله اعني قائم الاب ليس المراد ان الخبر هو المجموع
للزوم الحذف بل المضاف والمضاف اليه خارج عنه قوله
في حكم هذا اللفظ فيكون هذا قائم مقام لفظ جسوق قوله
ان كلام المص ظ اه لانه قال ما تضمن كلمتين بان يكون
كلمتين في ضمنه فهو اذن اكثر منها والحق ما ذهب اليه
صاحب المفصل لوجهين احدهما ان توقف المسند اليه في

ذاتي وعلى غيره توقف عارضي ثانيهما ان الاسناد نسبة
لا يقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه لا باكثر وهما كلمتان او
ما في حكمهما في قبول الاسناد به واليه وانما قال الظاهر لانه يمكن
ان يقال اراد تضمن كلمتين فقط او اراد بالتضمن التركب قوله
ثم ان صاحب المفصل اه اعلم ان صاحب المفصل واللباب بعد
ان عرفا الكلام ومثلا بضرب زيد وانطلق بكر ونحوهما قال
صاحب المفصل ويسمى جملة وقال صاحب اللباب ويسمى كلاهما
جملة وظاهر الحال كما فهم الشارح لكن قال ولد المحقق الشريف
اعلم انه قد وقع في عبارات المتقدمين ان الكلام يسمى الجملة
فتوهم بذلك بعضهم انهما مترادفان والحق ان الجملة اعم وهذه
العبارة نظير ان يقال يسمى زيد انسانا انتهى فكانه اراد تطبيق
كلاميهما على مذهب الجمهور وان كان محوجا الى التاويل وكلام
الشارح كما ذكرنا ناظر الى ظاهر عبارتيهما فلكل وجه قوله فيختص
الجملة على الجملة الخبرية اه انما قيد بالخبرية لان الجمل الانشائية
عنده لا تقع اخبارا ولا اوصافا الا على التاويل والحق الجواز و
الوقوع وقد سبق مجملا وسياتي ان شاء الله مفصلا فان
مثل يضرب في قولك زيد يضرب والواقعة وصفا نحو يضرب
ابوه في قولك جاءني رجل يضرب ابوه فان اسناد يضرب
الى الضمير المبتدا ليس مقصودا بالذات اصلا بل المقصود اسناده

الى المبتدا

الى المبتدا ولما كان الضمير محصلا للربط بين الفعل ومبتداه
الا سند اليه وكذا في الثاني فتامل قوله وفي بعض الحواشي اي
الحواشي المنسوبة الى المص فان المص كتب حواشيا على هامش الكتاب
حال المذاكرة او الحواشي التي كتبها التلامذة باملائه وهي المسماة
بالاملاء الى غير الايضاح شرح الكتاب لكنه قال في بحث حروف
الاستفهام ان لها صدر الكلام وهو يدل على كون قام ابوه في
قولنا ازيد قام ابوه كلاما عنده والا لم يقع حرف الاستفهام في
صدر الكلام مع ان الكلام فيه ليس مقصودا لذاته قوله الا في ضمن
اسمين انما احتيج الى تقدير هذا اللفظ لدفع الاعتراض الذي اورده
الفاضل الهندي واجاب عنه حيث قال ولا يحصل اي الكلام او
ما تضمن كلمتين او التضمن المذكور او الاسناد الاصلي المقصود لذاته و
على الاول يشكل الظرفية فيجاب بان الكلام كلي يصح ظرفه في الجزئي
وحاصل الاعتراض ان كون الكلمتين ظرفا للكلام يستلزم كون الشيء
ظرفا لنفسه لان الكلمتين هما الكلام وحاصل الجواب ان الكلام
العام لا يحصل الا في ضمن الكلام الخاص واجاب عنه الفاضل
جوابا آخر وهو يجعل في بمعنى من قوله فان التركيب الثنائي اه
هذا انما يفيد انحصار الكلام الثنائي والمدعى اعم من ذلك
فانه على مذهب المص يكون ثنائيا وفوق الثنائي قوله
وفي بعض النسخ او في فعل واسم ووجه ان المركبين فعل

واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكر قوله ونحو يا
زيد يجوز جواب عما يقال ان يا زيد مركب من حرف واسم وهو كلام
مفيد فاجاب بان طرفي الكلام فيه مقدران والمبرد ذهب الى
ان احد جزئي الكلام مذكور وهو حرف النداء القائم مقام
الفعل والجزء الاخر مقدر وهو الفاعل فيكون على مذهب
من تركب الاسم والحرف الا ان يقال الفعل اعم من الفعل الحقيقي او
ما يقوم مقامه فيؤول الى ما ذكره الشارح قوله الاسم ما دل اى كلمة
دلت اللام للعهد الخارجي والمراد الاسم الذي سبق ذكره صريحا
وضمنا وانما جعل ما موصوفة بمعنى الكلمة لئلا يرد الدوال الا عليه
ربع وبعض المركبات قوله على معنى كائن في نفسه جعل الظرف
مستقرا صفة المعنى وهو مبني على ان كلمة في بمعنى الباء اى ما دل
بنفسه على معنى ومن جعل في بمعنى الباء جعل الظرف لغوا لان حروف الجر
انما قام بعضها مقام بعض عند بعض الكوفيين والبصريون لا
يجوزونه على الاطلاق قوله فتذكير الضمير اى مطلق الضمير فيشمل
ضمير نفسه ودل وضعا باعتبار اللفظ مفرد مذكر وباعتبار
المعنى مفرد مؤنث ولذلك اجيز في الضمير الراجع اليها اعتبار
اللفظ والمعنى معا قوله قال المصنف اى في شرح عبارة المفصل
وحاصله جواز كون الضمير المجرور في نفسه راجعا الى المعنى والمعنى
ان ذلك المعنى معتبر في حد ذاته اى لا يحتاج في فهمه من اللفظ

المعنى

الى ضم ضميمة كما تقول الدار في نفسها حكمها كذا اى حكمها ان
قيمتها الفصح قطع النظر عن كونها قريبة المسجد او الحمام
او نحوهما مما يزيد في قيمتها والظرفية فيه على هذا مجازية قوله
اى باعتبار متعلقه فذكر متعلق الحرف انما وجب ليتحصل به
معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه اذ هو آلة
لملاحظته فعدم استقلال الحرف بالمفهومية انما هو لقصوره و
نقصان في معناه قوله وتحصيله اى تحصيل ما ذكره المص في ذلك
الشرح والحصول بمعنى المضمون قوله بعض المحققين وهو المحقق
الشريف في تعليقاته على شرح الرضي وعبر الشارح تارة بالحصول
واخرى بالحاصل تبعا لصاحب التحقيق قوله قائما بالذات كا
لجسم قوله قائما بغيره كالبياض او سواده القائمين بالجسم ولو
قال لكان ان في الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود في ذاته وموجود
قائما بغيره هو موجود في غيره غاية في ايضاح معنى الحرف وما
يقابله قوله كذلك في الذهن الا ان ما في الخارج القائم بذاته
لا يصير قائما بغيره وكذا العكس بخلاف المعقول الذهني فانه
ربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير ملحوظا قصدا وبالعكس
كما سيتلى عليك قوله معقول ان دام المعقول هنا المعلوم
قوله هو مدرك قصدا اى يتوجه المدرك الى ادراكه
قصدا وقوله ملحوظا في حد ذاته بيان لقوله قصدا وهو كالـ تبيانا

الملحوظ اولاً وبالذات قوله تبعا والة الا آلة بيان لقوله تبعا
فان كالقلم ليست مقصودة الا بتبعية الكتابة المقصودة بالذات
للذات هذا كالابتداء الخاص الواقع بين السير والبصرة فانه
آلة لتعرف احوالهما وهذا كله تحميل يوضحه قوله فالابتداء قوله
فالابتداء مثلا وانما قال مثلا لجريان ما ذكر في الانتهاء و
الظرفية ونحوهما والمراد بالابتداء هنا معناه لا لفظه وقوله
قصدا منصوب على المصدرية اى ملاحظة قصدية او على الحال
اى حال كونه مقصودا قوله ملحوظا في ذاته تفسير لقوله مستقلا
بالمفهومية قوله ولزمها اى لزم مفهوم الابتداء المطلق تعقل
متعلقه تبعا له لانه يتوقف فهم هذا المعنى من اللفظ عليه وهذا
اذا ذكر له متعلق كما تقول ابتداء السير من البصرة والا فهو
قد يذكر بلا متعلق كقولك الابتداء حسن او يراد بالمتعلق
المتعلق الاجمالى الذى لا يتصور الابتداء بدونه وهو شئ ما مفهوم
من لفظ الابتداء ولما كان غير مقصود بالذات كفت فيه هذه
الدلالة وقوله تبعا معنى لقوله اجمالا قوله من غير حاجة الى
ذكره اى لا يحتاج اليه في فهم ذلك المعنى من اللفظ وان كان قد
يحتاج اليه للايضاح والبيان او لا يحتاج الى ذكره مطلقا فتامل
قوله وهو بهذا الاعتبار اى مفهوم الابتداء باعتبار كونه
ملحوظا قصدا وبالذات ومستقلا بالمفهومية قوله فقط

قوله

اى لا يكون مفهوما من لفظ من فالحصر اضافى او المراد انه لا
يحتاج الى امر آخر في كونه دالا عليه وقوله لا حاجة في الدلالة اليه بيان
له قوله لا يدل على متعلقه اى لا يدل لذلك اللفظ المفهوم لفظ الابتداء
لفظ الابتداء على متعلق معنى الابتداء لان ذلك المتعلق اذا لم
يحتج اليه فكيف يحتاج الى لفظ يدل عليه قوله وهذا اى ما ذكره
بعض المحققين من ان المعنى اذا لوحظ قصدا يكون معنى مستقلا
بالمفهومية هو مراد النحاة بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا
في نفس الكلمة الدالة عليه يعنى ان الكلمة بنفسها دالة على ذلك المعنى غير
محتاجة في الدلالة عليه الى ضم لفظ آخر كدلالة لفظ الابتداء على
مفهومه وليس مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة مدلولها حتى
يخلو الكلام عن الجدوى ويدخل فيه الحرف قوله واذا لاحظ
العقل اى اذا لاحظ العقل مفهوم الابتداء من حيث هو حالة اى
نسبة بين السير والبصرة يرتبط احدهما بالآخر كما ان نسبة القيام
في زيد قائم انما احتيج اليها لربط الخبر بالمبتدا فهي في نفسها
لا يكون مقصودة كان معنى غير مستقل بالمفهومية لانه موقوف
على تصور طرفيه ولا تظن ان مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار مدلول
لفظ من حتى يكون معنى لفظ الابتداء ومن متحدان لما ستعلمه
سيأتى من ان لفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة
بل المقصود ان هذا المفهوم يجرى فيه اعتباران وان اردت

ان تعرف كيف يتصور الاعتبار ان في معقول واحد تارة يكون
مقصودا بالذات واخرى بالعرض فلنوضح لك مثالا من المحسوسات
فنقول اذا نظرت في المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هناك
حالتان احدهما ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها
قصدا جاعلا المرآة آلة في مشاهدتها ولا شك ان المرآة مبصرة
في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بابصارها على هذا الوجه
ان تحكم عليها وتلتفت الى احوالها والثانية ان تتوجه الى المرآة
نفسها وتلاحظها قصدا فتكون صالحة لان تحكم عليها كقولك
المرآة صيقلية وتكون الصورة مشاهدة تبعا واستوضح ذلك
في المعقولات ايضا كقولك قام زيد وقولك نسبة القيام الى زيد
اذ لا شك انك تدرك فيهما نسبة القيام الى زيد الا انها في الاول
مدركة من حيث انها حالة بين زيد والقيام والة لتعرف حالهما
فكانها مرآت لكانك تشاهدهما بها مرتبطا احدهما بالاخر ولذلك
لا يمكنك ان تحكم عليها او بها ما دامت مدركة على هذا الوجه وفي
الثاني مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها بحيث يمكنك ان
تحكم عليها او بها فهي على الوجه الاول معنى غير مستقل بالمفهومية
وعلى الثاني معنى مستقل بها وكما يحتاج الى التعبير عن المعاني
الملحوظة بالغير التي لا تستقل بالمفهومية به قوله لتعرف حالهما
اى المعرفة حالة السير والبصرة وهو كون السير مبتدا والبصرة

[illegible]

مبتدا

مبتدا منه قوله ولا يمكن ان يتعقل اه اى لا يمكن معرفة ذات
الابتداء المأخوذ على وجه الملابسة الا بذكر متعلقه المخصوص
كقولك ابتداء سير البصرة حسن قوله ولا ان يدل عليه اه اى
لا يمكن ان يدل لفظ الابتداء على معناه الا بضم لفظ دال على
متعلقه كلفظ السير والبصرة الدالين على معنيهما الذي هو المتعلق
قوله والحاصل اى الذي يحصل من ذلك المحصول هو الفرق
بين معنى الاسم والحرف قوله لكل واحد من جزئياته اى لفظ
موضوع لجزئيات ذلك الابتداء العام كالابتداء من البصرة
ومن بغداد ومن الكوفة ونحوها وهذا معنى ما قيل ان
الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء
مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا تتعين الا بالمنسوب
اليه فما لم يذكر متعلق الحرف لا يحصل فرد من ذلك النوع الذي
هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج وانما يحصل بذكر
متعلق تتعلقه قوله من حيث انها اى من حيث ان
تلك الجزئيات حالات ونسب لمتعلقاتها كما عرفت قوله وصح
ان يكون محكوما عليه وبه اى ذلك المفهوم الكلي الذي لوحظ
قصدا وبالذات وصار مستقلا بالمفهومية يصلح ان يكون
محكوما عليه كقولك الابتداء خير من الانتهاء او محكوما به
كقولك انا متلبس بالابتداء قوله في كل منها اى لا بد في كل من

المحكوم عليه والمحكوم به ان يكون ملاحظا بالذات ومستقلا بالمفهومية ان يعتبر النسبة الحكمية بينه وبين غيره اى بين المحكوم عليه وبين غيره كالمحكوم به او بين المحكوم به وبين غيره كالمحكوم عليه وتلك الجزئيات هى نسبة بين المحكوم عليه وبه والنسبة لا يكون مستقلة فلا يصلح ان يقع محكوما عليها او بها قوله لملاحظة احوالها اى احوال تلك المتعلقات كما سبق قوله وهذا هو المراد بقولهم يعنى كون تلك الجزئيات التى هى معنى الحروف بحيث لا تعقل الا بذكر متعلقاتها هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى فى غيرها فالمراد بغيرها متعلقاتها ويكون معنى الحرف فيها ان يكون متعقلا باعتبارها وملاحظتها وانما اطنبنا الكلام فى هذا المقام لانه من مشكلات هذا الكتاب قوله واذا تقرر هذا اى ان بعض المفهومات يكون ملحوظا فى ذاته ويكون ملحوظا فى غيره قوله بكينونة المعنى فى نفسها اى على تقدير ان يكون مرجع الضمير هو المعنى قوله استقلاله بالمفهومية اى كون ذلك المعنى مستقلا فى مفهوميته من اللفظ قوله فمرجع كينونة الجنس حاصله ان ارجاع الضمير الى المعنى والى اللفظ متحد المآل لان المستقل بالمفهومية هو المعنى على تقدير واللفظ على آخر قوله من كينونة المعنى فى نفس الكلمة فى قوله فى وجه الحصر لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها او لا قوله فى المعنى

الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى قوله وارجاع الضمير الى الكلمة لم يصرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كما فى هذا الكتاب وحاصل الجواب ان عبارة المفصل فى هذا المقام لم يكن مسوقة لوجه حصر مرجع الضمير فيه الى الكلمة حتى يرجع هنا اليها لتتوافق المقامات وارجاع الضمير فى عبارته الى المعنى اظهر قوله وبما سبق من التحقيق وهو ان معانى الاسماء مفهومات كلية لزمها تعقل متعلقاتها لفهم خصوصياتها التى جرت العادة باستعمالها منضمة الى تلك الخصوصيات بخلاف الحروف فانها موضوعة لتلك الخصوصيات الغير المستقلة قوله لان معانيها مفهومات كلية فان معنى ذو الصاحب مطلقا غير مأخوذ معه خصوصية من الخصوصيات وكذا نظايره قوله لكن لما جرت العادة يعنى ان العادة جرت باستعمال تلك الاسماء فى مفهوماتها الكلية واستفادة الخصوصية من الاضافة بخلاف الحروف فان معانيها على ما عرفت هى الخصوصيات ولا يصلح استعمالها فى المعنى المطلق قوله ولما كان الفعل دالا على معنى فى نفسه اه توضيح هذا المقام ان الافعال التامة كضرب مثلا يدل على معنى مستقل بالمفهومية وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل وهو النسبة الحكمية الملحوظة من حيث انها حالة بين طرفيها اعنى الحدث والفاعل المعين ولما كانت هذه النسبة التى هى جزء مدلول الفعل

في المفهومات م

لا تحصل الا بالفاعل وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف
فكما ان لفظة من موضوعة وضعا عاما لكل ابتداء معين مخصوص
كذلك لفظة ضرب موضوعة وضعا عاما للحدث الذي ثبت
عليه الى فاعلها خصوصا لكن الفرق بينهما ان الحرف لا يدل الا
على معنى غير مستقل بالمفهومية فلذا لم يقع محكوما عليه ولا به
اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا بالذات ليمكن من اعتبار
النسبة بينه وبين غيره والفعل لما اعتبر فيه الحدث وضم اليه غيره
اعني النسبة الى الفاعل وجب ذكر الفاعل ووجب ان يكون
مسندا باعتبار الحدث ولا يمكن جعل ذلك الحدث مسندا اليه
لانه على خلاف وضعه واما مجموع معناه المركب من الحدث
والنسبة المخصوصة فهو غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح لان يكون
محكوما عليه ولا محكوما به ولما كان المعنى المأخوذ في هذا الحد
شاملا للمعنى المطابقي والتضمني لم يخرج به الفعل فاخرجه بقوله غير
مقترن الخ هذا تطبيق الكلام على ما ذهبوا اليه من ان الفعل موضوع
للنسبة الى فاعل ما معناه المطابقي ايضا مستقل من حيث ان
هذا الفاعل مفهوم من الفعل فان النسبة موقوفة على جزء الفعل
فالمراد بالمعنى المأخوذ في التعريف هو المطابقي لانه الشائع
المتبادر والالفاظ المذكورة في الحد وانما تحمل على ما يتبادر
منها كيف لا ولو صح ما ذكروا للزم عليهم خلاف ما اجمعوا عليه

[illegible]

مع علمه

من عدم وجود دلالة التضمنية بدون المطابقية لانها تابعة
لها وبيان لزوم ما ذكرنا ان من سمع لفظ ضرب فهم الحدث
والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقي لان من جملته النسبة الى
فاعل معين واما توجيه الفاضل المحشي بان العالم بوضع ضرب
على الوجه العام اذا سمع هذا اللفظ تذكر وضعه بهذا الوجه
وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع
وليس هذا من دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب الى معنى
معين هو مراد ما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالخصوصية
التفت اليه من اللفظ من حيث انه مراد منشأ هذه الحدث والزمان
في ضمن هذا الالتفات هو الدلالة التضمنية ولا شك انه لم يفهم
من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابقي وافتخر به وعده
من الالهام والظن انه من الاوهام فان السامع للفظ ضرب انما
يفهم الحدث والزمان من تذكر الوضع بواسطة ان هذا المعنى
جزء مدلول اللفظ دال عليه بتوسط الوضع وليت شعري ما
الذي حداهم على ان يفرقوا بين ذو وفوق وتحت وما
شابهها وبين مدلول الفعل فانهم قالوا انها موضوعة لمفهومات
كلية لكن لفهم الخصوصيات وزيادة الفائدة ذكر معها فكذا
نقول في الفعل انه موضوع للحدث والنسبة الى فاعل ما الا انها
استعملت مع الفواعل المعينة لفهم تلك الخصوصيات سلمنا انه

[illegible]

موضوع للنسبة الى فاعل معين لكن تعيينه عند المتكلم كاف فلذ[لك]
الفاعل تعيينه عند المخاطب والسامع هذا وقد اعترضوا بان
صيغة المتكلم والمخاطب موضوع للحدث وللنسبة الى فاعل معين
يدل عليه اللفظ وليس الفرق الا بالتعيين عند السامع وعدمه
فتامل واما علم وقوعه محكوما عليه فان المحكوم عليه لا يكون
الا ذاتا مستقرة يحكم عليها بالاحكام المختلفة مع بقائها على حالها
ولما كان احد اجزاء الفعل الزمان وهو متجددة غير مستقر
على حاله منعه من ان يكون محكوما عليه فتامل في هذا المقام فانه
من مزال الاقدام وما حققنا لك سابقا مبني على هذا التحقيق
قوله اعني الحدث انما قيد المعنى المتضمن بالحدث لان له معنى
معنى تضمنيا اخر وهو الزمان ولكنه غير مقترن باحد الازمنة
لانه نفس الزمان والشيء لا يقترن بنفسه قوله مع احد الاز[منة]
الثلثة اشار به الى ان الباء اذا وقعت صلة للاقتران يكون بمعنى
مع والى ان الاقتران المنفي في حد الاسم والمثبت في حد الفعل
هو الاقتران عند فهم ذلك المعنى من لفظ اخر فعلى هذا لا
يخرج عن حد الاسم مثل الضارب في قولك زيد ضارب
امس قوله فموصفة في بعض النسخ بالواو وهو الظاهر وعلى نسخة
الفاء معنى فصحة جواب شرط محذوف اي اذا عرفت ما تلونا
عليك فقولوا غير مقترن صفة للمعنى وجوز الشيخ الهندي نصبه

في معنى رويد

على ان يكون حالا من المعنى ورفعه بان يكون خبر مبتدا
محذوف وانما اختاره الشارح الوصفية لان النصب يحوج الى جعله
قيدا للعامل والمعنى عليه غير مناسب والرفع يحوج الى التقدير وهو
خلاف الاصل قوله سواء كان النقل فيها صريحا نحو رويد فرويد
في الاصل مصدر مصغر ارواد مصدر ارود اي رفق بعد
تخفيفه بحذف الهمزة والالف ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى
الرفق ومعنى كون النقل فيه صريحا ان مصدريته في الاصل
محققة ثم نقل منها وجعل اسما للفعل الذي هو امهل قوله
فانه قد يستعمل مصدرا ايضا اي كما يستعمل اسم للفعل نحو
قوله تعالى فامهلهم رويدا اي امهالا وهذا يدل على انه في الا
صل مصدر ثم نقل الى غيره لكنه لم يخرج عن ذلك المعنى المنقول عنه قوله
او غير صريح نحو هيهات اه ومعنى كونه غير صريح انه لم يثبت
استعماله مصدرا الا انه يشبه المصدر بان يكون على وزنه
نحو هيهات فانه وان لم يستعمل في الاصل مصدرا حتى يكون
منقولا منه الا انه على وزن قوقاة فكانه كان في الاصل مصدرا
ثم نقل وجعل اسما للفعل الذي هو بعد قوله مصدر قوقيت كما كتب
في الحاشية الحجاجية تقوقى اي تصيح قوقاة وقيقات
على وزن فعللة وفعلال قوله نحو صه ومه فانهما في الاصل
اسمي صوت نقلا منه وجعلا مصدرين بمعنى السكوت

والكف ثم نقلا من هذا المعنى المصدرى الى معنى الفعل الذى
هو هلا اسكت واكفف قوله اوعن المصادر اى عن معانى
المصادر التى كانت اى تلك المصادر اصواتا فى الاصل و
المصادر التى هذه الاسماء منقولة عن معانيها هى نفس هذه
الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن بعض معانيه الى معنى اخر وكذا
قوله اوعن الظرف اى منقولة عن معنى الظرف نحو امام فانه
فى الاصل ظرف بمعنى قدام نقل من ذلك المعنى وجعل اسما للفعل
الذى هو تقدم فاذا قيل امامك زيد معناه تقدم زيدا واسبقه
وكذا الجار والمجرور مثل عليك فانه فى الاصل جار ومجرور ثم
نقل الى معنى الفعل الذى هو الزم فاذا قيل عليك زيدا معناه
الزم زيدا فليس شىء من هذه الاسماء مقترن باحد الازمنة
بحسب الوضع المصدرى واما بحسب الصوتى فليست اسما
فضلا عن كونها مقترنة بزمان او غير مقترنة وهذا الاقتران
انما عرض لها بحسب الوضع الثانى وهذا شرح المقام موافقا
لكلام النحاة وظنى انه خال عن التحقيق كيف ولو كان كذلك
للزم ان تكون اسمية هذه الاسماء معتبرة فى حال معانيها الا
فعال وعدم اقترانها باحد الازمنة الذى هو مثبت
للاسمية بحسب الوضع الاصلى وهذا بعيد فى النظر
اذ اللائق ان يكون مدار عدها اسمية على وضع واحد

ولايكون

ولايكون وضعا لغوا ومعتبرا لاعتبار وضع آخر فاللائق بكلامهم
ان تكون اسماء بالنظر الى الوضع الاول وافعالا جاملة بالنظر
الى الوضع الثانى ولذا قال بعضهم الحامل لهم على كونها اسماء
قبولها لما لا يقبله الافعال كالتنوين ولام التعريف ونحوهما
وان اردت التحقيق فاستمع لما يتلى عليك فنقول ان مقصودهم
من ارتكاب هذه التكلفات اخراج هذه الاسماء
عن تعريف الفعل وادخالها فى تعريف الاسم ونحن نوضحه
من غير احتياج اليها فنقول معنى قولهم الفعل ما دل على معنى
فى نفسه مقترن باحد الازمنة على ما ذكروا انه دال على حدث
وذلك الحدث مقترن مع احد الازمنة اى ذلك الحدث مع ذلك
الزمان مدلول الفعل وانا قيل صه مثلا معناه الفعل اى
اللفظ الفعل الذى هو اسكت ولاريب ان هذا اللفظ غير
مقارن لاحد الازمنة وهذا اللفظ بالنسبة اليه فعل فتسميتها
باسماء الافعال باعتبار انها موضوعة لالفاظ الافعال لا
لمعانيها فقول نجم الائمة الرضى وليس ما قال بعضهم ان صه
مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل فهو
علم للفظ الفعل لا لمعناه بشىء اذ العربى القح ربما يقول صه
مثلا مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا
غير موافق للتحقيق فان الكلام فى الاسماء والافعال

الاصطلاحية لا اللغوية والا فضرب مثلا فى اللغة اسم لانه
علامة على معنى وكذا الحرف نحو عسى وكاد فان معنى عسى انشاء
الترجى فاذا قلت عسى زيد ان يقوم فمعناه ان ترجى قيام
زيد غير مقيد بزمان من الازمنة ومعنى كاد انشاء المقاربة
فاذا قيل كاد زيد ان يقوم فمعناه ان انشاء قرب قيام زيد
غير مقيد ايضا بزمان لكنها فى الاصل مقترنة به فان كاد
مثلا كان معناها القرب الواقع فى الزمان الماضى وعسى الترجى
الواقع فيه فاذا قلت عسيت فمعناه ترجيت فى ذلك الزمان
قوله وخرج عنه المضارع اختلف النحاة فى مدلول المضارع
من الزمان فقيل هو الحال لا استعماله فى الاستقبال مجاز
وقيل بالعكس وهو الاصوب وقيل بالاشتراك فعلى التقديرين
الاولين دلالته على احد الازمنة ظاهرة وعلى الثالث كذلك
ايضا لانه اذا دل على اثنين دل على واحد فى ضمنهما قوله اى
لا يقدح فى الدلالة اه اى لا يمنع دلالته على الزمانين المعينين
دلالته على احدهما اى الحال او الاستقبال نعم يمنع ارادة
المعين كالزمانين اذا اريدا من لفظ المضارع على تقدير
الاشتراك ارادة ما سواه وهو احدهما فان ارادة الاثنين معا
تنافى ارادة الواحد وحده وهو ظ وهذا موافق للمشهور
من ان لفظ المشترك يدل على جميع معانيه عند التجرد عن

القرينة

القرينة لكن لا يراد شيء منها الا معينا واما على ما ذهب اليه ابن
سينا من ان الارادة شرط الدلالة فالامر اوضح حينئذ لانه لا يدل
الا مع القرينة ومعناها لا يدل الا على زمان واحد قوله ليفيد
زيادة معرفة به اى ليفيد ذكر بعض الخواص والمهم بسبب فى كونه
لها زيادة معرفة فان اصل المعرفة حصلت من التعريف لكن لما
كان فى التعريف دقة وخفاء بما عرفت اوضحه زيادة الايضاح
بذكر بعض خواصه قوله تنبيها اى من اول الامر ولذا قدم الخبر
الا فقد يه ليس للحصر قوله جمع الكثرة وهى فواعل التى هى حقيقة فيما
زاد على العشرة اذ نقل لصاحب اللباب تعريبا من ثلاثة الى عشرة صح
قوله ومن التبعيضية والدليل على كونها تبعيضية دخولها
على الجمع فلو دخلت على مفرد لكانت ابتدائية وبجعل لك هذا
من الناس او من الانسان قوله ولا توجد فى غيره الظاهر ان بيان
وايضاح لصاحبه والمراد بالخاصة عند ارباب العربية ما ذكره
الشيخ سواء كان اما لا واما عند اهل الميزان فالخاصة هى
الكلى المحمول على ما له الخاصة كقولك زيد ضاحك قوله
وهى اما شاملة اه والخاصة الشاملة فى هذا المقام هى
الاسناد اليه بخلاف غيرها كاللام مثلا فانها لا تدخل الا
سماء المعرفة بغيرها مثل الضماير واشباهها قوله دخول
اللام اى اللام باعتبار دخولها قوله اى لام التعريف لما

ان يكون اشارة الى ان اللام فى اللام للعهد الخارجى باراده
اللام الشايعة فيما بينهم وهى لام التعريف او ان اللام عوض
عن المضاف اليه لكنه لا يلايم ما بعده من الجر والتنوين وغيرهما
فان اللام فيها ليست عوضا عن المضاف اليه وقد عرفت اقسام
التعريف سابقا فلا نعيد ها وانما احتاج الى القيد لانها
قد يكون لغير التعريف كلام الامر والابتداء والجحود والتعليل
والتقليل والتخصيص والقسم والموطئة له وجواب لو ولولا ولام
التعجب ولام كى ولام الاستغاثة قوله ليس من امبر امصيام فى
امسفر هذا كلام فى جواب رجل من حمير التى هى قبيلة من حى
حين سئل النبى صلى الله عليه وسلم هل من امبر امصيام فى امسفر والمعنى
لم يحمله الا حتما وفعل الخير الصيام فى وقت السفر فاجابه عليه السلام
موافقا للغته ليس من البر وفعل الخير الصوم فى السفر وهذا
الحديث صريح فى نفى ما جوزه العامة من الصوم فى السفر فان
البر يشمل فعل الواجب والمستحب واذا خرج عنهما بقى كونه مكروها
او حراما لانه لا يتصور الاباحة فى مثل هذه العبادات وبضمه
دلايل اخرى من الطرفين يحصل الحرمة صريحا قوله لعدم شهرته
اى لعدم شهرة كون الميم حرف تعريف لاختصاصه ببعض اللغات
والجواز ان يقال ان الميم بدل من لام التعريف ولانه يفوت
الاشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه قوله وفى

اختيار اللام اى اختيار المص اللام على الالف واللام او على
حرفى التعريف قوله هى اللام وحدها وهو الذى اذهب اليه
والدليل عليه ان التعريف نقيض التنكير وقد جعل علامته حرفا
واحدا وهو التنوين فكذا علامة نقيضه لانه قد يحمل النقيض على النقيض
وبان الالف تسقط فى الدرج ولو كانت اصلا لمنعت من
السقوط سلمنا جواز سقوطها لما ذكرتم من ان الاسم الكثير الاستعمال
يناسب التخفيف بحذف احد حروفه لكن يجب ان يفوت تعريف
مدخولها عند حذفها لان المركب ينتفى بانتفاء احد اجزائه
ولا يمكنك ان تقيسها على حروف الجر لظهور عملها حسا
فيعرف به ان هذا العمل لها لا للمقدر واما ثبوتها فى يا الله
والذاكرين حرم ام الانثيين وامثالها فمعارض بحذفها فى
اكثر مع ان ثبوتها فى هذه المواضع لعلة كالعلة التى اوجبت
اصل زيادتها اما فى يا الله فللمحافظة على التفخيم واما فى الاية
ونحوها فلالتباس الاستفهام بالخبر قوله لتعذر الابتداء بالساكن
لان اللام زيدت ساكنة مبالغة فى الخفة اولان
علامة نقيضه اعنى التنكير ساكنة كما مر ولما تركب الاسم
منها ومن غيرها تعذر تحريكها لانها ان تحركت بالفتح التبست
بلام الابتداء وان تحركت بالكسر التبست بلام الجارة وان
تحركت بالضم حصل الثقل فى امر الكثير المحتاج اليه فى الاستعمال

واختاره الهمزة لانها التي تزاد عند الحاجة الى زيادة حرف
وفتحت مع ان همزة الوصل مكسورة في اكثر المواضع مبالغة في
التخفيف قوله ال كهل اي على وزن هل واحتج عليه بان حروف
المعاني لم يوضع منها حرف واحد ساكن وبان الهمزة مفتوحة
فلا عرفت الجواب قوله والمبرد الى انها الهمزة اه وهو ضعيف
لحذف الهمزة مع بقاء التعريف بحاله واضعف منه قول الفاضل
المحشي جاز حذفها مع كونها علامة لان اللام اللازمة لها
تذكرها قوله لانه موضوع لتعيين اه هذا التعليل للفاضل
الرضي ونقض عليه بانه قد يكون لتعيين المعنى التضمني كاللام
في الحسن لانها لتعيين الذات المعتبرة في مفهومها الحسن ولا
تعيين للصفة والنسبة المعتبرتين في مفهوم اللفظ من تعريف
اللام والجواب ان اللام في هذه الامثلة ونحوها لتعريف الذات
الموصوفة بالحسن والصفة خارجة عن الموصوف قوله والفعل
يدل عليه تضمنا لان معناه المستقل هو الحدوث ودلالة الفعل
عليه بالتضمن وقد مر الكلام قوله فان حرف التعريف اي
اللام بقرينة المقام فلا يرد ان من حروف التعريف حرف
النداء مع انه يدخل عليها ويكون مبنيا على مذهب من قال
ان تعريف المنادى بتوجه الخطاب اليه او باللام المقدرة
كما سياتي ان شاء الله تعالى او ان الخلاف انما هو في المنادى

المنكر

المنكر نحو يا رجل واما المعرف قبله كالضماير نحو انت فالنداء لا
يفيدها تعريفا وهو المفهوم من كلام بعض المحققين
قوله كالموصولات وقول بعض المحققين ان الذي زيد
عليه اداة التعريف بعيد قوله وكذلك سائر الخواص يعني مثل
اللام في انها غير شاملة الا في انها لا تتحقق في الضماير وامثالها
وقد عرفت سابقا ان الاسناد اليه شامل لجميع افراد الاسم
قوله ودخول الجر اشارة الى العطف على المضاف اليه قوله كما
في الاضافة المعنوية وهي الاضافة الى غير المعمول المفيدة تعريفا
او تخصيصا كغلام زيد وفي العامل المضاف اليه في هذه
الاضافة خلاف فمنهم من قال انه الحرف المقدر واختاره الشر
نظرا الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل
والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى
الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر عمل حرف
الجر مقدرا وان ضعف في غير هذا الموضع وذلك لقوة الدال
عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه ومنهم من قال
ان عامل الجر هو المضاف واختاره نجم الائمة الرضي قال لان حرف
الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد لمعناه ولو كان
مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثاني
مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه ومنهم

من ذهب الى ان العامل معنى الاضافة وخير الامور اوسطها
اما الاول فبعيد من جهة ان الجر وان كان موقع الاضافة
في الاصل الا ان الموقع لها بالفعل انما هو الاسم المضاف فكل
يعمل في وقته واما الثاني فلان صاحبه ان اراد بالاضافة
كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل ما به
يتقوم المعنى المقتضي وان اراد بها النسبة التي بين المضاف
والمضاف اليه ينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا
النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال خلف ان العامل في الفاعل
هو الاسناد لا الفعل وهذا القايل لم يقيد به قوله لافضاء معنى
الفعل اليه لان حروف الجر وضعت لان يوصل معاني الافعال
ويوقعها على الاسماء اما اذا كان ظاهرا فظ فانك اذا
اردت ان توقع مرورك على زيد لا يتهيأ لك الا بتعديته
اليه بالباء لانه لازم واما اذا كان مقدرا كغلام زيد فلان
غرضك ان اصل على اصل غلام حصل لزيد فالذي اوقع الحصول
على زيد هو الحرف لمثل ما قلنا قوله واما الاضافة اللفظية
اه جواب سوال مقدر تقديره ان يقال ان مدعاكم اثباتا
ان مطلق الجر من خواص الاسم وما ذكرتم من الدليل
انما يثبت اختصاص الجر الذي هو اثر الحرف بالاسم فبقي
جر المضاف اليه في الاضافة اللفظية فان العامل في جره

اما المضاف

اما المضاف والاضافة لا حرف الجر وحاصل الجواب ان الاضافة
اللفظية فرع الاضافة المعنوية لانها يلاحظ فيها معنى حرف
الجر كالاضافة المعنوية فانك اذا قلت عمرو ضارب زيد
كنت ملاحظا لمعنى الحرف وان لم تقدره وكانك قلت عمرو
ضارب لزيد والمعنوية يلاحظ فيها اللفظ ومعناه وكانت
اصلا وهي فرع لها اولا لانها ذات فايدتين وهي ذات
فايدة فما قل فايدته كان فرعا لكثيرها اولا لان الفايدة المعنوية
اقوى من الفايدة اللفظية لان الالفاظ تابعة للمعاني هذا واعلم
ان ما هنا يناقض ما سياتي من تعريف المضاف اليه بما نسب
اليه شيء بواسطة حرف الجر ثم تقسيم هذا المعرف الى المضاف
اليه بالاضافة المعنوية واللفظية قوله بان يختص اه هذا بيان
لكون المخالفة تتصور على وجهين احدهما ان يختص بما يخالف ما يختص
به اصلها وهو الاسم وما يخالفه هو الفعل والحرف لكن فسرنا
الفعل للظهور ان الحرف لعدم استقلال معناه لا يصلح لذلك
وثانيهما ان تزيد على اصلها بان تشمل الاسم والفعل قوله الا
تنوين الترنم وعرفوه بانه اللاحق للقوافي التي في اخرها
حروف الاطلاق وهي الواو والالف والياء الحاصلة من
اطلاق الضمة والفتحة والكسرة كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن
وقولي ان اصبت لقد اصابن واختلف في توجيه التسمية فذهب

نجم الائمة وسيبويه وجمع من المحققين انما هو تنوين لترك الترنم
لان الترنم هو التغني انما يحصل باحرف الاطلاق لقبولها المد الصوتي
فيها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤا بالنون في مكانها في لغة تميم
اكثرهم او جميعهم وكثير من قيس واما الحجازيون فلا الا انهم يدعون
القوافي على حالها في الترنم والذي اعتمده واذهب اليه في التسمية
بانه المحصل للترنم لان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها غنة
واغن واليه ذهب ابن يعيش وابن هشام في احد قوليه وهو مختار
صاحب اللباب قال وانما جيء به لوجود الترنم وذلك لان حروف
العلة مدة في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم
لان الترنم غنة في الخيشوم وهذه الاقسام الخمسة المشار
اليها هي المشهورة وقد نقلنا في كتاب مفتاح اللبيب اقساما
اخر منها التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة اي الساكنة
نحو قاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق
سمي به اما لغلوه اي زيادته او لانه تجاوز الحد من غلا في الحجة
اي افرط وتجاوز الحد والحد هنا هو الحرف الساكن وقد
قعده وزاد عليه ومنها تنوين الزيادة نحو قول الشاعر
سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعده في
المغني من قبيل تنوين الضرورة ومنها تنوين الحكاية كتنوين
زيد قائم علما زاده ابن الخباز والحق ان تنوين الضرورة لانه

هو الذي

الذي كان قبل التسمية ومنها تنوين الضرورة نحو قول الشاعر
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة قال في المغني هو تنوين التمكن
لان الضرورة اباحت الصرف والذي ذهب اليه نجم الائمة وكثير انه
تنوين الضرورة وهذه الاقسام كلها مشتركة بين الثلاثة الا
اربعة تنوين التمكن والتنكير والعوض والمقابلة قوله عطفا
على الدخول اه نصب عطفا على المصدر اي يعطف عطفا والمراد
بالدخول لفظه في قوله دخول اللام قوله ومدخول الدخول
اي الذي دخل عليه لفظ الدخول هو اللام المجرورة بالاضافة
ولو كان معطوفا على اللام لكان التقدير ومنها دخول الا
سناد اليه لان عامل المعطوف عليه يقدر في المعطوف وهو
فاسد لان المتبادر من قولهم دخلت هذه الخاصة على الاسم
اما دخولها وذكرها في اوله كالالف واللام او لحوقها في
آخره كالتنوين والاسناد لا يتصف بشيء منهما لانه نسبة بين المسند
والمسند اليه فخاصة الاسم هو نفس الاسناد اليه لا دخوله
قوله وكذا في الاضافة اي مثل انتفاء كليهما في الاسناد اليه
انتفاؤهما في الاضافة لانها نسبة بين المضاف والمضاف اليه وفي
ايضا بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله قوله والمراد به كون
الشيء مسندا اليه لما كان ظاهر العبارة يوهم معنى فاسدا حيث
ان الضمير المجرور يرجع الى الاسم ظاهرا فيكون معناه ان الاسناد

الى الاسم من خواص الاسم وهذا الحكم لغو وخال عن الفائدة الا
بان يجعل الضمير راجعا الى الشئ باعتبار ادعاء ان الشئ لكمال
ظهوره كالمذكور وحاصل المعنى ان كون الشئ مسندا اليه من
خواص الاسم والش الهندى ارجع الضمير الى الاسم لكنه اجاب
عما لاخر من دقته حيث قال والاسناد اليه اى الى الاسم والحكم عليه
بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصفة المستفاد
من اليا المختص به عقلا فيفيد الحصر فاعرف انتهى وطول المحشى مرادا
الش عليه وحاصل المراد ان الضمير وان كان راجعا الى الاسم
لكن الحكم عليه باعتبار نوعه وكانه قال والاسناد الى نوع الا
سم ومطلقه من خواص افراده فقول الش والمراد به كون الشئ
ليس ان الضمير راجع الى الشئ المعلوم كما عرفت بل الى الاسم باعتبا
انه شئ فكانه قال ومن خواصه الاسناد الى شئ وذلك الشئ هو
الاسم وظنى ان هذا كله تكلف بل مقصود الش ان الاسناد اليه الذى
ترى فى الاسم هو من خواصه لا يوجد فى قسيميه لا ان مراده
ان الاسناد اليه المنحصر فى الاسم هو من خواص الاسم حتى يخلو
الحكم عن الفائدة وفائدة التفسير بهذا التنبيه على الحمل وهذا
كما يقال من خواص على عليه السلم شجاعته التى شوهدت عنه لا نفسه
غيرها لان الشجاعة المختصة به من خواصه قوله لان الفعل وضع اه يعنى
ان العرب لاحظت معنى الفعل ووضعه منسوبا الى امر ومقطعا

به وهذا

به وهذا هو معنى المسند اصطلاحا والا فالعرب لا تعرف المسند
والمسند اليه لانه اصطلاح جديد قوله لوازمها اه لوازم الاضافة
المعنوية التعريف والتخصيص كغلام زيد وغلام رجل وهما من
خواص الاسم كما عرفت فى لام التعريف ومن لوازم اللفظية التخفيف
وهو اما بحذف التنوين كضارب زيد وما يقوم مقامه من نون
التثنية والجمع كضاربا زيد وضاربوا زيد والتنوين لا يدخل
الفعل كما عرفت ولا يثنى ولا يجمع حتى يحذف نوناه واما نحو
يضربان ويضربون فهو تثنية وجمع للضمير لا للفعل والتخفيف
فى نحو الحسن الوجه معمول عليه طردا للباب قوله وانما فسرناه اه فان
ملاحظة الظاهر تقتضى التفسير بامر عام شامل المضاف والمضاف
اليه وملاحظة ما يأتى من قول المص والجر علم الاضافة تقتضى
تفسيرها بالثانى للموافقة فالعدول منهما عنهما للفائدة المذكورة
قوله لان الفعل والجملة اه اشارة الى الخلاف الواقع بينه
فذهب المص وجماعة الى ان المضاف اليه هو الفعل وذهب
اخرون الى انه هو الجملة واختاره نجم الائمة حملا للمضاف اليه
هنا فى هذا الباب على المضاف اليه فى قولك اتيتك زمن
الحجاج امير فانه الجملة الاسمية بالاتفاق قوله اى يوم نفع فان
المضاف اليه فى الحقيقة هو المصدر المدلول عليه بالفعل
والدليل عليه تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك

يوم قدم زيد الحار او البارد فان الحار صفة اليوم وهو
نكرة ظاهرا فاتاه التعريف من قبيل المصدر المعرف باضافته الى العلم
هذا والحق اعلم ان نجم الائمة قد جمع بين القولين حيث قال
والظاهر ان المضاف اليه لفظا في يوم قدم زيد الجملة الفعلية كما
الاسمية في قوله ناهي تبنات زمن الحجاج امير هي المضاف اليها
واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملتين
قوله مطلقا يعنى سواء اريد منها المضاف او المضاف اليه
او النسبة التي بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم ان يكون طرفاها
اسما قوله فان مررت مضاف اى الفعل لا الجملة لان الكلام
ليس فيها قوله اى الاسم قسمان قد قدمنا لك في تقدير منقسم
في قول المص وهو اسم وفعل وحرف ما يوضح لك تقدير لفظ
قسمان هنا فلا نعيده قوله معرب ومبنى المعرب ماخوذ من
الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد فالمعرب الاسم
الذي صار مظهرا متميزا او دفع التباسه وفساده بالاعراب
والمبنى ماخوذ من البناء وهو القرار وعدم التغير مشابه
للبناء المحكم الذي لا تغيره الرياح قوله فالمعرب الفاء للتفسير واللام
للعهد الخارجي الذي هو قسم من الاسم لانه في صنف الاسماء فلا
فلا يذكر الا اقسامها وكذا جميع الحدود التي يذكرها في
تعريف الاسم قوله اى الاسم الذي ركب مع غيره اه الغرض من

هذا الكلام

هذا الكلام دفع اعتراض الشارح الرضي وحاصلها ان المركب
يطلق على احد الجزئين بالنسبة الى الاخر وعلى مجموعهما اطلاق
الزوج على احد الخفين او على مجموعهما ومراد المص المعنى الاول
مع ان استعمال المعنى الثاني اشهر والالفاظ المشتركة لا تقع في الحد
فضلا على ان يكون المقصود منها معنى غير مشهور ولو سلمنا هذا
لكن لا نسلم ان كل مركب مع غيره معرب بل اذا كان مركبا مع عامل
وحاصل الجواب ان استعمال الالفاظ المشتركة في الحد وقد يعيب
بلا قرينة وهي هنا موجودة لان المص بصدد تعريف المعرب
الذي هو قسم من اقسام الاسم والاسم لا يكون مركبا بالمعنى
الثاني فاندفع اعتراضه الاول والمراد من المركب المركب مع
عامله لانه الشايع بين اهل هذا الفن فاندفع اعتراضه الثاني
وهذا التقدير كما يندفع الاعتراضين يندفع اعتراض صاحب
المتوسط حيث قال وللقايل ان يورد عليه النقض بنفس
مبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل
لامتناع مشابهة الشيء بنفسه وحاصل الدفع ان المركب
صفة الاسم ومبني الاصل ليس باسم ويندفع ايضا بقوله
تركيبا يتحقق معه عامله اذ لا عامل لمبني الاصل فذكره المص
للتحقيق وتحقيق العامل اعم من ان يكون موجودا في اللفظ
او محذوفا لفظيا او معنويا قوله عند المص وان كان عند

صاحب الكشاف معرب كما سيأتي قوله اي لم يبنيا
اه الغرض من هذا الكلام دفع الاعتراض الوارد على ظاهر
عبارة المص بانه يخرج منه غير المنصرف لمشابهته لمبني الاصل
اعني الفعل بالفرعيتين كما سيأتي واسم الفاعل فانه مشابه
للفعل الماضي بوقوعه موقعه وحاصل الجواب ان المشابهة
وان اطلقت في التعريف الا ان المتبادر منها هو المشابهة
التامة المؤثرة في منع الاعراب وقد ضبطها الشيخ ابن
مالك بوجوه اربعة اولها المشابهة الوضعية كالضماير وثانيها
كون الاسم متضمنا لمعنى من معاني الحروف كمن ومتى وثالثها
كونه نائبا عن الفعل كهيهات ورويد ونحوها ورابعها افتقار
الاسم الى متعلق كحرف وذلك كاسماء الموصولات قوله اي المبني
الذي هو الاصل اه المقصود من هذا التحقيق دفع ايراد الفاضل
الاسترابادي وتقريره ان المتبادر من قوله مبني الاصل
مبني في الاصل اي الاصل فيه البناء فالاضافة مثلها في
ضرب اليوم فيدخل فيه جميع الافعال المضارعة اذ الاصل
في جميع الافعال البناء فينبغي ان يبنى ما شابه المضارع
من الاسماء وحاصل الجواب ان الاضافة بيانية اي مبني الذي
هو اصل المبنيات فالالف واللام عوض المضاف اليه فيخرج
المضارع لانه ليس بمبني ولا هو اصل المبنيات قوله وهو المتمكن

اه قال سيد المحققين جعل بعضهم الحاجة قسما رابعا قوله في باب من
ان بناء اسماء الاشارة لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها
وهي اما الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى غيره
وذهب الاكثرون الى ان علة بنائها تضمنها معنى الحرف وهو
الاشارة لانه كالاستفهام وكان حقها ان يوضع لها حرف
يدل عليها فلم يوضع حرف يدل عليها الا نجرجها عن معنى
الحرفية والاول اقرب لما سيأتي في محله ان شاء الله تعالى قوله
الاسماء المعدودة مثل زيد عمرو بكر قوله المعرب اللغوي المعرب
في اللغة الاسم الذي اجري عليه الاعراب بالفعل كقولك جاء
زيد والنزاع ليس فيه لانه يرجع الى اهل اللغة وقد سمع منهم
انه كما وصفنا فلا مجال للنزاع قوله فاعتبر العلامة اي صاحب
الكشاف وحاصل المذهبين ان العلامة اكتفى في تحقق المعرب
بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد
من قام زيد او لا كزيد والمص لم يكتف به بل زاد مع القابلية
وجود الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطي الاعراب وهي
تركيب في تحقق العامل معه وعدم المشابهة قوله في كون الاسم
معربا حتى يكون كالمعرب اللغوي قوله فلم يعتبر احد لان العلامة
اعتبر الاعراب بالقوة البعيدة والمص اعتبر بالقوة القريبة من الفعل
قوله ولذلك اه اولا حاجة الى ان جريان الاعراب بالفعل ليس شرطا

في المعرب اصطلاحا يسمون زيدا من قولك جاء زيد ورأيت
زيد بحذف الاعراب معربا ويعترض السامع لهذا الكلام
على قائله بانك لم تركت اعراب هذه الكلمة مع انها معربة وليس
هنا علة باعثة على الحذف كالوقف واضرابه اذا عرفت هذا فا
علم ان الصواب ما ذهب اليه صاحب الكشاف والدليل عليه
ان المعرب والمبني متقابلان وقد اجمعت النحاة على ان المبني
ما شابه مبني الاصل ولم يذكروا فيه قيد عدم التركيب الا ترى
الى قول الشيخ ابن مالك والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف
مدني فالمعرب على هذا هو الذي انتفت فيه تلك المشابهة
سواء ركب مع عامل اولا والمص نفسه لما عد المبنيات لم يعد
من جملتها الاسماء المفردة مع ان مذهبه مخالف للاصل في الاسم
الذي هو الاعراب هذا وقد جعل بعضهم الاسماء المفردة
قسما ثالثا سماه بالموقوف ومشى على هذا القاضي البيضاوي
قوله لان الغرض اه اي الغرض الاهم من جميع مسائل النحو
ان يعرف احوال اواخر الكلم من كونها معربة او مبنية واقسام
كل من المعرب والمبني من لم يعرف هذه الاحوال بالسماع من العرب
لان من سمع منهم التنزيل مثلا في جاء زيد مرفوع وكان
من اهل السليقة فهو لا يتكلم به الا موافقا لما سمع منهم وح
معرفة علم النحو لا تفيده الا معرفة اصطلاحات النحاة بان

هذا الاسم

هذا الاسم يسمى فاعلا وذاك مفعولا ونحو هذا وهذه فائدة
غير معتد بها وانما قلنا اي الغرض الاهم لان من جملة الاغراض
معرفة الهيئة التركيبية من تقديم ما حقه التأخير وبالعكس
كوجوب تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام ووجوب تأخير
الفاعل عن المفعول في بعض الاحوال قوله فالمقصود من معرفة المعرب
مثلا اه الفاء فصيحة اي اذا عرفت الغرض من علم النحو ومن جملة
مسائل المعرب فاعلم ان المقصود منه وقوله مثلا يحتمل ان
يتعلق بالمعرب اي ذكر المعرب على سبيل التمثيل لان المقصود من
معرفة المبني ان يعرف انه لا يختلف اخره الى غير ذلك من
مسائل النحو ويحتمل ان يكون متعلقا بما بعده يعني ان كون
المعرب مما يختلف اخره مذكور على سبيل التمثيل ومثله
ساير احكامه المشار اليها فيما بعد وحاصل الكلام ان المقصود
من البحث والتفتيش عن احوال المعرب معرفة انه من الاسماء
المختلفة الاواخر في كلام العرب ليجعل اخره في كلام غيرهم مختلفا
ليطابق الكلامان وح معرفة الاسم المعرب متقدمة على
معرفة الاختلاف لان معرفة الاختلاف انما تحصل بعد البحث
والفحص عن احواله ولا يمكن البحث عن احوال شيء واحكامه الا
بعد معرفة ذلك الشيء فلو كانت هذه المعرفة المتقدمة منه
للمعرب حاصلة بمعرفة الاختلاف وبتعريف المعرب بدون

ان يعرف المعرب اولا وقبل البحث عن احكامه بانه مما يختلف
اخره كما فعله الجمهور ويكون المقصود من هذا التعريف معرفة انه
مما يختلف اخره لما عرفت من انه المقصود من البحث عن احوال المعرب
فمعرفة المعرب حينئذ موقوفة على معرفة الاختلاف المذكور بها
صارت معرفة له ومعرفتها موقوفة على معرفته لان المقصود
من البحث عن احواله معرفتها ولا يمكن البحث عن احوال شيء الا بعد
معرفته فيلزم الدور صريحا فاذا اريد دفعه فينبغي ان يعرف
المعرب بغير الاختلاف ويجعل الاختلاف من جملة احكامه فيكون
معرفتها موقوفة عليه ومعرفته ليست موقوفة عليها كما فعله
المص هذا تحقيق الكلام موافقا لظاهر كلام الشارح وكلام المص
في الشرح اما المحشي فقد شرحه شرحا لا يناسب فان اختلج
في قلبك شك فارجع اليه قوله فيطابق كلامهم الفا فصيحة
اى اذا عرفت جعل اخره مختلفا طابق كلامهم قوله فمعرفة
الفا هنا ايضا فصيحة اى اذا عرفت ان المقصود من معرفة المعرب
الاختلاف فمعرفته متقدمة على معرفة الاختلاف قوله وجب
ان يعرف على صيغة المجهول من باب التفعيل قوله ليعرف على
صيغة المجهول ايضا الا انه من المجرد وهو علة لقوله يعرف
اى يعرف بذلك التعريف لتحصل هذه المعرفة قوله فيلزم
تقدم الشيء على نفسه هذه هي النتيجة الفاسدة اى اذا عرفت

يتلك

تيتك المقدمتين فالحاصل منهما تقدم الشيء على نفسه اى
تقدم معرفة الاختلاف على معرفة الاختلاف او تقدم معرفة
المعرب على معرفة المعرب وهذا هو الدور الصريح قوله فينبغي اى
اذا عرفت فساد تعريفهم فينبغي العدول عنه والذي حمل الجمهور
على ذلك التعريف وجود الاعراب في افراده فتوهموا ان [illegible]
العرفية فالآن لم يعرفوا انه من عوارض المفارقة كما عرفت والشارح
الهندي قد دفع الاعتراض عن تعريف الجمهور بامكان معرفة
الاختلاف بالاستعمال كزيد او بالاستدلال بالواحد كجرح
او بالجمع كجبل ولا يخفى ما فيه قوله اى من جملة احكامه تمهيد
لما سيذكر من ان تركيب المعرب مع عامل ابتداء وحدوث
الاعراب في اخره من جملة احكام المعرب قوله من حيث هو
معرب انما قيد بهذه الحيثية لاخراج المبني فانه ايضا ما يختلف
اخره تقديرا لكن لا من حيث انه معرب فاجاب نجم الائمة عن
هذا الاعتراض بان المعرب يختلف اخره تقديرا اى يقدر الا
عراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور او
للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر
على حرفه الاخير اذ المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبته
المبني لا في اخره نحو هؤلاء وامس وقد يكون المانع ايضا في اخره
كما يكون في جملته نحو هذا فلهذا يقال في نحو هؤلاء انه في محل

الرفع اى فى موقع الاسم المرفوع بخلاف المقصور فى جاء فى
الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر فى اخره قوله حقيقة او حكما
والمراد بالتبدل الحقيقى تبدل الذات الدال مثل جاء فى ابوك
ورايت اباك ومررت بابيك وبالتبدل الحكمى تبدل دلالته
المقصودة من كونه علامة نصب او علامة جر مع بقاء الذات فان
هذا التبدل فى حكم تبدل الذات كما سيأتى فى قوله رايت
مسلمين ومررت بمسلمين قوله او صفة اه المراد بالصفة
اللغوية اعنى الحالة وتغيرها فى قولك جاء زيد ورايت زيدا
فان ذات الحرف لم تتغير بل المتغير صفتها وهو كونها مرفوعة و
منصوبة قوله اى بسبب وهذا اظهر من جعلها للوقت والعلة
كما فعله الفاضل الهندى قوله لئلا ينتقض اه فان زيدا لم يختلف
مع اختلاف العوامل عليه فهو معرب لكن اخره لم يختلف مع اختلاف
العوامل عليه فهو من قبيل ما سيأتى قوله اى يختلف لفظ اخره فا
لتنوين عوض المضاف اليه المقدر وان كان هذا خلاف المشهور
وحاصله ان المعرب يختلف من جهة لفظ اخره اى صورة اخره
فهذا التمييز يرفع الابهام الواقع فى النسبة الواقعة فى جملته
قوله اختلافا لفظا اى منسوبا الى اللفظ فحذف المضاف
واجرى اعرابه على المضاف اليه وانما لم يقل اختلافا ملفوظا
كما قال الشيخ الهندى لان وصف الاختلاف بكونه ملفوظا

عجائ

عجائب قوله فان قلت اه حاصل الاعتراض ان المفهوم من قوله وحكمه
ان يختلف اه ان هذا الحكم ثابت لجميع المعربات وليس كذلك
فان فى بعض المعربات لم يتحقق اختلاف الاخر ولا اختلاف
العوامل وهى الاسماء التى وقعت معربة اولا فان فيها حدوث
الاعراب بدخول العامل لا اختلاف الاخر باختلاف العوامل
قوله هذا حكم اخر اى حدوث الاعراب بدخول العامل
فليكن هذا الحكم اى الاختلاف المذكور قوله الاعراب اه
الالف واللام للعهد الخارجى وهو اشارة الى الاعراب المذكور
فى ضمن المعرب قوله حركة او حرف لما اشتهر كون الاعراب بهما
استعمل لفظة ما المشتركة بين المعانى فى التعريف واراد هما
ولفظة او ليست للترديد فان الاعراب حركة وحرف بل ذكرها
للاشارة الى انهما لا يجتمعان فى موارد الاستعمال بل يتحقق احدهما
فى بعض المعربات والاخر فى بعض اخر قوله اى اخر المعرب كاما
النون فى الزيدان والزيدون فانه فى منزلة التنوين ولذا
تسقط للاضافة فاخر الاسم الالف والواو قوله ذاتا او صفة تمييز
عن النسبة فى اختلف اخره ما اختلف ذات الاخر كما اذا كان
اعرابه بالحروف او صفته كما اذا كان بالحركات قوله لعامل العامل
والمقتضى فان العامل مثل جاء ورايت والمقتضى للاعراب
كالفاعلية والمفعولية والاضافة وان كان للاختلاف

آخره

سببي

انها ليست حركة ولا حرفا قال في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان
العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يسند اخراجها الى
السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة
على عمومها انتهى اقول المتبادر من الحروف الواقع تفسيرا للاعراب
ان يكون محله اخر الاسم المعرب ح فيخرج الباء الجارة قوله على
عمومها بان يكون نكرة موصوفة بمعنى شيء قوله من الاسباب
البعيدة فانك اذا قلت جاء زيد مثلا فجاء سبب لفاعلية زيد
وهي سبب للرفع الذي في زيد والرفع سبب للاختلاف الذي
في اخر زيد فالاعراب سبب للاختلاف بلا واسطة والعامل
والمقتضي ان كانا سببين للاختلاف الا ان سببيتهما بواسطة
وقال العجم الائمة ويمكن الاعتذار للمص بناء على ظاهر اصطلاحهم اعني
ان العامل كالعلة الموجبة بان يقال بان الاستعانة دخولها
في الالة اكثر منه في الموجبة انتهى هو دفع الاعتراض بوجه اخر
قوله بقيد الحيثية اي الحيثية المذكورة سابقا قوله على
اختيار المص متعلق بمعرب واشار الى ما ذهب اليه بعض النحاة
من انه مبني لاضافته الى المبني فيخرج ح بالضمير الراجع الى المعرب
قال بعضهم ويحتمل ان يتعلق بخرج اي اخراج حركة نحو غلامي
مطلقا على اختيار المص لانه عند البعض اعرابي في حالة الجر و
هو احتمال بعيد قوله اختلاف هذه الحركة كما تقول جاء غلامي

ورايت غلامي وانه يختلف حكما وهو الاظهر ليوافق ما سبق
قوله ما قبل ياء المتكلم ولهذا كانت موجودة قبل دخول العامل
قوله تم حد الاعراب اه رد لما ذهب اليه الشارح الهندي في احد توجيهيه
من ان قول المص ليدل الخ من تتمة الحد وقد خرج بها حركة يا غلامي
لانها لا تدل على معنى من المعاني المعتورة والش اخرج هذه الحركة
بقيد الحيثية كما عرفت وجعل العلة خارجة عن الحد قوله اختلاف
وضع الاعراب وليتنبه ايضا على عدم جريان الاعراب في الافعال
والحروف بان المعاني التي فيها لم تعتور على كلمة واحدة بل لكل كلمة
معنى من معانيها له صيغة ولفظ بانفراده كمعنى الماضي فان صيغته
ضرب والمنفي ما ضرب وضع عليهما وكذا الحروف فان الابتداء من والظرفية
في والحاصل ان المميز لتلك المعاني بعضها من بعض هو نفس
صيغها بخلاف الاسماء فانه قد يوجد في اسم واحد معان مختلفة
لا يميزها الا الاعراب نحو ما احسن زيدا وما احسن زيد وما
احسن زيد فان معنى الاول شيء احسن زيدا ومعنى الثاني ما صار
زيد ذا حسن ومعنى الثالث اي عضو من اعضاء زيد واي خلق
من اخلاق زيد احسن قوله هذا المعنى اي ان قوله ليدل الخ تنبيه
على غاية اختلاف وضع الاعراب بحيث قال في شرحه على الكتاب
قوله الا انه خارج اي لم يرد بقوله ليس هذا من تمام الحد انه خارج
عن الحد واللام فيه متعلقة بامر خارج عن الحد وهو الفعل المفهوم

من فحوى الكلام وهو وضع المجهول مفعولا لما لك المقلد كما
توهم بعض الشراح بل اراد بان الحد قد تم قبل كلمة على الاختلاف
المذكور في الحد وقوله والآلام بالنصب معطوف على اسم ان فهو
داخل في حيز النفي وقوله المفهوم اه صفة الفعل اعني وضع قوله فانه
بعيد لعدم فهو منه من فحوى مثل هذه العبارة وان فهم فلا يفهمها الا
الخواص وهذه الرسالة انما وضعت لتعليم الصبيان وبين
المحشي بقوله اذ لا نظر الى وضعه لا قصدا ولا تبعا وهو حسن قوله
فالالام فيه اي انا عرفنا ان ما ذكره بعضهم بعيد فاعلم ان اللام ثم
او قوله ليدل الاختلاف اه ان قيل لم اسند الدلالة الى الاختلاف
مع ان اعرابا الدال على المعاني عند المص انما هو ما به الاختلاف
اعني الحركة والحرف لا الاختلاف كما ذهب اليه الجمهور لان الا
ختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الخارج حتى يسمى اعرابا قلت لما
كانت الدلالة على المعاني مستندة الى الاعراب من حيث الاختلاف
فكان الاختلاف ايضا دال على المعاني فاسند الاشارة الى هذا الا
ايضا قوله الفاعلية اه فيه رد على الشارح حيث فسر المعاني بكون
الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر وبواسطة قوله والمعنى
على صيغة اسم الفاعل الاعتوار بالفارسية دست بدست
كردن چيزى را وفيه رد على الشارح الهندي حيث ذهب الى
ان المعتورة على صيغة اسم المفعول اي ان الاسماء تتعاور المعاني

بان يجي

بان يجي اسم فيا خذ الفاعلية ويجي غيرها فيا خذها وهكذا
وجه الرد ان هذه المعاني لما اقتضت الاعراب باعتبار كونها
طارية على الاسم فاحتيج الى ما يميز كل من هذه العوارض عن العارض
الاخر لا بسبب كونها معروضة للاسماء هذا مع ان المروي عن المص
كسر الواو على تضمين اه التضمين ان تشرب كلمة معنى كلمة اخرى
دالا عليه بذكر شيء من لوازم الكلمة الثانية فههنا قد اشرب الا
عتوار معنى الاستيلاء دالا عليه بذكر الباء المعدية له والا فالا
عتوار من الافعال المتعدية بنفسها لتضادها اي لتضادها
تلك المعاني فان الفاعلية معنى العمدة والمفعولية معنى الفضلة
فاختلافها صار سببا لاختلاف الاعراب قوله بسببها اي
بسبب العلامات قوله فوضع اصل الاعراب اه هذا دفع اعتراض
نشا من الكلام السابق تقديره انه قد ظهر من قولك فانه تدل
على المعاني الى اخر الكلام ان وضع الاعراب لاختلاف المعاني
مع ان عبارة المص ان وضع الاعراب للدلالة على نفس المعاني
لا على اختلافها وحاصل ما اجاب به ان وضع اصل الاعراب
غير ماخوذ معه حيثية الاختلاف للدلالة على تلك المعاني
واما وضعه مختلفا فعلته اختلاف تلك المعاني وكلا
المعنيين مفهومان من عبارة المص فانه قال الاعراب حركة
او حرف اختلف اخره به ليدل على المعاني فان جعلنا الدال

هو الحركة والحرف مجردين عن قيد الاختلاف فهذا هو الشق
الاول وان اخذته مقيدا بالقيد فهو الشق الثاني فكانه
قال الحركة والحرف مقيدان بالاختلاف يدلان على المعاني
المختلفة قوله انما جعل الاعراب اي مطلق الاعراب سواء كان
بالحركات او الحروف اما تاخره او لفظ واما الثاني فلان
الحرف الذي هو علامة الاعراب لما كان اخر الحروف فكان
الاخر لها مجازا او لانه لما وقع بعد اكثر الحروف فكانه وقع
بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل قوله على صفته اي صفة المسمى
اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة وذهب نجم الائمة الى ان
هذه صفات الالفاظ وعلل تاخير الاعراب بان الدال على الوصف
بعد الموصوف قوله او من عربت اه وقيل اذا كان في اخر الاسم
هذا التغيير كان كلاما محبوبا عند المخاطب فسمي اعرابا ماخوذ
من قولهم امراة عروب اي محبوبة قوله اعراب الاسم اي مطلق
الاعراب فانما دعة لدخول الجزم والدليل على القيد انه في بحث
الاسم قوله ثلاثة اشار به الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر
خبر واحد فصح حمله على المبتدا لان الرفع وحده مثلا ليس
انواعا فيكون العطف مقدما على الحمل كما في قولك البيت
سقف وجدار ان هذا على طريقة الجمهور واما على طريقة
الزمخشري وهي التي اخترناها من ان الخبر هو الذي تتم به

الفايدة

الفايدة مع متعلقه ان كان فلا حاجة الى مثل هذا التقدير
وقد سبق الكلام في مثله فارجع اليه قوله رفع ونصب وجر
سمي الرفع رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به او
لرفعه مرتبة بين اخويه وسمي النصب نصبا لانتصاب الشفتين
على حالهما عند التلفظ به او [illegible] لانه ينصب الفضلة في الكلام
من غير ان يحتاج اليها الكلام وسمي الجر جرا لان عامل الجر
الفعل الى الاسم او لان شفة السفلى تجر الى اسفل عند التلفظ
به قوله اعرابية هذا على مذهب البصريين والخفض على مذهب
الكوفيين والرابع الجزم قوله في الحركات البنائية واما الحركة
الرابعة فهي السكون قوله على قلة بالقرينة كقول اللهم بالضم رفعا
اه قوله فالرفع الفاء للتفسير قوله اي علامة كون الشيء فاعلا
فالياء في الفاعلية للمصدرية ومعنى الياء المصدرية انها التي
اذا دخلت على كلمة اولتها بالمصدر وانما احتيج اليها في هذا
المقام لتصحيح الكلام فان الرفع ليس علامة الفاعل اعني الذات
المتصفة بالفاعلية بل علامة وصفه اعني كونه فاعلا والا فالذات
لا تحتاج في معلوميتها الى الاعراب فتدبر قوله كالمبتدا و
الخبر فانهما وان لم يكونا فاعلين اصطلاحا لكنهما في حكم الفاعل
من جهة ان الفعل صدر منهما وكون المبتدا مسندا اليه وكون
الخبر جزءا ثانيا من الجملة وذهب الشيخ الهندي الى جعل الياء

للنسبة وهو عند التحقيق يرجع الى ما ذكره الشرح مع ان مختاره
اقرب الى الفهم مما اختاره الفاضل الهندي قوله وانما اختص
الرفع هذا الاختصاص اضافي بالنسبة الى المفاعيل والمضاف
اليه وانما قلنا ذلك لوجود الرفع في غير الفاعل كالملحقات و
وبين الاختصاص في الفاعل لكونه اصلا في الاعراب هذا ما
جرى عليه المحشون والاظهر انه قصد الحصر الحقيقي لان ما ذكروا
بين الملحقات داخلة في الفاعل على ما عرفت من انه لحقيقة
او حكما فهو شيء واحد لم يرد ان يخالف المفاعيل فان كلا منها
نوع من انواع المنصوبات وبيان ثقل الرفع وخفة النصب
يظهر مما سبق في وجه التسمية قوله فاعطى اه اقول ضمن الاعطى
معنى الجعل فعداه الى المفعول الثاني باللام قوله ولما لم يبق
اه اقول الكسرة لما لم تبلغ مرتبة الضمة في الثقل ولا مرتبة
الفتحة في الخفة والمضاف اليه لا يبلغ ايضا مرتبة الفاعل
في القلة ولا مرتبة المفعول في الكثرة فناسب فاعطيت اياه
قوله العامل الالف واللام للعهد الخارجي هو اشارة الى
العامل المذكور سابقا ضمنا في تعريف المعرب او معنويا
كعامل المبتدا قوله اى يحصل انما فسره لان المتبادر من التقوم هو
القيام مثل قيام البياض بالجسم والمعنى قائم بالاسم لا العامل
بل العامل موجود فيه قوله اى معنى اشارة الى ان اللام في المعنى للعهد

الخارجي اى المعنى المذكور سابقا في ضمن المعاني او للعهد
الذهني حتى لا يتوهم ان المراد معنى معينا كما يفهم من التعريف
قوله وايضا عامل اعلم انه قد وقع الاختلاف في عامل الفضلات
فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل اذ باسناد احدهما الى الاخر
صار فضلة منهما معا سبب كونه فضلة فيكونان ايضا سبب علامة
الفضلة وقال هشام بن معوية هو الفاعل واستخرج الرضي
محتجا عليه بان الفاعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمام
اليه كلا ما فصار غيره من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل
هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلات وهذا هو الذي
اعتمدت عليه في مفتاح اللبيب فان الفعل عامل في الفاعل
هو اقوى من المفعول بالاتفاق ويمكن تطبيق الكلام الشرح
عليه وان كان ظاهره الاول قوله معنى الاضافة وهو كونه مضافا
اليه قوله فالمفرد الفاء فصيحة اى اذا عرفت ذلك فنقول المفرد
اه قوله اى الذي لم يكن مثنى قد يطلق المفرد على ما يقابل المركب
وقد يطلق على ما يقابل الجملة وقد يطلق على ما يقابل المضاف
وقد يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع ولما كان ارادة كل واحد
من الثلثة السابقة فاسدا فسره بالمعنى الرابع والقرينة
مقابلة قوله اى الذي لم يكن اه هذا تعريف لجمع المكسر وحاصله
ان ما تغيرت بنيته عن بنية مفرده وذلك التغير اما

ان يكون محققا او مقدرا والاول اما ان يكون بتغيير الشكل
ونقصان في الجمع دون الحروف نحو اسد واسد او بتغيير
الشكل وزيادة في الجمع نحو رجل ورجال او بتغيير الشكل ونقصان
في الجمع نحو رسول ورسل او بزيادة ونقصان معا نحو غلام و
غلمان والثاني نحو فلك تقدر الضمة في المفرد كضمة قفل
وفي الجمع كضمة اسد قوله ان يكون بالحركة وانما كان هو
الاصل لوجوه اولها انا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى
كانت الحركات اولى لانها اقل واخف وبها يصل الى الغرض
فلم يكن بنا حاجة الى تكلف الاثقل وثانيها انا لما افتقرنا
الى علامات تدل على المعنى وتفرق بينها وكانت الكلم مركبة من
الحروف وجب ان يكون العلامات غير الحروف لان العلامة
غير المعلم وثالثها ان الانسب ان يكون الدال على صفة الشيء
كالصفة الدال عليه قوله والفتحة نصبا كتب قدس سره في الحاشية
هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن
المعمول المقدم مجرور والمص اجازه وان لم يجوزه الجمهور انتهى وجهه
ان الفتحة معطوف على الضمة والعامل فيه الباء وقوله نصبا
نصبا معطوفا على رفعا وهو منصوب على الظرفية والعامل
فيه الفعل المقدر اعني يعرب قوله على الحالية او المصدرية كتب
في الحاشية على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة حال
كونها

كونهما مرفوعين او اعرابا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس
نصبا وجرا انتهى قوله التقديرية الاول اشارة الى النصب على الحالية
وبين فيه ان المصدر بمعنى اسم المفعول لتصح الحالية وان صاحب الحال
وعامله محذوف فان تدل عليهما بالمقام لكونه فعلا خاصا [illegible]
ثم لعن مفعول المحقق الشريف ان العامل فيه الظرف القائم مقامه
متعلقه فاسد والثاني اشارة الى النصب على المصدرية مشتملا
على بيان الفعل المقدر وعلى بيان ان المصدر الحقيقي محذوف
اعني لفظ اعرابا لكن حذف ناجري اعرابه على المضاف اليه
ووسم باسمه ولو قدره بيرفع رفعا وينصب نصبا لسلم من هذه
التكلفات قوله وهو ما يكون بالالف هذا مفهومه اصطلاحا
وهو شامل لما كان مفرده مؤنثا كمسلمات او مذكرا نحو
حمامات ودريهمات ومعلومات في اشهر معلومات
وسلامة النظم كما ذكرنا او بتغيرها كثمرات وغرفات وكسرات و
بكسر الكاف وفتح السين جمع كسرة ويسمى جمع المؤنث السالم اما
الغالب قوله لان الجسم تعليل لكسر الكاف قوله منقوصات
واوية لان الواو تنقص منها حال افرادها وحال اضافتها
الى ياء المتكلم قوله اصلها فوه والدليل عليه جمعه على افواه حذفت
الهاء تخفيفا لان الاعتماد في المخرج عليها ضعيف فاذا و
تعين طرفا حذفت لاستثقال الحركة عليها فاضيف الى الكاف

وضمت الفا لمناسبة الواو فصار فوك قوله اصله ذو وتقلت
ضمة الواو الى الواو وحذفت تخفيفا وضمت الذال للاتباع
والنحاة اطبقوا على ان اصلها ذوى وهو الصواب لقولهم
ذويان قوله فاعراب هذه اشارة الى متعلق الجار والمجرور
اعنى قوله بالواو قوله بالاسماء فان اخوك وباقى الاسماء مكبرة
موحدة كسائر الاسماء من انها معربة بالحركات المقدرة وهو
الاصح او مبنيتها كما ذهب اليه بعضهم فعبارة الشرح شاملة
للمذهبين قوله بكونها الى الكاف مع انها اذا اضيفت الى غير
الكاف كالها مثلا اعربت بالحروف ايضا واعلم ان فى اعراب
هذه الاسماء مذاهب احدها ما ذهب اليه المص وهو المشهود ثانيها
انها معربة بالحركات اللفظية الواقعة قبل الحروف ثالثها
وهو مذهب سيبويه انها معربة بالحركات مقدرة على الحروف وكان
اصل ابوك ابوك استثقلت الضمة على الواو فسكنت وضم ما
قبلها للاتباع وقدرت الضمة على الواو ورابعها وهو مذهب
الفراء انها معربة بالحركات اللفظية والحروف ايضا خامسها انها
معربة بالحركات اللفظية كحالة الافراد وعليه ورد قوله عليه السلم من
تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا تعزى
اى انتسب وهو الذى يقول يا لفلان ليخرج الناس معه الى
القتال فى الباطل وقوله فاعضوه بالضاد المشددة اى قولوا

لا اعضض

لا اعضض على هن ابيك اى على ذكر ابيك اى قولوا له ذلك
استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال الذى اراده اى تمسك بذكر
الذى انتسبت اليه عساه ان ينفعك فاما نحن فلا نجيبك
ولا تكنوا اى لا تذكروا كناية الذكر وهو الهن بل اذكروا له
صريح اسم الذكر وهو الاير وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف
لعدها نون سادسها كونها مقصورة كعصا وعليها ورد
قول مكره اخاك لا بطل واول من قال عمرو بن العاص لما عزم عليه
معوية ليخرج الى مبارزة امير المؤمنين عليه سلام الله ورأى
منه تلك الصولة الحيدرية المشتملة على هزيم الرجال وقلوب
هامان الابطال قال مكره اخاك لا بطل اى لا تقتلنى لظنك
انى شجاع اقدم على حمايته او على نقل رواية بل ان اخوك يا امير المؤمنين
جبرنى على ما قاتلك معوية اللعين وقيل اول من قاله ابو حنش
حين قال لخالد وقد بلغه ان ناسا من اشجع فى غار يشربون
وهم قاتلون اخوته هل لك فى غار فيه لعلنا نصيب منها وانطلق
بحتى اتاه على فم الغار ثم دفعه فى الغار فقال له يا ابا حنش
فقال بعضهم ان ابا حنش لبطل فقال له ابو حنش مكره اخاك
لا بطل وكلاهما قالا هذا القول وانما الخلاف فى الاولية ونحن
قد ذكرنا دلايل المذاهب وما اخترناه والدليل عليه والجواب
عن ادلة الخصم فى كتابنا الموسوم بالفوائد النحوية تركناها

ظباء م

للاختصار قوله تامة اما الوحشة بينهما من حيث المعنى وهو

ومن حيث الاعراب فلان اعراب المفردات بالحركات واعرابها

بالحروف فحصلت الوحشة والمناسبة بينهما وبين المفردات

مرغوب اليها لانها اصل المثنى والجمع فاعرب بعض المفردات

اعرابهما طلبا لتلك المناسبة قوله كل اعرابا سما لان هذا الا

عراب للتناسب بينها وبينهما فالرعاية من كل وجه مطلوبة قوله

منبئة عن تعدد لانك اذا قلت اخوك او ابوك مثلا فيفهم منه

اثنان انت والاخ او الاب والمراد بالتعدد ما التعدد المستفاد

من تعدد الالفاظ بان يفهم كل معنى من لفظ كالمثال المذكور

فان الاخ مستفاد من لفظ المضاف والمخاطب من المضاف اليه

فيقول الفاضل المحشي واعلم ان الظم انه جعل كلا من الانباء عن

التعدد ووجود حرف صالح وجها لجعل الاعراب في هذه

الاسماء الستة دون غيرها بالحروف ولا يستقيم لان الابن والولد

والوالد والام والقريب الحي ذالك منبئة عن التعدد دفعا اولى

ووجود بل وفا عادة اللام غلط صريح ووهم قبيح قوله ولوجود

حرف صالح فاسترا حوا من جلب حروف اجنبية قوله سماعا

تمييز يرفع الابهام عن نسبة الوجود الى الحرف اى انه قال صح

جود ذالك الحروف عند الاضافة لا الى الياء وقت ارادة الاعراب

وان حذفت في حالة الاضافة الى الياء بخلاف الاسماء المحذوفة

الاولى

الاوامر كيد ووهم فان اصلهما بدى ودمو فانه لم يسمع رد ذالك

المحذوف مطلقا الا وقت الاضافة وفا عين قوله يلحق به الاعراب اى في صح

قوله وهو كلا وانما لم يجعلوه مثنى مع انه لا يطلق الا على اثنين

لانه لم يسمع مفرده اعنى كل ولجواز ارجاع ضمير المفرد

اليه في قوله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها هذا ما ذهب اليه البصريون

وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف

نونهما للزوم الاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة

في المثنى كما في الجمع وتعريف فسناد قوله كلتا وتاوها لا يجوز

ان يكون زائدة لان قبلها لم يوجد في الكلام ولا يجوز ان يكون

للتانيث لانها لا يكون الا بعد ثلثة وهذه في وسط الكلمة

بل هي عوض من الواو والالف بعدها للتانيث وقبلها ياء

مع ان الف التانيث لا تقلب ليكون فرقا بين الوقف والوصل

قوله فرع كلا لان المؤنث طار على المذكر لانك تقول ضارب

ثم تقول ضاربة قوله واثنان وليس بمثنى اذ لا مفرد لهما لفظه

والالف والنون فيهما ليستا زائدتين بل هما من جوهر الكلمة

قوله ما سمي به اصطلاحا اه فيه رد على الشرح الهندي حيث

قال اى جمع المذكر السالم وما على صيغته فيكون من باب حذف

المعطوف والمراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين وثبين

وقلين من جمع المؤنثات ولو قال الجمع بالواو والنون لكان

وخففه بحذف احدى اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة صح صح

احسن انتهى وبيان الرد انه حمل جمع المذكر على مفهومه اللغوي
وهو كون مفرده مذكرا فعلى هذا يخرج مثل سنون واخواته وليس
كذلك بل المراد بالجمع في اصطلاح النحاة وهو ما جمع بواو و
نون قوله والوا قالوا لم يوجد في كلام العرب كلمة اخرها واو
بعد ضمة واو لو كذلك واجاب بعضهم بان الواو في معرض
التغيير فلم يعتد به واخرون بان الواو لما قام مقام الضمة
صارت كانها ضمة قوله لا عن لفظه فلا يكون جمعا سالما
لوجوب ان يكون مفرده عن لفظه وهذا من معناه فان ذ صحبه
الصاحب والواو بمعنى اصحاب قوله واخواتها اقول وقد حمل
ايضا على الجمع المذكر في الاعراب جموع تكسير مثل ابنون جمع ابن
واحرون بكسر الهمزة وحكي يونس فتحها وبفتح الحاء المهملة و
تشديد الراء جمع حرة بفتح الحاء ارض ذات حجارة سود فما في
نسخ شروح الالفية من خوحرة حرين تصحيف من النساخ قوله لانه
اي لان ثلثين بالفتح عشرات فلو كان عشرون جمع عشر لصح
اطلاق عشرين على ثلثين كما صح اطلاق زيدون على زيد
وزيد زيد قوله ولا تعيين اه اي لا تدل الجموع اذا اطلقت
على اعداد معينة الا بقرينة بخلاف هذه الاعداد فان التعيين
معلوم منها عند الاطلاق قوله وكثرة التثنية بالنسبة الى
الجمع وذلك لان الجمع يتوقف على افراد ثلثة وشروط ثلثة وكما

كما هو

وهو كون علما لمذكر عاقل بخلاف التثنية فانها تتحقق بفردين
بدون شرط وما كان اقل شرطا كان اكثر افرادا قوله لوقوع كل
منهما اه فانك اذا قلت جاء غلام زيد ترى ان الكلام مستقل
ومفيد بدون ذكر زيد الا ان ذكره لرفع الاشتباه قوله التي
اشير الى تقسيمها اليهما في حكم المعرب حيث قال لفظا او تقديرا
وانما قال المثال ليصح تفسير قوله التقديري واللفظي المعرف
بلام العهد بما اراده قوله ولما كان التقديري اه ولما كان
المناسب تاخره من اللفظي لانه اصل لان الاصل في العلامة
ان يكون ظاهرا قوله اي ثقل حرف الاعراب فالالف واللام
قائمة مقام المضاف اليه قوله اي في الاسم فما هو صورته لا صفة
كما قاله الفاضل الهندي لفوات الملائمة لما سبق من بيان
محال الاعراب لانها اسماء كما عرفت قوله اي ومحل ومنه اه فان
المحذوف لعلة في حكم الثابت فلذا لم يجر الاعراب على الضاد
قوله قبل دخول العامل متعلق باشتغل قوله عن مقتضى لان
كسرة الجر هي التي يجد لها عاملا وقد عرفت انها سابقة على
العامل هذا وقد ذهب بعض الى ان مثل غلامي ليس بمعرب
ولا مبني لتوسط اخره بالامتزاج والاعراب والبنا من صفات
الاخر والجواب ان مثل هذا الامتزاج لا يخرج الاخر عن كونه اخرا
الا ترى الى امتزاج بعلبك فانه مع كونه اشد من هذا الامتزاج

ذهب كثير الى اعراب الجزء الاول منه قوله مطلقا حال
من مدخول الكاف والعامل فيه الفعل المفهوم من الكلام
وهو يقدر قوله في هذين النوعين اشارة الى ان قوله مطلقا
قيد لعصا وغلامي وان كان فايدة التعميم مختصة بغلامي اذ
فايدته رد من قال ان غلامي معرب لفظا في حال الجر قوله
اي في حالتي الرفع والجر اشارة الى ان قول المص رفعا وجرا
ظرف للاستقبال لا حال كما جوزه الفاضل الهندي قوله
عطف على قوله كقاض لا على قاض كما جوزه الفاضل الهندي
لانه يوجب زيادة واحد من الكاف ونحوه والاصل عدم
الزيادة قوله يعني تقدير الاعراب للاستثقال اه المقصود بهذا الكلام
بيان ان مراد المص من تعداد الامثلة ان تقدير الاعراب للاستثقال
قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف ولا
استيفاء جميع صور الاعراب التقديري حتى يرد على المص انه
ترك بعض الامثلة كمثال الاعراب التقديري في الاحوال الثلث
كما في الاسماء الستة والجمع المذكر السالم المضاف الى الاسم المعرب
باللام نحو جاء ني اخو الحارث وغوجاء ني صالحو القوم او
امثالهما مما اعرابه تقديري قوله فلم يبق علامة الرفع لان
علامته الواو ولا يتبدل منها فقول الفاضل الجار بردي في كتاب
المغني وفيما ذكره ابن الحاجب نظر لان الياء بدلا من الواو فيه عوضا

من الواو

من الواو وكلما كان عوضه مذكورا يكون لفظا لا تقديرا لان
المعوض كالمعوض عنه ليس بصواب قوله وقد يكون الاعراب
بالحروف ضابطها اذا كان حرف الاعراب مدة ولا في ما كنا
قوله اي فيما علا ما ذكر يريد توجيه افراد الضمير مع تعدد
مرجعه بانه راجع الى المذكور قوله مما تعدد فيه الاعراب او
استثقل يعني ضمير ما علاه راجع الى ذكر من مثل اعراب المتعدد
والمستثقل لا الى ما ذكر من الامثلة المذكورة حتى يرد ان الاعراب
في بعض ما علاه من المذكورة تقديري ايضا كما تلونا عليك
قوله ولما ذكر في تفصيل اه يريد بيان ارتباط بحث غير المنصرف
بما قبله ونكتة ذكر غير المنصرف وترك المنصرف قوله وكان غير المنصرف
اقل اي قل افرادا لان شرايطه مع معاندته اكثر وقد عرفت ان
كل ما كان للشيء اكثر شروطا كان اقل افرادا قوله واكتفى بتعريفه
اي عن تعريف المنصرف لان الاشياء تعرف باضدادها قوله اي
اسم معرب جعل ما موصوفة لا موصولة لئلا يلزم تعريف الخبر
وتنكير المبتدا لان غير لا تقبل التعريف وان اضيفت الى المعرفة
لتوغلها في الابهام ولكنها تقبل تخصيصا يجوز كونها مبتدا
قوله مؤثرتان باجتماعهما اشارة الى اخراج مثل حبلى وصحرا
اذا جعل علما من السلم اه قال لا نه وان اجتمع فيه علتان الا انهما
ليستا مؤثرتين بل المؤثر احدهما لكنه داخل في القسم الثاني قوله

واستجماع شرايطهما اشارة الى ان العلتين لا يوثران الا اذا
وهو منع الكسر والتنوين ما لم تنضم اليهما الشرايط والا لكان
نحو نوح غير منصرف بالاتفاق وليس كذلك قوله مجموع ما في
هذين البيتين الغرض من هذا الكلام رد على الفاضل الهندي
لانه قال وهي راجعة الى العلة لا العلل لان كل واحدة علة لا علل
وبيان الرد ان الضمير راجع الى العلل التسع الا ان العطف مقدم
على الحكم فكانه عطف اولا بعضها على بعض ثم حكم على المجموع
بانه خبر المبتدأ مقدر بتقدير لفظ مجموع بيان لكون الخبر مجموع ما
في البيتين لا ان الخبر مقدم كما توهم بعض الافاضل وانت تكلمت
الكلام سابقا فارجع اليه قوله نقل عنه ابن سن اول البيتين
موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان فيها فما للصرف تصويب اي
اذا اجتمع فيه علتان فالصرف ليس بصواب بل خطا ولو ذكر
الاول لا يستغني عن التعريف الا انه لا يكون جامعا لخروج ما
فيه علة تقوم مقامهما قوله من قبلها الف المراد من القبلية
القبلية المكانية قوله ويمنع النون اشارة الى ان النون فاعل
معنى ليصح كونه صاحب حال والى ان عامل الحال فعل مقدر
مفهوم من المقام لان الكلام في تعداد موانع الصرف قوله
لا يفهم من هذا التوجيه لان قوله من قبلها الف كلام
مستقل لا تعلق له بما قبله حتى يشاركه في القيد اعني الزيادة

وحاصل

وحاصل المعنى ويمنع النون الصرف حال كون النون زايدة
ومنعها الصرف مشروط بكون الالف حاصلة قبلها والذي
يحتاج بيانا الى ان زيادة الالف على هذا التقدير معلومة لان
الظرف اعني من قبلها لا بد له من متعلق اما عام او خاص
وهو هنا خاص من جنس قوله زايدة لدلالتها عليه قوله
وتقدم الالف اي ان مكان الالف متقدم على مكان
النون قوله جاء زيد راكبا من قبل اخوه فاخوه فاعل راكبا و
الظرف اعني من قبل متعلق براكبا والمعنى جاء زيد حال كونه
راكبا اخوه من قبل ركوبه الا ان القبلية هنا زمانية وفيما نحن
فيه مكانية وان امكن ان يكون من قبلها ايضا قوله قوله تقريبي فيكون
ياء النسب محذوفة تخفيفا قوله وقال بعضهم اثنان وهي
الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف نحو
اعلم واجهل او مع العلمية نحو يزيد ويشكر فان امتناع فيهما
بطريق الحكاية الفعلية يعني كما لم يدخل عليهما الكسر والتنوين
قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليهما بعد
النقل واما التركيب ففي البواقي كتركيب التانيث بالتاء ظاهرة
او مقدرة او بالالف وهو اما تركيب التانيث مع العلمية نحو
فاطمة او تركيب حرف التانيث مع الاسم نحو حبلى وتركيب
العدل في عمر فانه مركب من علتين تقديرا لان الواضع قصد

التسمية بعامر وعدل لعنخوف اللبس الى عمر قوله في نحو ثلث فانه
بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعاء وتركيب
الاسمين في نحو بعلبك وتركيب الالف والنون اما مع العلمية
او مع الوصفية وتركيب العجمة وهو اما تكرارها في العجمي والعربي
او تركيبها مع العلمية قوله احد عشر هذه العلل التسع مع علتين
اخريين احدهما مشابهة الف التانيث مثل ارطى فانه اسم شجر
يدبغ به الجلود وهو منصرف لان الفه للالحاق لا للتانيث بدليل
قبولها تاء كقولهم ارطاة فاذا جعل علما لمذكر امتنع من
دخول تاء التانيث بسبب العلمية فصارت الفه شبيهة بالف
التانيث في عدم دخول التاء عليها فمنع من الصرف للعلمية و
لشبه الف التانيث والثانية مراعاة الاصل في نحو احمر بعد
التنكير كما سيتلى عليك قوله من حيث اشتماله على علتين
انما قيد بذلك لان المتبادر من قوله وحكمه كذا الانحصار مع
ان له احكاما كثيرة لكن لكل حكم من جهة فمن حيث انه معرب
حكمه الاختلاف ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع المحيز ذلك
منبه على ان المراد ان هذا حكمه من حيث اشتماله على علتين اه
لا ان ليس له حكم الا هذا الحكم والمحشي قد غلط في فهم قيد
الحيثية حتى نسبه الى عدم الحيثية فراجع كلامه ان كنت
في شك مما نقول قوله فيشبه الفعل اه اعلم ان لمشابهته

للفعل

٦٣

للفعل ثلث مراتب اعلاها ما يوجب البناء ومنع جميع انواع الا
عراب واوسطها ما يوجب عدم الانصراف ومنع بعض انواع الا
عراب كما نحن فيه وادناها ما يوجب كون الاسم عاملا كاسم الفاعل
فاحفظ هذه المراتب فانك ستحتاج الى معرفتها بعيد هذا قوله
الذي هو علامة التمكن يريد ان التنوين الممتنع الدخول لاجل
غير المنصرف هو تنوين التمكن لا مطلق التنوين والا لانتقض بعرفات
فانه غير منصرف لكن تنوينه تنوين المقابلة وقال صاحب الكشاف
ان التنوين في عرفات واشباهه تنوين التمكن وعدم سقوطه
لان التانيث فيها ضعيف لان التاء اذا كانت لمحض التانيث
سقطت والتاء فيه علامة جمع المؤنث ورده الفاضل الرضي
بان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها الا متمحضة
للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول
هذه عرفات مباركا فيها ثم قال والاولى عندي ان التنوين
للصرف والتمكين وعدم سقوطه لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط
السقوط وتبع النصب وهو خلاف وضعها على جمع السالم مثلا الكسر
فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة و
الحق انه غير منصرف وتنوينه تنوين التمكن لكنه لم يحذف منه
كما حذف من كل اسم غير منصرف لوجود مواخيه اعني الكسر في ثبوت
التنوين فيه لثبوت الكسر لانه تنوين مقابلة قوله اي لا يمتنع

العرض من هذا التعديد ان صرف غير المنصرف للضرورة واجب
والمص ادخل في القسم الجايز وحاصل الجواب ان الجايز قد يطلق
ويراد به ما يقابل الواجب فالجايز بمعنى الغير الممتنع سواء
كان واجبا كما في حالة الضرورة او جايزا كما في حالة التناسب قوله
منع المص وامنا عنا يمنع غير المنصرف ما لم يدخل الكسر والتنوين
فاذا دخل احدهما صار منصرفا حقيقة قوله وقيل المراد بالكسر
اه القايل هو الفاضل الهندي والصرف في اللغة بمعنى التغيير
والمعنى ويجوز تغيير حكمه الى حكم المنصرف لا يحتاج الى ان يقال المراد
بصرفه جعله في حكم المنصرف لكنه بعيد من السياق واما معنا
اصطلاحا فهو خلوه عن العلتين او ما يقوم مقامهما وحالة
الضرورة لا يصير منصرفا بهذا المعنى قوله صبت على مصايب

وهو الفاضل الحلبي وفيه نظر لجواز ان يراد به ما يقابل الواجب

هذا البيت مما قالته فاطمة عليها السلم في مرثية النبي صم ما الدواوله
ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غوالي
جمع غالية وهي الريح الطيب والمعنى ما الذي او اي شي وقع على من شم
تربة احمد في ان لا يشم مدى الزمان واصلا ده انواع الطيب والا
الاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شي لانه استغنى عن شم الغوالي
بشم ما هو احسن منها رايحة وقد ترجم لبعض شعراء العجم هذا البيت
بقوله جانم ريخته چندان غم و درد و مصيبتها كه كر بر روز ها
ريزند كردد تيره چون شبها قوله ازحافا اه الزحاف حذف

يقع في الشعر فمنه ما يخرجه عن السلامة ومنه ما لا يخرجه قوله
لان حرف الروي اه وهو الحرف الاصلي من حروف قافية الذي
يكون في اواخر الابيات والغرض من ذكر البيت الاول لحصول
العلم بان حروف الروي الدال المكسورة قوله حيث ضرب اه تعليل
للتمثيل بها قوله مثال المجموع اه اشارة الى ان ذكر امثلة لبيان ابدل
لان المص تمثيل المجموع قوله كاكالب واساود واناعيم قال في الحاشية
فاكالب جمع اكلب وهو جمع كلب واساود جمع اسود وهو جمع
سواد واناعيم جمع انعام وهو جمع نعم انتهى ففي هذه الامثلة
تكررت فيه الجمعية فكل جمع قائم مقام علة فكان فيه علتان و
كل علة فرع لشي لان الجمع فرع المفرد ولزوم الجمع فرع لعدم اللزوم
كالجمع قوله كالجموع الموافقة لها اه فانها في حكمها لموافقتها
في الجمعية والوزن وعدم جواز جمعها ثانيا جمع التكسير واعلم
ان في قيام الجمع مقام علتين اقوالا احدها ما ذكره المص وهو
مختار المص ثانيها ان الجمعية فيه وصل الى حد التناهي بحيث
لا يصح جمعه ثانيا جمع التكسير فكان له كمال وقوة في الجمعية
ثالثها وهو الذي اختاره وذهب اليه اكثر النحاة ان قيامه
مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له في الاحاد العربية قوله
وحمراء اعلم ان الف التانيث في نحو حمراء هي الهمزة المقلوبة
عن الالف لاجتماع الالفين لا الف التي قبلها كما يتوهم من

اسم قوله فصار التانيث مكررا لان كونها الف تانيث علة
وكونها لازمة للكلمة بحسب الوضع منزل منزلة التانيث اخر
فكان فيه علتان فرعيتان لان التانيث فرع التذكير واللزوم
فرع عدم اللزوم قوله فلو عرض اللزوم اه جواب سوال الخ
تقريره ان يقال ان الف التانيث قامت مقام علتين لا
جل لزومها والتاء قد يعرض لها اللزوم بسبب العلمية كفاطمة
مثلا لان الاعلام محفوظة عن التصرف فينبغي ان يقال ان
فاطمة ثلاثة اسباب العلمية والتانيث ولزوم التانيث وحاصل
الجواب ان التاء وان كانت لازمة فيما قلت الا ان لزومها عارض
بسبب العلمية ولهذا لو نكر لا يبقى ذلك اللزوم بحاله فلم يكن
هذا اللزوم العارض نازلا منزلة علة كاللزوم الوضعي قوله مثلا
لانها قد يكون لازمة بغير العلمية كما في حجارة وغرفة الا ان هذا
اللزوم لما لم يكن معتبرا في نوعها كان غير معتبر قوله فالعدل
الفاء للتفسير والعدل في اللغة الميل وفي الاصطلاح ما ذكره
المص قوله مصدر مبني للمفعول اه الغرض من هذا التقييد دفع
الاعتراض الذي اورده الشارح الرضي على المص وهو ان العدل
عبارة عن الاخراج لا الخروج لان العدل متعد والخروج لازم
وتفسير المتعدي باللازم لا يجوز وحاصل الدفع ان العدل مصدر
مبني للمفعول وكذا الخروج بمعنى كون الاسم مخرجا فهو تفسير

بالمتعدي

بالمتعدي بالمتعدي وحاصل ان الاسم المعدول معناه كونه مخرجا
عن صيغته الاصلية وهذا هو المناسب للمقام لان المقصود جعله
صفة للاسم الغير المنصرف قائما به لا للمتكلم ويمكن ان يكون هذا
هو الغرض من هذا التقييد بل يمكن ان يقال غرضه ان العدل
صفة المتكلم لانه العامل والخروج صفة الاسم ولا يجوز تفسير
صفة شيء بصفة اخر فقدّره بما يرجع الى انهما صفتا الاسم
فتدبر قوله اي خروج الاسم بقرينة ان البحث في الاسم خرج به
خروج الفعل لانه لا يسمى عدلا اصطلاحا قوله اي عن صورته
فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد يطلق على الكلمة باعتبار
ما يعرض من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي وهي ليست
بمرادة ههنا قوله التي يقتضي الاصل اه هذا في جميع الامثلة المذكورة
لعله ظاهر الا في عمر فانه ليس له اصل وقاعدة يقتضي ان يكون عليها
ويمكن ادخاله ايضا في جملة اخواته بالقياس لما اقتضى ضرورة منع
الصرف الى ان يحكم بانه معدول وحكم بانه سمي باسم الفاعل
من العمارة فعمر اسم فاعل من العمارة خرج عن صيغته التي على
مقتضى القاعدة وهي عامر الى عمر كذا افاده الفاضل المحشي قوله
ولا يخفى اه اي لما عرفت معنى الصيغة الاصلية ظهر لك خروج
المشتقات كاسم الفاعل واضرابه عن تعريف العدل فان ضاربا
المشتق من الضرب ليس اصله وقاعدته يقتضي ان يكون

على صيغة الضرب فان القياس في اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد ان يكون على وزن فاعل الا بل هنا لك اخلا خروج صيغة
من صيغة اخرى لا خروج الاسم من صيغته الى صيغة اخرى
فلا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف للعدل والصفة قوله فبا
الصيغة اه نتيجة لقوله ولا يخفى وحاصل انما كان صيغة المصدر
مغايرة لصيغة المشتقات فتخرج جميع المشتقات باضافة الصيغة
الى الاسم سواء كان ذلك المشتق اسما او فعلا لانها وان كانت
خارجة عن صيغة الا انها خارجة من غير صيغتها كما عرفت والعدل
معتبر فيه ان يكون ذلك الاسم مخرج عن صيغة نفسه وانما قال
كلها لان بعضها كالافعال المشتقة خرجت من قيد الخروج فان
المراد بخروجه خروج الاسم لكن بقي بعض المشتقات كاسم الفاعل
والمفعول ونحوهما فاخرج المجموع بقيد صيغة فاسناد الاخراج
الى ما اخرج سابقا اما مجاز او تاكيد قوله وان المتبادر لا يجوز
ان يكون في الكسر على الاستيناف والواو للحال والفتح على المفعولية
لاعلم المقدر قوله الحذف في الاعجاز وكذا الحذف في الاوايل نحو
عدة ومحذوف في الاواسط كقوله قوله ولا يبعد ان يقال ه
لان هذا التغاير هو المتبادر حيث ان الصيغة الاولى موافقة
للاصل والقاعدة فاذا خرج عنها الى ما يغايرها تبادر من الخفا
هذا المعنى المذكور قوله المغيرات القياسية اي المنسوبة الى
موافقة

موافقة القياس كالمقام والمنام فان اصلهما مقوم ومنوم
غير جار على القياس لان القياس الواو المتحركة في الاصل قلبها
الفا فلما قلبت الفا وصارا الى صيغة اخرى كانت الصيغة الثانية
موافقة للقياس حيث حصل فيها القلب فلا يكون مقام ومنام
من الاسماء المعدولة حتى يجب منع صرفه اذا جعل علما للعدل
والعلمية ويمكن خروجها من الخروج بلا تكلف فان المتبادر من
الخروج اذا اطلق مما لا يستند الى علة مخرجة وفي مقام ونظائره
علة الاخراج موجودة وهي تحرك الواو قوله من الجموع الشاذة
بيان لمثل اقوس وانيب في كونها شاذة بسبب تحرك الواو والياء
فيها بحركة الضمة التي هي ثقيلة عليها فالقياس في الجمع اقواس وانياب
قوله على اقوس وانيب فلهذا ايضا فان اليهما فقال جمعها ولو
كانا مخرجين عن اقواس وانياب لنسبا اليهما قوله قال بعض
الشارحين اه ان بعض الشارحين نقل عن بعض العلماء جواز
تعريف الشي بما هو اعم منه واختاره المحقق الشريف فلعل
الحاجب يذهب الى هذا لان مقصوده تمييز العلل بعضها عن
بعض ولا ريب انه يحصل بتعريف العدل بما ذكر فما فصل فلو
دخل في التعريف المغيرات القياسية والشاذة والمشتقات
ونحوها من الامور التي تكلف لاخراجها لا ضير فيه لان هذا
التعريف ليس لاخراجها وكان الشيخ الفاضل ارتضى هذا التوجيه

حيث لم يتعرض لورده ولكن الظ ان المص في هذا المقام تمييز
المنصرف من غير المنصرف لا مجرد تبيين العلل بعضها عن بعض
وعلى هذا التوجيه لا يمكن التمييز فانا اذا سمعنا الجموع الشاذة لم نعرف
انه منصرف او غير منصرف بل يتوهم انها غير منصرف لتحقق العلمية
والعدل الظاهر قوله تلك التكلفات تلك اخرج هذه المشتقات
والمعدولات القياسية والشاذة ونحوها قوله واعلم ان مراد المص
من هذا التحقيق تحقيق معنى العدل التحقيقي والتقديري وانما
معناهما غير الذي اشتهر بين النحاة وذلك لان ما اشتهر بينهم
ان العدل التحقيقي هو الذي يكون خروجه محققا فهو مقدم
على منع الصرف كما قال الفاضل الرضي ونعني العدل المحقق ما
يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو
لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا
بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه ضرورة وجدان
الاسم غير منصرف وتعذر سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا
لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدله ولكون عامر بل كان كادد وادد
فظ عبارة المص مع الرضي حيث جعل تحقيقا تقديريا صفة
الخروج الا ان الشارح يصرفها عن ظاهرها كما سيأتي وحاصل
تحقيق الشارح ان ما ذكره النحاة خلاف العلم القطعي فانا
نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلاث واحاد وعمر وامثاله

غير

غير منصرف ولم يجدوا فيه الا علة واحدة اعتبروا فيه العدل
الذي هو خروج الاسم عن صيغته الاصلية لمنع الصرف مقدم
على خروج عن صيغته الاصلية ودليل عليه في ثلاث وعمر
فالفرق بينهما من هذا القبيل من وجه اخر كما ستعرف قوله ولم
يصلح للاعتبار الا العدل اما تعدد الوصف فلانه علم واما
تعدد التانيث فلانه مذكر واما تعدد العجمة فلانه من اسماء العربية
واما تعدد الجمع والتركيب فظ واما تقدير الالف والنون و
ان كان ممكنا لكن لم يعهد في كلام تقديرهما واما تعدد وزن
الفعل فلانه غير الوزن المختص به قوله لا انهم تنبهوا اه اي ليس
الفرق بين العدل التحقيقي والتقديري انهم تنبهوا ووجدوا
العدل اي الاخراج عن الاصل فيما عدا عمر من امثلة العدل التحقيقي
حتى يكون ذلك الخروج محققا وفي عمر واضرابه الخروج مقدر
يدل عليه منع الصرف بل منع الصرف في كليهما دليل الخروج عن
الصيغة الاصلية قوله ولكن لا بد لان اه هذا الكلام توطئة
وتمهيد لذكر الفرق بين العدلين وحاصله ان العدل
التحقيقي هو الذي يكون له اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف
الا ان الاخراج عن ذلك الاصل محقق كثلاث مثلا فان القياس
والقاعدة ان يكون على صيغة ثلاثة ثلاثة فالاصل لهذا اللفظ
وجوده محقق واما اعتبار الاخراج اي ان ثلث كان على ذلك

الوزن ثم اخرج عنه الى وزن اخر فغير محقق ولا يتوهم انه اذا كان
الاصل محققا كان اخراج الفرع عنه ايضا كذلك لانه ليس المراد بالاصل
ههنا الا ما يكون القياس ان يكون الاسم عليه كما عرفت سواء كان
الاسم عليه ثم اخرج عنه او لم يكن والخروج لا يتحقق الا بان يكون
الاسم عليه ثم خرج عنه فتحقق ثبوت الاصل لا يستلزم تحقق
الخروج كما ذهب اليه الفاضل الرضي وغيره **قوله** فانقسام العدل
اه اى الفرق بين العدلين باعتبار تحقق الاصل لا باعتبار
تحقق الخروج عن ذلك فانه كما عرفت لا يدل عليه الا منع الصرف
كما قال الفاضل الرضي في العبارة المنقولة عنه سابقا **قوله** فعلى
هذا اى فعلى ما ذكرنا من الفرق بين العدلين لا بد من تاويل
عبارة المص اذ ظاهرها موافق لما ذكره النحاة وحاصل التاويل
ان قوله تحقيقا او تقديرا صفة الخروج لكن باعتبار متعلقه
الذي هو الاصل اى اصل ذلك الخروج محقق **قوله** خروجا كائنا
اه يعني ان تحقيقا صفة الخروج مقدر باعتبار متعلقه **قوله** اذا
كان المعنى مكررا اه يعني انما كان المعنى ملحوظا مرتين يكون اللفظ
ايضا مذكورا مرتين ليتوافق الدال والمدلول وبيان التكرار انهم
قالوا جاء القوم ثلثة يعنون انهم جاءوا ثلثة ثلثة **قوله** والصواب
مجيئها يعني ان الصواب اطراد هذه الالفاظ فيما فوق الاربعة
الى العشرة لوروده في كلام العرب قال الشاعر فظل الطير عاكفة عليه

موزقة

موزقة والحجعشارا ونال الاخر ولم يستريثوا حتى رميت فوق
الرجال خصالا عشارا والجواب بضعف الرواية مما لا يلتفت اليه
لعدم ورود ما فيما قصد وعدم تجاوزه في التنزيل لا ينهض
حجة لعدم انحصار الالفاظ العربية فيه قال الفاضل الرضي
والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس و
مخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن
فاعل من واحد الى عشرة مع ياء النسبة نحو الخماسي والسداسي والسباعي
والثماني والتساعي انتهى ولا نعرف انه وارد في كلام العرب
قوله العدل والوصف هذا مذهب سيبويه قال ابن السراج
وانما لم ينصرف لكونه مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن
معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين
ففيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا من
حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير
لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل
والتعريف كما في عمر اذ لا يدخله اللام وكيف يكون معرفة وهو
يقع حالا نحو جاء في القوم مثنى **قوله** لان الوصفية العرضية اه
جواب لسؤال مقدر تقريره ان الوصف في ثلثة ثلثة عارض
كعروضه في اربع لانها موضوعة للاعداد لا للعدد وما ت
حتى يكون وصفا بحسب الاصل والوصف العارض لا يؤثر في

منع الصرف كما سيتلى عليك في محله وحاصل الجواب ان المعدول
عنه وان كان اسما للعدد وهو غير صفة الا ان المعدول لم يوضع
الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع
المعدول لغير وضع المعدول عنه قوله لا اعتبارها فيما وضعا
له اي لا اعتبار الوصفية في الذي وضع له ثلث ومثلث و
هو المعدود فان معنى ثلث ذات موصوفة بثلاثة ثلاثة
قوله اشد تاخرا الى آخره تقديره اشد لاظهار كون افعل
تفضيل فاذا قلت زيد اخر من عمرو فالمعنى انه اشد تاخرا منه قوله
الى معنى غير فصار المعنى الاول فاذا قلت جاءني نسوة اخر فمعناه
انه جاءني نسوة اخر جاء في نسوة غير نسوة الاولى قوله وقياس
اسم التفضيل اه واعلم ان هذا التعليل عليل لان ما ذكر قياس
افعل التفضيل وما نحن فيه ليس كذلك بل هو منقول الى معنى
غير كما اعرفت به فلا يلزم ان يكون القياس فيه ان يستعمل بواحد
منها حتى يكون معدولا عن احدها فالاولى في التعليل ان يقال
ان آخر مشابه لافضل من جهتين احديهما الوصف والثانية انه
لا يتم معناه الا بامرين متغايرين كما ان معنى افضل لا يتم الا
بمفضل ومفضل عليه فلما اشبه استحق احكامه في جميع تصاريفه
وعلى هذا فكان ينبغي ان لا يستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع
ال او الاضافة لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا

عما

69

عما استحقه بمقتضى المشابهة قوله توجب التنوين اي في المضاف
لان التنوين الذي فيه حينئذ انما حصل بسبب الاضافة وحذف
المضاف اليه قوله او البناء اي في المضاف ايضا فان بناء قبل انما هو
بسبب اضافتها الى ما بعدها وحذف المضاف اليه قوله او اضافة
اخرى اي في المضاف اليه لا في المضاف كاخواته فان اضافة يتم
الثاني الى مثلها المذكور اوجب كون عدي المحذوف مضافا
اليه لان الاضافة المذكورة قرينة على المضاف اليه المحذوف قوله
وليس في اخر اي لا يوجد شيء من هذه الثلث لانه معرب غير منصرف
وكل واحد من هذه الامور مناف لعلي ما سيتلى عليك قوله
احديهما الاخرين يجوز فيه ضم الميم وفتحها قوله وجمع فيه با
الصاد المهملة وهو الاكثر والضاد المعجمة كما يجيء في باب التاكيد
قوله فعال افعل اي فعال الذي مذكره افعل قوله على فعل
بسكون العين قوله فاما اما جمع اه هذا الترديد اما ان
يكون اشارة الى الخلاف الواقع فيها فان المشهود بين النحاة
ان جمع صفة ولكن وقع الخلاف بينهم في انه من اي الصفات
هو من باب احمر حمراء ام من باب الافضل والفضلى والحق ان
يقال انه في الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان
معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع في الاصل انه اتم جمعا في قراءته
من كل شيء ثم جعل بمعنى جميعه وانمحى عنه معنى افعل التفضيل و

ولا يجوز ان يكون من باب احمر كما قيل لجمعه على اجمعون وذهب
الفارسي الى ان جمعا اسم لا صفة فالترديد اشارة الى
الخلاف واما ان يكون اشارة الى ان جمعا صفة في الاصل
لكنه صار بالغلبة اسما فالجمع فيه يكون تارة باعتبار الاصلي
واخرى باعتبار الغلبة والظاهر من الترديد هو المعنى الاول
قوله فاحد السببين اه هذا هو المشهور وعن الخليل ان فيه
مع العدل التعريف الاضافي لان الاصل في قولك قرات السور
جمع جميعهن قيل وهو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في
منع الصرف كما تقدم ورده الفاضل الرضي بان عدم اعتبار ذلك
مع وجود المضاف اليه لان حكم الصرف لا يبين فيه واما مع
حذفه فما المانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي
كالاعلام اى وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف
قال اخرون فيه التعريف باللام قوله في باب التاكيد اسما
بمعنى الكل كما سياتي تحقيقه قوله و في اجمع واخواته اه انما
تعرض له مع ان البحث ليس فيه اما لدفع توهم انه مثل جمع او لانه
ذكره استطرادا قوله وعلى ما ذكرناه اه اى على ما ذكرنا من تفسير
معنى الخروج عن الصيغة الاصلية وبيانه بالامثلة لا يرد الجموع
الشاذة اى لا ينتقض تعريف العدل بها والغرض من تكرار
الكلام في هذا المقام دفع اعتراض الشارح الهندي حيث قال

بعدان

بعد ان ذكر ان جمع معدول عما ذكر ويرد على هذا جميع الجموع
الشاذة كانيب اقوس اذ القياس انياب واقواس ويجاب
بانها ليست باوزان العدل المشهورة فيحمل على الشذوذ دون
العدل انتهى فالشارح اراد التنبيه على الجواب بوجه اخر وتكرار الكلام
وادرج فيه فايدة اخرى لم تفهم بقوله سابقا كيف ولو اعتبر اه
قوله كيف ولو اعتبر اه يعني ان اقوس وانيب لو كانا معدولين عن
اقواس وانياب لما صح نسبة الشذوذ اليهما لان تلك النسبة
اما من جهة انهما مجموعان على خلاف قاعدة الجموع او لانهما معدولان
على خلاف قاعدة العدول لا سبيل الى الاول اذ الجمع ليس
الا معنى الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس للعدول قاعدة
يلزم من مخالفتهما الشذوذ قوله ومن هذا يبين الفرق اه حاصله
ان الشاذ هو الذي له قاعدة فخالفها الى غيرها والمعدول
بخلافه فان القياس في قوس ان يجمع على اقواس وليس القياس
في ثلثة ثلثة ان يخرج صيغتها الى ثلاث قوله اى خروجا اه فما
فالمصدر بمعنى اسم الفاعل وهو صفة للاصل لا للخروج كما قاله
الفاضل الهندي وغيره قوله قد بينا اه وهذا التقدير
امتياز العدل التقديري عن التحقيقي وفيه ان مقدم الشرطية
الشرطية لا يستدعي تقدير خصوص عامر وزافر الا ان يقال
المناسب ان يكون الصيغة الاصلية لهذين العلمين عامر

الهارة وناقومعنى السيد لاغير **قوله** قطام بكسر القاف حضا
قوله حضاد نقل عنه قدس سره انه علم لكوكب وفي القاموس انه
جبل بين اليمن والبصرة وطار مكان مرتفع وفي بعض النسخ
لعد حضاد وبار وفي القاموس انه ارض في اليمن **قوله** وليس فيها
الاسبابا هذا الكلام في قوة قوله وليس فيها ما يوجب البناء لان
المناسبة في الوزن لا يوجب البناء والا لبنى كغلاب ونحو بل فيها
ما يوجب الاعراب اعني العلتين ح فقول الفاضل المحشي انه لو
لو اريد انه ليس فيه شيء الا السببان فظاهر المنع اذ فيها الموازنة
وان اراد انه ليس فيه موجب بناء الا السببان ففيه انهما ليسا موجبين
بناء فيها وان فقال وهو يوجب البناء فالصواب ح ليس فيها
الا الوزن والوزن لا يستقل في ايجاب البناء مردود **قوله**
لتحصيل سبب البناء وذلك لان تقديري الاعراب والبناء
في جميع الامثلة مستقيمان لكن فلا يترجح احد التقديرين لغرض و
الغرض في ذوات الراء قصد الامالة اذ هي امر مستحسن والمصحح للا
مالة هنا كسر الراء وهي لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا
اعرب ومنع الصرف لم يكسر واذا كسر بني دائما فاما كون العلل
الثلث موجبة للبناء فلان الاسم بسببها ثقل ثقلا تاما كالفعل
فمنع منه جميع انواع الاعراب كالفعل وقد سبق الكلام مجملا
داما على ماذكره الشارح فلان تقدير العدل فيه يجعله مشابها

لنزال معنى انزل **قوله** معربا غير منصرف كقطام وحذام فانما
كان العدل تقديرا اذ ليس لنا قاطمة وحاذمة عدل عنهما
قطام وحذام كما لم يثبت لنا عامر العدول عنه عمر **قوله** انما
هو للحمل اه يفهم من هذا التحقيق الجواب عن الاعتراض المشهور
وحاصل ان تقدير العدل لما اوجب البناء في ذوات الراء
فلم يوجب في قطام ونحوه وحاصل الجواب ان العدل الذي
قدر للبناء في ذوات الراء لقوة اثرهما في البناء لان تقدير
العدل لاصالة واما عدل قطام ونحوه فللحمل على النظائر فليس
فيه تلك القوة والاصالة فلم يؤثر في البناء **قوله** ليس في محل قال
السيد ركن الدين وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروءة على
المص ولم يكن فيها لفظة قطام فسألت قارئها عنها فقال
حذفها المص عند قراءة بعض المتعلمين عليه لعدم مطابقتها
المقصود **قوله** وهو كون الاسم اه على ان الوصف يطلق على معنيين
احدهما ان يكون الوصف بمعنى الصفة وهو الاسم الدال على
ذات معينة مأخوذ مع بعض صفاتها وثانيهما ماذكره الشارح
وهو علة منع الصرف لانها حالة في الاسم الغير المنصرف لانه
لغير الاسم الغير المنصرف لانها غير الاسم الغير المنصرف لا علة فلذا اختار
الشارح **قوله** موصوفة بالاربعة اه فاقتضاء استنادنا الجزء فيه شي
وقال الصواب متصفة لانها في حد ذاتها متصفة بالاربعة

فهو لازم لما هيتها سواء لوحظ ام لم يلاحظ فالموصوفية
لا يكون الا باعتبار الملاحظة وهذه مناقشة حكمية لا يليق
بآداب هذا الفن قوله لا العرضية قال الفاضل الرضي لم يقم الى
دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف
واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف
لعدم شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء فانه يقبلها لقولهم
اربعة لا لعدم شرط الوصف ثم اطال الكلام كما هو دابه وطريقته
والجواب ان المراد من التاء في شرط وزن الفعل هو تاء التانيث
التانيث وتاء اربع ليست للتانيث ولهذا يقال مررت
بنسوة اربع في صفة المؤنث بدون التاء وايضا المراد في شرط
وزن الفعل عدم قبول التاء بحسب اصل الوضع ولهذا يؤثر
وزن الفعل في اسود عند غلبة الاسمية مع قبول التاء فانه
يقال للحية الانثى اسودة واربع لا يقبلها بحسب وضعه للمرتبة
المعينة بل يقبلها عند الاستعمال في المعنى الوصفي قوله او
زالت عنه ولكن بقي منها شيء بقرينة الامثلة المذكورة فانه قد اختص
ببعض افراد ما كان له سابقا فلا يرد ما قيل ان الزوال
لا يضر في تاثير الوصفية الاصلية كما اذا زالت الوصفية بالعلمية
فانه لا تاثير للوصفية حين العلمية بالاتفاق فالكلام على
اطلاقه ليس على ما ينبغي انتهى قوله فلا تضر الغلبة للتحية او

التفريج

التفريج قوله ولم يجر استعمالها الا لما عرفت من اختصاصها
ببعض الافراد فبان بهذا ضعف قول المص في شرح قوله بعد و
خالف سيبويه الاخفش في قوله ومذهب سيبويه اولى لما
ثبت منقولهما من اعتبار الوصفية وان زال تحقيقهما معنى بل
لا استدلال له في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب اسود الغالب
لان معنى الوصف في احمر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير
لان معنى رب احمر اذن رب باحمر سواء كان فيه الحمرة ام لا حتى انه
يجوز في اسودان المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فانا
لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف من الفعوة ويقال المنفعة
الرجل اذا ساء خلقه قوله ذي خيلان بكسر الخاء وسكون
الياء جمع خال والطائر هو الشقراق وهو طائر اخضر على الطه
قليل حمرة يصول على كل شيء كذا قال الفاضل المحشي قوله بقدر الامكان
اشارة الى انه قد يتصرف في الاعلام ايضا بالترخيم ونحوه وعدم
التصرف في الاعلام اذا كانت اعلاما في لغتهم واما ان كانت
غير الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة و
قلب الحرف ان استثقلوها كما في جبرئيل وميكائيل وارسطاطاليس
فقالوا جبريل وجبرئل وجبريل وميكال وارسطو وارسطاليس و
نحو ذلك ليردوها على اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها
المتناسبة مع عدم مبالاتهم بالبس من اوضاعهم ولذلك قالوا

التانيث

اعجمي فالعجب به ما شئت قوله والتانيث المعنوي وهو ما كان
تاؤه مقدرة قوله ليخرج الكلمة نقلا اه نقل فاعل يخرج وحاصل
ان غير المنصرف لما حصل فيه علتان ثقل فشابه الفعل فمنع منه
الكسر على ما سبق فاذا كان الاسم ثلاثيا او ساكن الوسط وهو
غير ثلاثي حصل فيه نوع خفة فيتنفى منه ثقل احد العلتين
فلم يشابه الفعل لكن الحرف الرابع عادل لخفة الوسط وازاله
وحركة الوسط تزيل خفته لان حركة الوسط قائمة مقام
الحرف الرابع وهو منزلة تاء التانيث واما وجوب منع صرف منزلة
ماه وجور فلان فيه ثلث علل فاذا عادل احد الاسباب خفة
الوسط بقي سببان ولا ريب انهما كافيان لا يقال لو عادلت العلمية
خفة الوسط لم يبق الا العجمة لان التانيث غير مؤثر عند عدم
العلمية فيجوز صرفهما لانا نقول العلمية لا تزول لانهما يصيران
نكرتين عند تصور ذلك الا ان خفة الوسط تزول لثقل
العلمية مع بقائه فاذا كان كذلك كان التانيث مؤثرا اه
قوله علمين لبلدتين من بلاد فارس قوله لان الحرف الرابع
اه قال الفاضل المحشي اي في ما هو على اربعة احرف وكذا الخامس
فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير الزايد على الثلاثة
ساد مسد التاء لان موضعها في كلامهم فوق الثلاثة انتهى وقد
تكلف بعض النحاة وقال المراد خصوص الحرف الرابع فان بيان

القوم مبني على حروف ميزان التصغير وما هو بمنزلة الحرف
الاصلي في ميزان التصغير رابعة لا يزيد قوله فشرط الزيادة اه
ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث في الاصل
بسبب علامته فيزيل التذكير الطاري في الوضع العلمي ذلك
الامر الضعيف الا اذا اسند بسد علامته صرف قوله باعتبار
معناه الجنسي تقييد للتانيث المعنوي اي انه سمع من العرب
تانيثه وهو اجراء احكام المؤنث عليه من الاشارة وارجاع
الضمير ونحو ذلك بسبب كونه اسم جنس يطلق على الكثير و
الكثير جماعة فتانيثه كتانيث الجمع لكن اطلاقه على الكثير على
سبيل النوبة لا على سبيل الاجتماع ومثله عقرب قوله والتانيث
المعرفة الحكمي وهو الحرف الرابع لانه في حكم تاء التانيث قوله المعرفة
اي التعريف اه حاصله ان المعرفة هو الاسم الذي عرض له التعريف
كاحمد مثلا وعلة منع الصرف انما هو التعريف العارض لذلك
الاسم فالمراد من المعرفة التعريف مجازا والاشتراك بعيد
واضافة الصفة الى التعريف بيانية قوله الياء مصدرية
وهذا المصدر للنوع فكانه قال التعريف شرط ان يكون تعريفا
بالعلمية كما جعل البعض وهو جار الله الزمخشري قوله لان فرعية
التعريف اه حاصله انك قد عرفت ان كل علة فرع لاصل حتى
انه اذا كان فيه علتان حصل فيه فرعيتان فيمتنع من الصرف

من الصرف في فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية
له لانهم يبنونه بقولهم لانك تقول رجل ثم فصل تقول الرجل
وذلك يفيد فرعيته مطلقا قوله التعريف للتنكير في ضمن
بعض انواعه الذي هو المعرف باللام لاخصوص تعريف العلمي
للتنكير الا ان فرعية التعريف العلمي للتنكير بواسطة كونه معرفة
والتعريف فرع التنكير بواسطة المعرف باللام فالتعريف فرع
بواسطة والعلم فرع بواسطتين ويمكن اثبات الفرعية في العلم
ايضا بان الاعلام المنقولة عن معنى الوصفية الى العلمية فرع
للنكرات التي هي اصلها وذلك كثير فتحقق الفرعية للعلم ايضا
بالنسبة الى النكرة في ضمن بعض الانواع لكن ذلك في مطلق
التعريف اظهر قوله اسم جنس وهو لفظ دوم موضوع في تلك
اللغة لجنس الجيد يجعل العرب لقبا لعيسى داوي نافع لجودة
قراءته قوله تصرفاتهم في كلامهم اي في كلام العرب كادخال
اللام والاضافة ثم اذا لم يتصرف فيه بادخالهما ناسب ان لا
يتصرف فيه بادخال التنوين ايضا لانها من مقولة واحدة
في كونها لاتمام الكلمة قوله لو سمي لجام لانه كان في العجمية با
لكاف وتصرفت فيها العرب بابدال الكاف جيما قوله ضعفت
عجميته فلو جعل علما في لغة العرب لم يمنع من الصرف لتصرف
العرب فيه حتى صار كانه من جنس كلامهم قوله لعدم علميته

العجمة

لاحقيقة

لاحقيقة ولا حكما قوله اختيار المصنف وذهب الزمخشري الى
ان نوحا كهند ولعله قاس العجمة على التانيث وحمله على ذلك
تحتم منع الصرف في ماه وجور قوله لانه تذكير الضمير الراجع الى
العجمة باعتبار انها سبب والمراد من الامر المعنوي ان لا علامة
له في اللفظ والا فاسباب منع الصرف كلها امور معنوية قوله واما
التانيث جواب سؤال وهو ان التانيث المعنوي كيف اعتبر
مع سكون الوسط في هند فجاز منع صرفه ولم تعتبر العجمة معه
في نوح لكونهما مشتركين في كونهما امرين معنويين وحاصل الجواب
ان علامة التانيث في هند واشباهها وان كانت مقدرة
الا انها تظهر في بعض الاحوال كحالة التصغير وشبهه فلا نوع
قوة قوله اسم حصن وهو في القاموس قلعة بين بردعة و
كنجة وعلى التقديرين يجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث
من حيث انه مكان او انما خص التفريع جواب لاعتراض الشارح
الهندي حيث قال وفي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة
الشرط الاول نظر وكان الاولى ان يقول فنوح وزيد منصرف
وشتر وابراهيم ممتنع وحاصل الجواب انه لما كان في انصراف
نوح خلاف وكان المختار عند المصنف نص عليه بالذكر قوله
والاول تقديم اه لان الوجود اشرف من العدم فكذا ما هو متفرع
عليه قوله واعلم اه هذه ناية مشهورة لكنها منقوضة بنحو

قوله

الجمع

شبيث وعزير فانهما منصرفان كما يدل عليه النصوص قوله قرنه
معه حيث قال المحشي وصالح وشعيب في نوح ولوط وهود فقرن
هودا بنوح لا بشعيب فلو كان هود اعربيا لقدمه على نوح
وجعل مقارنا لشعيب قوله الجمع اى الجمعية لانها العلة المانعة
من الصرف وهي كون اللفظ دالا على احاد مقصودة بحروف مفردة
بتغيير ما قوله وهي الصيغة التي اولها اه سواء كانت على وزن
مفاعل ومفاعيل ام لا فيدخل فيه جعافر وجواهر والمشهور في
وزنها مفاعل ومفاعيل وكان المراد الوزن العروضي لا التصريفي
نعم نقض عليها الفاضل الهندي قوله في بعض الصور كما في
واساور واناعيم على ما عرفت قوله فانتهى تكسيرها فالمنتهى في
عبارة المص بمعنى لا منتهيا وقال صاحب الكشاف فانه قائم
مقام علتين لا لانه على هذه الصيغة بل لانه جمع مفقود النظير
في الاحاد وما قاله منقوض بافلس واكلب ورجال قوله جمع ايمن
وهو جمع يمين قوله على صواحبات في قوله عليه السلام انكن صواحبات
يوسف قوله وانما اشترط اى اشترط ان يكون على تلك
الصيغة ليكون صيغة محفوظة عن قبول التغيير الحاصل
جمعه جمع التكسير قوله منقلبة عن تاء اه الغرض من هذا
ان شرط الجمع ان يكون بغير تاء التانيث فالتعبير عنها بالهاء
اما باعتبار الصفة المقدرة اى هاء كانت تاء التانيث و

انقلبت

انقلبت حالة الوقف هاء او اراد بالهاء التاء من قبيل مجاز
المشارفة قوله والمراد بها فيه لطافة لا تخفى قوله فلا يرد نحو فرازنة
فان هاءه اصلية لانه جمع فاره لا ليست للتانيث فهو غير
منصرف والفاره الحاذق قوله على زنة كراهية وتشابههما في
المعنى ايضا من حيث جمعية المشبه ومصدرية المشبه به وكون
المصدر في معنى الجمع من حيث الجنسية وكون الجنس حقيقة
لكل افراد محتملا له قوله ولا حاجة الى الاخراج اه دفع لاعتراض
السيد ركن الدين حيث قال ولو قال بغير هاء وياء النسبة
لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل مدائني فان صيغة منتهى
الجموع بغيرها مع انه منصرف والجواب ظ قوله بخلاف فرازنة
اي انه محتاج الى الاحتراز عنه لانه جمع مع انه منصرف قوله فرزين
او فرزان وهو معرب قال الفاضل الهندي هو علم قوله
واما فرازنة فمنصرف وههنا سوال استشكله بعض الافاضل
وهو ان الانسان يابى بقاء التفريع ويقول ففرازنة
والمقام ليس مقام امثاله ليس مقام تفصيل وحل الاشكال
ان شرذمة من النحويين ذهبوا الى ان تاء التانيث للحمل
بالصيغة لانها زائدة على البنية وجودها كعدمها والمص
اراد ابطاله فشرط اولا ان يكون بغيرها واكده ثانيا بقوله و
اما فرازنة اى مهما يكن من شيء ففرازنة منصرف على ما افاده

سيبويه في قوله اما زيد فمنطلق وقد تقدم الكلام فيه و
يمكن ان يقال ان مساجد ومصابيح عديلان لمعنى انما
مساجد ومصابيح بغير صرف وانما فيه تفرد فيصرف قوله وحضاحجر
علما منصوب على الحال من حضاجر مع انه مبتدأ جوزه ابن مالك
وكان الشيخ اختاره ولا عبار عليه وجوز بعضهم ان يكون حالا
من الضمير المستتر في غير منصرف وجاز ان يتقدم معمول ما
اضيف اليه غير اذا كان بمعنى النفي بانه خ في نحو لا وفيه تكلف قوله
يطلق على الواحد والكثير اطلاقه على الكثير ليس كاطلاق الجمع
بل على واحد واحد فهو ايضا بنا في جمعيته قوله كالجمعية الخا
او نبه على هذا ما نوجيه قوله عبارة المص من ان منع الصرف فيهما
الاصلية لا لكونه منقولا عن الجمع وعلى هذا نقول المص لانه تعليل
المحذوف قوله انثى الضبعان في الحاشية الضبع هي الانثى و
الضبعان هو الذكر ضباعين كسرحان وسراحين انتهى قوله والجمع
والا لكان لعدّ التكيب منصرفا على ما ذهب اليه المص في قوله وما
فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف وان كان يتخلف قوله غير مسلم هذا
مناف لما يفهم من الحاشية المنقولة عنه انفا وان كان حقا في
نفسه كما صرح به صاحب الصحاح والقاموس قوله تقصيت اه
اي تخلصت في هذا التقرير اشارة الى وجه تقديم المص بحث
حضاجر على سراويل قوله لا على زيادة سبب اخر المقصود من هذا

الكلام

الكلام رد كلام صاحب المتوسط حيث قال ان هذا الجواب
يستلزم ان يكون علل منع الصرف عشرا لان الحمل على الموازنة
زائدة على التسعة المذكورة قوله فكانه سمي او انما قال كانه لان
السراويل لم يجئ بمعنى قطعة من السراويل بل جاء بمعنى قطعة من الخرقة
فيكون مفرد مفروضا قوله والدواعي مثال الجمع المنقوص
الواوي فانه جمع داعية وهي في الاصل داعوة من الدعوة
قوله في حالتي الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية
والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف قوله فذهب بعضهم و
هو الاخفش قوله لان الاعلال اه ولان الاعلال سببه محسوس
وهو الاستثقال فيكون اقوى ومنع الصرف سببه امر معنوي
فيكون اضعف قوله بناء على ان الاصل تعليل القول والتنوين
اي ينبغي ان يقال بالضم بلا تنوين لوجود الجمعية في الا
صل الا انه بني الاعلال على ما هو الاصل في الاسم اعني الصرف
قوله وذهب بعضهم وهو سيبويه وليس قوله مبنيا على
تقديم منع الصرف على الاعلال كما قاله بعضهم والا لوجب الفتح في
قولك مررت بجواري كما في اللغة القليلة الخبيثة بل الاصل
عنده جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف
فحذفت الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع
الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت

فحذفت تنوين القرنفل فعاد رجوع الياء لزوال الساكنين في
غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا معوض التنوين من
الياء قوله وفي لغة لبعض العرب استقبحها الفاضل الرضي ووجهه
ان الجر لا يدخل على الياء حتى يمنع منه ويفتح حال الجر كما في
ساير الحروف فان الجر يدخل عليها فيكون في موضع الجر
مفتوحا عند امتناعه وهذه اللغة وردت في قول الفرزدق ولو
كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا واستعمل
الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لان الظاهر هذا البيت
هجو لعبد الله فاختار اللغة القبيحة للهجو للتعريض بان عبد الله
من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة وجوز بعضهم ان
يكون الياء للضمير المتكلم والالف للاشباع وفيه انه لا وجه
لحذف اللام من الكلمة الا ان يقال الحذف لضرورة الشعر
او حذف ياء المتكلم وعوض الالف عنه كما في يا غلاما قوله
لياما من زوال الحاصل بسبب الاعلال قوله وان لا يكون ای التركيب
باضافة اي لا يكون مركبا اضافيا كغلام زيد قوله الى آخره
اول الحكم على اختلاف الرأيين كما سيأتي قوله لان الاضافة
اي التركيب لا الاضافة فلا يرد المناقشة في قوله فكيف
يؤثر في المضاف اليه بان المؤثر هو التركيب لا الاضافة قوله
ولا اسناديا اي مركبا من مسند ومسند اليه كتابط شرا

وهو لقب

وهو لقب جابر بن ثابت في التسمية والسبب في تسميته تأبط
شرا قال التبريزي لانه اخذ سيفا وخرج الى نادي
قومه فقالوا تأبط شرا وقيل قالت له امه يوما ان الغلمان
يجنون لاهلهم الكماة فهلا فعلت كفعلهم فاخذ جرابه
ومضى فملأه افاعي واتى به متأبطا به اي جاعلا تحت ابطه فالقاه
بين يديها فخرجت الافاعي تسعى فولت هاربة فقالت
لها نساء الحي ما الذي كان ابنك متأبطا فقالت تأبط شرا و
قيل انه رأى كبشا في الصحراء فاحتمله تحت ابطه فجعل يبول عليه
طول طريقه فلما قرب من الحي ثقل عليه الكبش حتى لم يقل فرمى
به فاذا هو الغول فقال له قومه ما كنت متأبطا يا ثابت فقال
الغول قال لقد تأبطت شرا فسمي بذلك كذا في الاغاني
قوله من قبيل المبنيات هذا عند الحاجب وجماعة ومن المعربات
المحكية عندها عند الآخرين فلا يصح ان يحكم لعلة انضرافه
ولم يظهر اثره لفظا لكن لا فايدة في منع صرفه قوله علمين قيد
لخمسة عشر وستة عشر لان سيبويه ونفطويه مشهوران
بالعلمية واعلم ان ابن الدهان ضبط المركب من المبنيات
وغيرها في سبعة اقسام الاول اسم بني مع اسم نحو خمسة عشر
ونحوها الثاني اسم بني مع صوت نحو سيبويه الثالث فعل
بني مع اسم نحو حبذا الرابع حرف بني مع اسم نحو لا رجل

الخامس حرف بني مع مثل نحو هلم السادس صوت بني
مع صوت نحو حيهلا السابع الثامن حرف بني مع حرف نحو
هلا وزاد قوم قسما اخر فقالوا فعلا بني مع حرف نحو يضربن و
تضربن وهذا سيتضح عنه قوله كانه اكتفى انما قال لان
قد ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف
فلعل المص وافقهم في منع الصرف لابد من دخالها الا ان جعلها
قوله علم لبلدة فيه انه اذا كان كذلك فيجوز ان يكون منع صرفه
للعلمية والتانيث فكيف فلم يكن قطعا في تاثير التركيب في منع
الصرف قوله المعد وقد تان اه ان قلت هذه الصفة مشتركة بين
الالف والنون وسائر الاسباب فلم خصصه بالوصف هنا
قلت الشرط للالف والنون الخاص لا لمطلقها فاحتاج هذا الى
التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون سائر
المواضع قوله في منع دخول تاء التانيث عليها ضمير التثنية
يحتمل الرجوع الى الف التانيث او الالف والنون او كليهما وعلى
التقادير المراد اشتراك المشبه والمشبه به في هذه الصفة هذا
واعلم ان المبرد قد ذهب الى ان جهة الشبه ان النون كانت في
الاصل همزة بدليل قلبها اليها في صنعاء وبهراء في النسبة
الى الصنعا وبهرا وفيه ما لا يخفى اذ لا مناسبة بين الهمزة
والنون حتى يقال ان النون ابدل منها وانما صنعا الخ

الالف والنون

بهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون
من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما قوله وللنحاة خلاف
اه اعلم ان ظاهر كلام الشارح الرضي يدل على اتفاق النحاة على ان
تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث وانما
اختلفوا في انها هل يحتاج الى سبب اخر ولا تقوم بنفسها
مقام سببين كالف التانيث لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك
الاخر اما العلمية واما الصفة واليه ذهب الاكثرون او انها
لا تفتقر محتاجة الى سبب اخر واليه ذهب بعضهم فالعلمية
عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط للالف والنون اذ بها
يمتنع عن زيادة التاء والوصف في سكران لا سبب فقط شرط
والحق مع الشارح فان الخلاف واقع في الموضعين والمذهب الاول
من المذهبين المذكورين في الشرح هو مذهب الكوفيين
نص عليه كثير من ائمة الفن قوله هو القول الثاني لان وجه
اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التاء غير ظاهر قوله يعني بدءا
يقبل الصفة بقرينة ذكر الصفة فيما بعد وقوله فان الاسم
بيان لان الاسم المقابل لها شامل للصفة ايضا فلا يصح
ذكرها قوله او شرط ذلك الاسم هذا يحتمل من سياق
الكلام قوله للزوم زيادتها او ليمتنع دخول التاء الاول
باعتبار المذهب الاول والثاني باعتبار المذهب الثاني

قوله او في صفة فانتفا، فعلانة تعطف باو على عاملين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفا، على ان لا في التقدير وان كانت الالف والنون في صفة فشرط انتفا، فعلانة وليس هذا مما جوزه المص كما يجي في باب العطف قوله لتبقى مشابهتها هذا التعليل انما يصح بالنظر الى المذهب الثاني وهو ان مانعية الالف والنون انما هي باعتبار المشابهة لا لفي التانيث واما بالنظر الى المذهب الاول فلان انتفاء تاء التانيث وعدمه لا مدخل له في تحقق الفرعية لما زيد عليه وعدمها قوله عريان بضم العين قوله وقيل وجود فعلى والاول اولى فان وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب انتفاء التاء لان كل ما يجي منه فعلى لا يجي منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلان فعلى وهذا دليل قوى على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء وقد حصل هذا المعنى في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالبارى تعالى فلم يطلق على غيره ولم يضعوا منه مونثا لا من لفظه اعني بالتاء ولا من غير لفظه اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف قوله لانه متى كان مونثه فعلى لا يكون فعلانة يعني قطعا

لا نظرا الى

لا نظرا الى الوضع فحاله مبهم بانتفاء فعلانة مبهم بل جانب المبهم بل جانب الوجود راجح لان الفرق بين المذكر والمونث بالتاء اغلب والحاق المشكوك بالاكثر انسب كذا قال الفاضل المحشي فايدة تناسب هذا البحث قيل جاء الى ملك رجل اسمه حيان فقيل الملك اينصرف حيان او لا ينصرف فقال الملك ان اكرمته فلا ينصرف والا ينصرف ووجه قوله بانه ان اكرمه فكانما احياه فيكون من الحي فلا ينصرف للعلمية والالف والنون وان لم يكرمه فكانما اهلكه فيكون مشتقا من الحين اي الهلاك فينصرف قوله ومن ثم اختلف في رحمن والذي يترجح عنده صرفه وصرف كل ما شك فيه هل صرفه العرب ام لا لان الصرف هو الاصل فلا يعدل عنه الا لدليل قطعي قال بعض المحققين فان قلت كيف اشتبه حال استعمال رحمن على هولاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المعقول ولم يكشف احدهم عن المنقول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل من العرب الا معرفا باللام او مضافا او منادى قوله وهو كون الاسم الغرض من هذا الكلام دفع ما يرد على ظاهر عبارة المص وهو ان اضافة الوزن الى الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى والوزن المختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل وفيه تكرار لا طائل تحته وحاصل الدفع ان الاضافة لمجرد النسبة

وزن الفعل

الاستعمال وحفظ الى الاصل المصنف بخلاف ما نحن فيه فان ... فظاهر الاستعمال ... فعلان وانما النظر الى الوضع

والربط بينهما الا للاختصاص وهذا هو المراد بقوله وهو كون
الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل اي يثبت للفعل
ويعد من اوزانه وان عد من اوزان غيره فقوله وزن الفعل
اي وزن منسوب الى الفعل فالاضافة تصح بالجر يفيد الا
ختصاص الذي علم فهم من المبتدا ولو ابدل الشم لفظ يعد
بينسب ونحوه لكان اظهر **قوله** من التشمير وهو المرد جاز اجعل
على الفرس الحجاج لحداد دها وسرعتها في السير **قوله** بذ دلك
وفي القاموس انه علم لبئر بمكة شرفها الله تعالى ومعناه الفعل
جعلته فالكبوة **قوله** وخضم لرجل قيل هو عمرو بن تميم ومعناه الفعلي
الاكل او الاكل باقصى الاضراس وامتلاء الفم **قوله** واما نحو نقم
وشلم اه جواب سؤال هو ان بقم وشلم من اوزان الفعل مع انهما
اسمان ولم ينقلا من الفعل الى الاسم لعدم استعمالهما فعلا
وحاصل الجواب انهما اسما عجمية نقلت الى العربية والاختصاص
المذكور مشروط بكون ذلك الاسم من اللغة العربية فلا يقدح
وجود مثل هذه الامثلة في اختصاص وزن الفعل بالفعل
منها غير منصرفان للعجمة ووزن الفعل **قوله** غير مختص بالفعل
لوجوده في الاسم كثيرا نحو حجر وتمر ونحوهما بخلاف بناء
المجهول فانه لم يجئ في الاسماء الا الفاظ قليلة ملحقة بالعدم
وهو الدئل علم لغة في الوعل ووئم بمعنى الاست ودئل علم القبيلة

[illegible] قوله [illegible] القاموس [illegible] ومعناه الفعل [illegible]

قوله

قوله الا بعض النحاة وهو عيسى بن عمر فانه منع من الصرف ما كان
منقولا من الفعل مستدلا بقول الشاعر انا ابن جلا وطلاع
الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني قال بلا التنوين ولا حجة فيه
لانه محمول على ارادة انا ابن رجل جلا الامور وجربها فجملة
جلا من فعل وفاعل فهو محكي لا ممنوع من الصرف والذي يدل
على ذلك اجماع العرب على صرف كعب اسم رجل مع انه منقول
من كعب اذا اسرع انتهى وسياتي ضعف هذا الكلام ان شاء الله
تعالى في باب النعت **قوله** او يكون غير مختص بقرينة المقابلة
فان من هذا القسم افعل ووجوده في الاكثر منه في الفعل لان كل
فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل
ومن الالوان والعيوب يجيء افعل فعلاء نحو احمر حمراء واعور
عوراء وهما اسمان واما افعل الفعلي فلم يجئ الا ماضيا من بعض
الافعال الثلاثية كاخرج واذهب لا من كلها فلم يسمع نحو
اقتل وانصر والظاهر ان او هنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع فان
النسبة بين الشقين عموم من وجه لافتراقهما في شمر واحمر
واجتماعهما في يزيد ويشكر **قوله** اي اول وزن الفعل
وهذا هو الظاهر لان المذكور سابقا الا لمن فيه ارتكاب مجاز
فان وزن الفعل عبارة عن الهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب
الحروف والحركات والسكنات وقد عبر عنها الشم بالكون

والهيئة من حيث هي ليس لها اول ولا اخر فيقال ان الزيادة في اوله
فلهذا اورد الضمير عن الظاهر ليشير الى ان النسبة محفوظة على حقيقتها
وقال او اوزن ما كان ، وهو الاسم فان له او لا حقيقة قوله اي زيادة
حرف او حروف فايد نشر على ترتيب اللف فالاول بالنسبة الى وزن
الفعل فان الزيادة صفة وهيئة تعرض الحرف الزايد فتنا سبت وزن
الفعل الذي هو هيئة كما عرفت والثاني بالنسبة الى ما كان على
وزن الفعل فانه عبارة عن الاسم الذي هو مركب من الحروف فينا سب
الحرف الزايد وغرض الشارح من هذا التقدير دفع الاعتراض الذي
اورده الفاضل الهندي بقوله فان قيل ان احمر مثلا هي الزيادة
فيتحد الظرف والمظروف وحاصل الدفع اما انا قدرنا زيادة
حرف فلان الزيادة صفة للاول الذي هو الحرف الاول من
احمر زايد ويجوز نسبة الصفة الى موصوفها كما تقول
العلم في زيد واما انا قدرنا بحرف زايد فلان بين قوله اوله
وبين الحرف الزايد عموم من وجه فان الحرف الاول من الاسماء
التي على وزن الفعل قد يكون زايدا كاحمد ويرجس وقد يكون
اصليا كنهشل فان وزن فعلل والامران اللذان بينهما عموم
من وجه يجوز ان ينسب احدهما الى الاخر فيه كما يقال الابيض
من المعشوق احسن من الياقوت في صفائه فتامل في هذا المقام
فانه من معاقد الكتاب قوله كزيادة اي اه هذا التقدير ليوافق

ما سبق

ما سبق اي حال كون وزن الفعل اه فيه نشر على ترتيب اللف
كما عرفت والحال من المضاف اليه لانه يمكن حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه فانه اذا جاز قولنا في اوله زيادة
جاز قولنا فيه زيادة فهو من قبيل اتبع ملة ابراهيم حنيفا
قوله لاختصاصها اه اي اختصاص هذه التاء المتحركة بالاسم
فان الداخلة على الفعل هي الساكنة نحو ضربت قوله اذا سمي به
رجلا فانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مع قبوله للتاء
لكنه يقبلها على خلاف القياس اذ القياس ان يلحق التاء با
المؤنث دون المذكر وظني انه لا حاجة الى هذا التقييد لانه
حال التسمية لا يقبل التاء اذ الاعلام محفوظة عن التصرف
بقدر الامكان انما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة ان اضرب
اربع لعدم اصالة الوصف ودفع كلام الفاضل الرضي الذي
تقدم قبيل هذا مع الجواب عنه قوله واحترز بها اي بقوله
مؤثر قوله بواحد من الجماعة المراد بالجماعة ما فوق الواحد
فلا يرد انه يوجب ان لا يكون المشترك بين اثنين وحقيقته
التنكير في هذا القسم ان لفظ زيد موضوع لواحد متحقق فاذا
المسمى بالتاء والياء والدال صار اسم جنس متواطيا يدخل فيه
كل من سمي به فخرج عن العلمية قوله الوصف المشهور قيد الاشتهار
باعتبار الاغلب لانه لا يجوز ان يؤول بوصف غير مشهور يقربه

قوله اى ظهر يعنى ظهر من غير بيانه بل فى ضمن بيان اسباب
منع الصرف وشرايطها ولذا اختار بيانه على بيانه قوله استثنا
مما بقى من الاستثناء الاول اى استثناء من مآل الكلام لان
يؤل قوله لا تجامع مؤثرة الا ما هى شرط فيه الى انه لا تجامع غير
ما هى شرط فيه فقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى من
هذا المفهوم الذى هو مآل الكلام فالمستثنى متعدد و
كذا المستثنى منه اذا عرفت هذا علمت ان ما ذكره الفاضل
اللارى تكلف قوله كما فى ثلث واحمر فان فى ثلث العدل وفى
احمر وزن الفعل وليست فيهما العلمية فلو كانت شرطا فيهما لم تنفك
عنهما اصلا قوله وهما متضادان اشارة الى جواب سؤال
وهو ان يقال اذا لم يكن العلمية شرطا فى العدل ووزن الفعل
فجاز ان يكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل وعلمية فاذا
نكرت زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل فيكون غير منصرف
فاذا لم يصدق كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف فاجاب
بان العدل ووزن الفعل متضادان لا يجتمعان بشهادة
التتبع والاستقراء فانك قد عرفت اوزان العدل وليس شىء
منها على اوزان الفعل المعتبرة فى منع الصرف وهو كونه مختصا
بالفعل او فى اوله زيادة كزيادة قوله اى لا يوجد شىء الا
هذا التقدير دفع لما يرد على ظاهر عبارة المص لان الاستثنا

فيها مفرغ فالمستثنى منه المقدر اما شىء ما او سبب ما او سبب
من هذين السببين والاولان خلاف الواقع اذ يوجد مع العلمية
غيرهما من اسباب منع الصرف والثالث يستلزم اتحاد المستثنى
مع المستثنى منه وتوضيح الجواب ان العدل ووزن الفعل
اذا قيسا الى العلمية بالتحقق معها فاما ان يتحققا معا معها
فيجتمع الاسباب الثلاثة او يتحقق معها احدهما فقط اما
العدل فقط او وزن الفعل فقط فلتحققهما مع العلمية احتمالان
عند العقل الا ان الواقع فى نفس الامر الشق الاخير اعنى ما
يكون فى ضمن احدهما فقط واما الشق الاول اعنى ما
يكون فى ضمن مجموعهما فمجرد احتمال العقل لا وجود له فالمستثنى
منه المفهوم العام المنقسم الى الامرين وذلك المفهوم العام
المشار اليه بقوله اى الامر الدائر بين مجموعهما هو وجود العلمية
مع هذين السببين لانه الذى كان دائرا بين هذين الاحتمالين
فى نظر العقل والمستثنى هو احد هذين الاحتمالين بعينه
وهو ما فى ضمن احدهما فقط وفائدة قوله فقط التنبيه على
ان المراد احدهما المأخوذ بشرط انتفاء الاخر لا المأخوذ لا
بشرط حتى يشمل مجموعهما بناء على ان تحقق الامرين يتضمن
تحقق احدهما فى ضمنها الا انه مع تحقق الاخر لا مع انتفاء
الاخر والمقصود هو الثانى لا الاول هكذا حقق الكلام فى

هذا المقام ولا يلتفت الى ما قال بعض اهل الحواشي فانه
اشبه شي بالعواشي **قوله** من حيث هو سبب فان الاسم الذي
فيه العلمية والتانيث مثلا اذا انكرنا لست علميته بالذات واما
التانيث فباق الا ان وصف سببيته وكونه معتبرا في منع الصرف
يزول منه بزوال العلمية فلذا قال لم يبق فيه سبب من حيث هو
سبب فاعلم ان ما يمكن اجتماعه من العلل العلمية والتانيث والعجمة
والتركيب والالف والنون كما في اذربايجان ويزول تاثير الجميع
بزوال العلمية لان المشروط لا يوثر بدون الشرط **قوله** امر من
صمت مثل نصر ينصر **قوله** امر غير محقق لا يخفى ما فيه من اللطافة
قوله اصمت بكسرتين من صمت يصمت بكسر العين بان يكون
قد جاء على هذا وان لم يشتهر او من صمت يصمت بضم العين
لكن جاء امره بكسر الهمزة وان لم يشتهر هذه الفاء عدة قال
الفاضل المحشي اصمت علم المفازة سميت بغلط اصمت وبضمتين
مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث يامر كل صاحبه بالصمت و
لا يمكن حفظ لسانه عن الغلط من غاية الاضطراب فاصمت غلط
لا معدول النهي ولا يخفى ان هذا الكلام من قبيل الهزل **قوله** ونحو
سيبويه الاخفش نقل عن القاموس ان سيب فارسي وهو التفاح
ومنه سيبويه اى رايحة وهو لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي
ونقل انه كان يصاحبه رغبة بالتفاح بحيث لو راه صدر عنه بلا
اختياره

اختياره صوت فجعل سيبويه لقبه ويؤيد ذالك ما ذكر من
انه مركب من اسم وصوت **قوله** ولما كان قول التلميذ اه رد لما نقل
الفاضل الهندي عن بعض الشراح حيث قال الاولى رفع الاخفش
لان سيبويه استاذه ونسبة المخالفة الى الاستاد غير ملايم لمقام ادبه
قوله لما ذكر من القاعدة اعني قوله وما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف
لكونه بمعنى الكل فاذا قلت جاء القوم اجمعهم معناه جاء القوم كلهم
سواء كانوا مجتمعين ام لا فوصفيته ضعيفة بسبب غلبة الاسمية
عليها والوصفية الضعيفة الزايلة لم يعتبرها سيبويه ولا الاخفش
قوله افعل اسما اى كالخالي عن الصفة كارنب وافكل فانك اذا
قلت زيد افضل يخيل الى السامع ان معناه زيد لقبه افضل و
هو بعدم التنكير منصرف بالاتفاق **قوله** وان كانت معه من كان
من نص في الوصفية بحيث لا يكون لاحتمال غير الوصفية مجال
فاذا سمي رجل بافضل منك فهو بعد التنكير غير منصرف بالا
تفاق بسبب الوصفية ووزن الفعل فعلى هذا لا بد ان يكون
مثل هذه الصورة مستثناة عن القاعدة المذكورة مع انه قال
في المراد بنحو احمر فيكون منصرفا عند الاخفش وغير منصرف عند
سيبويه وليس كذا للتبديل غير منصرف بالخلاف فلا بد ان
يفسر نحو احمر فيكون منصرفا عند الاخفش بما يكون الوصفية
فيه قبل العلمية ظاهرة ولم يكن معه في اللفظ ما يكون نصا في

كذا

وصفية بعد العلمية قال بعض الافاضل وظني انه غير وارد لان
مثل هذا غير داخل في باب احمر فان احمر على ما سياتي مثلا الت
وصفيه الآن سيبويه يصرح بذلك الدليل بخلاف افضل من
فان وصفيته محققة بسبب من التفضيلية فاين احدهما من
الاخر قوله قد زالت بالكلية فان احمر حال العلمية علم للذات و
يجوز ان يكون متصفة بالسواد فاذا نكر فالمراد به المسمى
باحمر وان كانوا كلهم متصفين بالسواد نعم اذا جعل مثل احمر
علما للذات المخصوصة الموصوفة بالحمرة لم تزل الوصفية عنه بالـ
كلية امكن اعتبارها كما في اسود وارقم قوله واما الاخفش
اه وقال الاخفش في كتابه الاوسط ان خلافه في نحو احمر
انما هو مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف قوله
وهذا القول اظهر فان المعدوم من كل وجه لا يؤثر قوله في
حكم واحد قيد به لجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين
نحو اتاني وعيد الحوص من الجعفر ويا عبد عمرو لو نهيت الا
حاوصا فاعتبر العلمية في احوص من جهة منع الصرف وجمعه على
احاوص واعتبر الصفة لجمعه على حوص وذلك لان نحا الـ
احوص العلمية غير منصرف للعلمية ووزن الفعل والحوص ضيق
في مؤخر العين يقال رجل احوص وامراة حوصا ثم جعل احوص
علما فالشاعر جمع الاحوص في حال العلمية تارة على الحوص باعتبار

الصفة

الصفة الاصلية وتارة على الاحاوص اعتبارا للاسمية العارضة
بسبب العلمية وانما قلنا ذلك لان افعل الصفة يجمع على فعل
وافعل الاسم على افاعل كارانب قوله اي باب غير المنصرف يعطي
اللام للعهد قوله اي صورة الكسر اعلم ان البصريين فرقوا بين الكسر
مع التنوين فجعلوا الكسر بلا تنوين من القاب البناء وسموا الكسر مع التنوين
في الحركة الاعرابية والبنائية فاما سيبويه فيقول يجر بالكسر فالحكم
التام بقوله اي صورة الكسر قوله منصرف مطلقا هذا الاطلاق و
كذا الذي بعده في مقابلة المذهب الثالث قوله غير منصرف
مطلقا هذا المذهب مخالف لان الحكم بعد الاضافة مع زوال
السببين او احدهما بسبب اللام او الاضافة غير معقول ومنافر
للضابطة المتفق عليها في قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف
فليتامل قوله هو التنوين الدال على التمكن وانما حذف الكسر
تبعا له لا انما تبعا فيان في مثل غلام زيد فلو دخل الكسر لتوهم
جواز دخول التنوين ايضا فحذف الكسر تحقيقا لحذف التنوين
والتنوين لا يمكن مع اللام والاضافة فدفعا دالكسر قوله المرفوعات
جمع وانما جمع ولم يات بصيغة الافراد مع انه الملائم لارجاع
الضمير ولمقام التعريف لان تعريف الرفع سابق بقوله الرفع
علم الفاعلية وتعريف المرفوع في نوع واحد وهو الفاعل فاذا
ذلك الوهم بايراد صيغة الجمع الدالة على تعدد انواع المرفوع

المرفوعات

قوله لا المرفوعة لما ذهب الوهم من تعريف صيغة الاسم المتعلق
الى ان المرفوعات جمع مرفوعة قياسا على المضروبات جمع مضروبة
ازال هذا الوهم بقوله لا المرفوعة قوله لان موصوفه اه لما
كان المدعى مشتملا على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب استدل
عليهما بقوله لان موصوفه الاسم وهو مذكر فالاسم مرفوع لا مرفوعة
قوله ويجمع هذا الجمع اه يعني يجوز ان يجمع بالالف والتاء صفة
المذكر الذي لا يعقل من غير اشتراط شيء اخر كما جاز ان يجمع
المؤنث هذا الجمع قوله كالصافنات نقل عنه قدس سره الصافنات
من الخيل الذي يقوم على ثلاثة قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر
قوله وكالايام الخاليات اي الماضيات يقال وقع الامر في
ايام خلون اي مضين الدال عليه المرفوعات ودلالة الجمع على المفرد
قوله لان التعريف اه رد لما ذكره الفاضل الرضي حيث قال ذكر
الضمير مع رجوعه الى المؤنث اي المرفوعات نظرا الى خبر
الضمير اعني ما لان المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدا له
كمطابقة للعهود اليه انتهى حاصل الدفع ان الضمير يرجع الى
المرفوع المدلول عليه بالمرفوعات لان التعريف انما يكون للحقيقة
لا للافراد قوله اي اسم اشتمل لان الكلام في مرفوعات الاسما
قوله اي علامة كون الشيء فاعلا اشارة الى ان اليا في الفاعلية
مصدرية قوله ان يكون موصوفا اي كالموصوف بها فان

الحركات

٨٥

الحركات والحروف الاعرابية وان لم يكن اوصافا لكنها شبيهة
بها لعدم استقلالها وتبعيتها للاسم المعرب قوله ولا شك
ان الاسم موصوف بها اه لما كان في معنى الرفع المحلي خفاء وكذا
في اشتمال الاسم عليه بين معنى الرفع المحلي واشتمال الاسم عليه
ورد ايضا في هذا الكلام على الشارح الهندي حيث خصص المرفوع
بما اشتمل على الرفع لفظا وتقديرا وعدم اعتبار الرفع المحلي بناء
على انه لا يكون الا في المبني والمرفوعات من اقسام المعرب فحمل البحث
عن الفاعل انا كان ضميرا ونظائره على التطفل والشارح نظر الى ان
الفاعل واخواته كما يكون من الاسماء المعربة يكون من المبنيات
ايضا بلا تفاوت والبحث ايضا كما يكون ~~عن الفاعل المعرب~~ عن
الفاعل المعرب يكون عن الفاعل المبني ايضا وكذا في اخواته ولما
كان المبني يقع فاعلا مرفوعا فلا بد ان يكون المبني مرفوعا فاعتبر
تعريفه على وجه يصدق على المبني المرفوع ايضا وجعل مشتملا
على الرفع المحلي ولا يجعل المرفوع قسما من المعرب بل يجعل قسيما
للاسم لجواز ان يكون لعم صنه فلا يلزم الحذف والذي هو
باعث لتخصيص الفاضل الهندي قوله فمنه الفاء جواب شرط
محذوف اي اذا عرفت هذا فنقول منه الفاعل قوله وهما اشتمل
مرجعه قرب المرجع كما يرجح الافراد موافقته لضمير هو قوله التي هي
اصل الجمل وانما كانت اصلا لان الغرض العام من الجملة هو الاخبار

والفعل اصل فيه لانه لم يوضع الا للاخبار به ولان فيها اشتقاق
ولامتزاج احد الجزئين وهو الفعل بالآخر ولانها تشمل الخبر لا
نشاء ووضعا بجوهرها من غير حاجة الى وسيلة خارجية بخلاف
الاسمية فان انشاءها بالادوات الخارجة عنها كقولك ان زيد
قائم فان انشائية هذه الجملة الاسمية انما هو بسبب الحرف قوله ولان
عامله اقوى وقوة المؤثر تقتضي قوة الاثر ووجه قوة عامله انه
لفظي محسوس اعني الفعل بخلاف عامل المبتدا فانه معنوي غير
محسوس ولانه يغلب على عامل المبتدا اذا دخل على المبتدا و
ينسخ ابتدائيته واعلم ان رافع الفاعل ما ذكرنا هو المشهور و
ذهب قوم من الكوفيين الى ان الفاعل يرفع باحداثه الفعل و
ذهب خلف الاحمر الى ان العامل في الفاعل معنى الفاعلية وذهب
هشام الى انه يرتفع بالاسناد قال ابن فلاح ويرد ذلك ان
العامل اللفظي مجمع عليه والمعنوي مختلف فيه والمصير الى المجمع عليه
اولى من المصير الى المختلف فيه من المذاهب ابدا بعد اقوالها المذهب المشهور
قوله وقيل اصل المرفوعات المبتدا وهو مذهب سيبويه
واستدل عليه بدليلين احدهما ان الاصل في المسند اليه
التقدم لان المسند صفة من صفاته وحقها التاخير وهو كذلك
في باب المبتدا بخلاف الفاعل فان المسند اليه مؤخر وثانيهما
ان المبتدا يحكم عليه بالاحكام الجامدة والمشتقة نحو هذا حجر

وهذا

وهذا قائم بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق حقيقة
كان المشتق او حكما فلا يرد انه يحكم على الفاعل بالمصادر واسماء
الفعل والظروف وليس شيء منها مشتقا فاذا كان كذلك
كان المبتدا هو الاصل لانه اكثر تصرفا ومدارا في الكلام وفي
دلالة هذين الوجهين على المدعى نوع خفاء قوله اي اسم
حقيقة او حكما فان قلت ما تفسير فائدة ما العامة بالاسم
وتخصيصها به ثم تعميم الاسم بما يتناول الحقيقي والحكمي قلت
لما فسر كلمة ما في تعريف الاسم المرفوع بناء على ما سبق لا بد
ان تفسرها في تعريف الفاعل الذي هو قسم من المرفوع بالاسم
ايضا وايضا لو لم تفسر بالاسم لصدق تعريف الفاعل على الذي
الذي هو معنى الفاعل مع ان الفاعل عند ارباب هذا
الفن هو الاسم لا معناه وان كان الفاعل في الحقيقة هو المعنى
قوله ليخرج عن الحد توابع الفاعل فان اسناد الفاعل
اليها بتبعية الفاعل فانك اذا قلت جاء زيد العاقل اسند
الفعل الى زيد اولا وبالذات والى العاقل ثانيا وبالعرض
لانه عبارة عن الاول في المعنى وكذا البدل والمعطوف ولا
ينافيه قولهم المقصود بالذات هو البدل والاول ذكر للتوطئة
لان ذلك المقصود به من جهة المعنى وهذا المقصود به من جهة
اللفظ فقول بعض المحققين يخرج عن الحد بعض توابع

الفاعل غير محقق قوله وكذا المراد به يعني لابد من اعتبار قيد
الاصالة في تعريفها لاخراج توابعها قوله ليتناول له اى
ليتناول الفاعل المعرف فاعل هذه الامور قوله واحترز به
اه اعلم ان الكوفيين لم يفرقوا في الاسناد بين قولهم ضرب
زيد وبين قولهم زيد ضرب فجعلوا زيدا في المثالين فاعلا
فلا حاجة عندهم الى هذا القيد بل الواجب تركه واما عند
البصريين فالفعل في صورة تقديم الاسم عليه مسند الى
ضمير الاسم والجملة الفعلية مسندة الى الاسم فالفعل ليس
مسندا الى الاسم والاسم مبتدأ لا فاعل فلا حاجة في اخراجه عن
التعريف الى قيد التقديم بل خرج بقيد اسناد الفعل لكن لما
توهم دخوله في التعريف بسبب اسناد الفعل الى ضمير الشيء اسنادا
الى ذلك الشيء في الحقيقة كما صرح به الشم اعتبر قيد التقديم
لاخراجه قوله تقديمه عليه وجوبا لانه الفرد الكامل واللفظ اذا
اطلق ينصرف اليه قوله ليخرج عنه اى عن تعريف الفاعل فانه
يصدق على هذا الموصول الواقع مبتدأ انه اسند اليه
شبه الفعل مقدما عليه الا ان تقديمه عليه ليس بالخبر والاختصاص
فليس واجبا بل جائز قوله نحو في الدار رجل فيصدق على رجل
انه اسند اليه شبه الفعل اعني الظرف مقدما عليه وجوبا
فيدخل في تعريف الفاعل وليس بفاعل قوله تقديم نوعه

اى

اى تقديم الكلي الحاصل في ضمن جميع الافراد وليس التقديم
بابه
في الخبر كذلك فان هنا وجب تقديم هذا الفرد منه لمانع
وهو كون المبتدأ نكرة كما سيجيء عليك قوله اى اسنادا واقعا
حمل الظرف على انه منصوب على المصدرية لا مسندا لانه يلزم
منه الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي وهو قوله وقدم عليه
وانما قال المص على جهة قيامه به ولم يقل قائما به ليدخل فيه الفاعل
الذي لا يقوم به الفعل حقيقة نحو قرب زيد ومات زيد ولم
يقم زيد فان القرب امر اضافي اعتباري ليس بموجود في الخارج
والموت امر عدمي وليس لهما قيام حقيقي بالفاعل لكنهما اسندتا اليه
على طريقة اسناد الفعل الى فاعله وهي صيغة المعلوم فهما مسندان
الى الفاعل على جهة القيام اى على طوره وطريقته قوله كما مثل الفا
اه فان زيد قائم ابوه بمنزلة زيد يقوم ابوه وقس البواقي قوله
كصاحب المفصل وتبعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين
قال الفاضل الرضي وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال له في
اصطلاح النحاة فاعل ام لا وليس خلافا معنويا قوله اى ما
ينبغي ان يكون الفاعل اه الاصل في اللغة ما يبتنى عليه الشيء وفي العرف
بمعنى القاعدة الكلية كما يقال الاصل في الفاعل ان يكون مرفوعا
اى القاعدة الكلية فيه الرفع وقد يطلق في العرف ايضا على الحالة
وما ينبغي ان يكون عليه الشيء كما يقال الاصل في الواو المضمومة

ان تقلب تاء او ثانيا سببها كما في تراث والافتقار لا تقلب
كما في وجوه والتحمل على هذا المعنى اذ لو حمل على المعنى الاول للزم
من مخالفته مخالفة القاعدة ومخالفة القاعدة غير جائزة مع الحمل
هنا ثم الاصل بهذا المعنى اما ان يراد به ما يليق او الواجب فيكون
صورة وجوب تقديم الفاعل داخلا تحت الاصل واما ان
يراد منه الاولى المنفصل عن الوجوب فصورة وجوب تقديم
الفاعل على خلاف الاصل قوله ان لم يمنع مانع كقصد الحصر
ونحوه مما يذكر في باب وجوب تقديم المفعول على الفاعل ولو
ترك قوله ان لم يمنع لكان احسن لانه يوهم انه مع وجود مانع
المانع ليس الاصل فيه التقديم مع ان الاصل التقديم مطلقا
ولهذا يقال في قولنا ما ضرب غلامه الا زيدا الفاعل مقدم
على المفعول رتبة قوله الفعل المسند اليه وصف الفعل بكونه
مسندا الى الفاعل تنبيها على ان المراد من الفعل هو المسند
لا معناه الاصطلاحي ليتناول الحكم لفاعل شبه الفعل لكونه
مسندا الى الفاعل ولو قال الاصل ان يلي المسند لكان اوضح
واشمل قوله من غير ان يتقدم عليه فقط شيء من معمولاته
فان تقدم معمول الفعل على مجموع الفعل والفاعل لا يقدح
في اصالة كون الفاعل على فعله مثل زيدا ضربت قوله لشدة
احتياج الفعل اليه فانه علة لوجوده فاحتياج الفعل اليه

احتياج

واحقه
احتياج المعلول الى علته قوله فيما هو بمنزلة كلمة فلو لم يكن الفاعل عمل
كالجزء لم يسكن كما لم يسكن في ضربن مع توالي الحركات الا
ربع لان المفعول فضلة والفاعل جزء قوله وفيما للغير جائز
والاول جواز لوروده في كلام الفصحاء قال حسان ولو
ان مجدا اخلد الدهر مطعما وقال الغير كسا حلمه ذا الحلم
اثواب سودد ورقى نداه ذا الندا في ذرى المجد وقال
غيره جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار و
قال غيرهم لما راى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد لو ساعد
المقدور ينتصر وقال غيره ذالك يغير خالتها عنه من حليبه وترى كقوله
المبادئه احسن الزي وكقوله الا ليت شعري هل يلوم
من قومه زهيرا على ما جر من كل جانب الى غير فالله من الا
بيات ونحن حصرنا مواضع الاضمار قبل الذكر في كتابنا
الموسوم بمنتهى النحو في مواضع احدها ان يكون الضمير مرفوعا نعم
ويفسر وبابهما ان يفسر الا التمييز نحو نعم رجلا زيد ثانيها ان
يكون مرفوعا باول المتنازعين في العمل ثانيهما ثالثها ان يكون
مخبرا عنه ومفسرا بخبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا ثم وضع
هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها وبينها رابعها ضمير
الشان والقصة نحو قوله تعالى قل هو الله احد فاذا هي شاخصة هي
ابصار الذين كفروا خامسها ان يجر برب ويفسر التمييز

نحو ربه رجلا سادسها ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر
كضربته زيدا سابعها ان يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسر
مفعول مؤخر كضرب غلامه زيد واما نحن فنجوزه مطلقا لما
عرفت قوله جزى ربه البيت دعا عليه والكلاب العاويات
كلب غير الصيد والماشية وهو لو قد فعل اى وقد فعل الله
به هذا الفعل وهذا الكلام تفاول منه قوله بالوضع اعترض بعضهم
بانه اذا كان دلالة الاعراب على المعانى بالوضع ولا شك ان الحركات
الاعرابية الفاظ فيكون لفظا موضوعا لمعنى مفرد فيلزم ان يكون
كل كلمة معربة مركبة والجواب اولا بمنع كون الاعراب اللفظى كلمة
وثانيا بان المعرب ما يكون مركبا من اجزاء مترتبة فى السمع
والاعراب يسمع مع لفظ المعرب ان كان بالحركة وبعض الاخر
ان كان بالحروف قوله فلا يرد ان ذكر الاعراب اه رد لما اعترض
الشيخ الهندى حيث قال وكان يكفيه ان يقول واذا
انتفى القرينة اذ الاعراب من القراين وهذا الايراد مبنى على
انه اراد بالقرينة الامر الدال على المعنى وليس كذلك بل القرينة هى
الامر الدال على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المحذوف فلم
يكن الاعراب مستغنى عنه فان معنى العبارة واذا انتفى الاعراب
وانتفت القرينة الدالة على الاعراب الساقط ايضا قوله متصلا
بالفعل الاولى ترك قوله بالفعل ليتناول المتصل بشبه الفعل

واسماء

واسماء الافعال فانه ايضا يلزم انفصاله قوله مع جواز الفاعل
ان يكون عمرو مضروبا بالشخص الاخر قال الفاضل الرضى هذا
ظاهر فى المثال المذكور ونظايره مما كان الفاعل خاصا واما
اذا كان عاما فلا نحو ما ضرب احد الا زيدا وفيه الا انه
لم يبق احد حتى يجوز ان يكون زيد مضروبا له والجواب انه اذا
كان الفاعل عاما فلا يكاد يوجد مثال صادق لبداهة
كذب حصر ضاربية كل احد فى زيد والكاذب لا يعترض
بها على القواعد الادبية ولا يصح الا اذا خصص الاحد بجماعة
معينة وح يجرى فيه ما يجرى فى المثال المذكور فى الشرح
واما دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا فغير مستقيم لانه
لا يصح فى مثل ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف ان
يقال المقصود حصر خالقيته تعالى فى يوسف مع جواز ان
يكون يوسف مخلوقا لغيره وكذا فى نظاير هذا المثال ودفع
الشبهة ان المراد بجواز كون المفعول مفعولا للفاعل الاخر الجواز
بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة الحصر فى مثال الشرح
تمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا تمنع كون المفعول
مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما يات فيما يات كمثال يوسف
من خصوص المادة فلا منافى دعوى الجواز قوله قصر الصفة
قبل تمامها قوله مفيدا انحصاره لان الاحتمال المذكور

فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا
نحو ما ضربني الا زيد اما اذا لم تذكر المفعول او الفاعل او
ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا
كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احدا الا زيد
في الفاعل وما ضرب الا زيدا وما ضرب احد الا زيدا في المفعول
وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا معا عامين نحو ما ضرب احد
احدا الا زيد عمرا بقي المستثنيان غير محتملين اذ ليس هناك
غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا
ليس غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق به المفعول المستثنى كما
كان حين ذكرتهما خاصين فيكون فيما ضرب الا عمرا زيد
المضروبية المطلقة مقصورة على زيد ويختص مضروبية عمرو
بزيد وذلك غير المعنى الذي اردناه هذا مع ان استثناء شيئين
باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثر لضعف
اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهي حرف فلا يستثنى بها
شيئان لا على الوجه البدل ولا على غيره فلا تقول على البدل
ما سمح احد بشيء الا عمرو بدرهم ولا تقول في غير البدل
ما سمح احد بشيء الا عمرو الدنيا ويجوز مطلقا عند جماعة
وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين
والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيد

عمرو

قيما نحو قوله للمفعول الا فكرهما فاعلا اما نحو ما ضرب الا زيدا عمرو

٩٠

عمرا وذلك لان الاسمين يكونهما بدلين مما قبل الا كانهما وقعا
موقع ما ابدلا منهما اي كانهما وقعا قبل الا وليسا بمستثنى فكانك
قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الاقلين بدل ومعمول عامل
مضمر من جنس الاول لا بدلان والتقدير ما ضرب احد احدا
الا زيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب القوم
الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا منهما
نحو ما ضرب احد شيئا الا زيدا والا فيدا السوط لم يجز لان
المستثنيين اذ ليسا كالواقعين قبل الا وهي تضعف عن استثناء
شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجازه مطلقا
بقوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي
الراي فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير وما نريك اتبعك
احدا في حالة الا اراذلنا وبادي الراي اي بلا روية قويد
فللغير هم ان يعتقدوا بانه منصوب بفعل مقدر اي اتبعوا
في بادي الراي او بان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه
ما لا يجوز في غيره وان اردت في اصل المسئلة اعني ما ضرب
الا عمرا زيد ان زيدا مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد
ما ضرب زيد الا عمرا زيد ان زيدا مقدم معنى وليس بمستثنى
وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم
استثناء شيئين باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل

ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا في مواضع خاصة ليس هذا
منها كذا افاده العلامة الرضي قوله الرافع للفاعل في هذا التوصيف
اشارة الى ان المراد من الفعل العامل لا الفعل الاصطلاحي اذ ليس
رفع الفاعل من خواصه فيدخل في الفاعل شبه الفعل العامل
في رفع الفاعل اي حذفا جايزا اشارة الى ان جوازا مصدر بمعنى اسم
الفاعل ونصبه على المصدرية باعتبار موصوفه الذي هو الحذف
قوله واما تقدير الفعل دون الخبر فالغرض من هذا دفع اعتراض
الفاضل الرضي حيث قال الظاهر ان زيدا مبتدا لا فاعل لان مطابقة
الجواب للسوال اولى وما اجاب به الشارح فهو جواب ظاهري وان
شئت الجواب التحقيقي فاستمع لما يملى عليك فنقول ان قام جملة
اسمية صورة وفعلية حقيقة تقديره اقام زيد ام قام عمرو ام بكر
الى غير ذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لانه يدل على الزمان و
التجدد والتغير فيقبل الاستفهام عنهما بخلاف الذات
الثابتة كزيد ونحوه فلما ضمن من معنى الاستفهام قطعا لل
التطويل وجب تقديمه لذلك وكان دالا على ان الفاعل
صار الجملة اسمية لتقدم المسند اليه في الظاهر فبقي الجواب
رعي المطابقة مع الحقيقة دون الصورة قوله متعلق ب
ضارع فان تعلقه بيبكي المقدر لا يلائم بمرثية يزيد
على غير القياس اذ القياس مطيح قوله جاءني رجل

اي

اي زيد فانك لو قلت جاءني رجل كان فيه ابهام بدون ذكر
مفسر اعني زيد بخلاف قوله وان احد من المشركين استجارك
فاجره قوله بل لا بد من الفعل نسب الى الاخفش جواز وقوع الا
بعدها بشرط كون الخبر فعلا فالمثال اذن على مذهبه ليس من قبيل
ما نحن فيه قوله اي الفعل والفاعل اه اما حذف الفاعل وحده فلم
يثبت الا عند الكسائي كما يجي في التنازع قوله لعدم قيام ما
يؤدي مؤداه لان نعم قرينة تدل على لفظ الجملة المحذوفة فهو
لفظ الجملة تدل على معناها فلا شي يؤدي مؤدى الجملة والحذف
الواجب لا بد من شيئين القرينة وما يؤدي مؤداه فان المفسر
في الاية هو الثاني وحرف الشرط هو الاول قوله ليكون الجواب
مطابقا للسوال وايضا يلزم تكثير الحذف بسبب حذف الجملة
الاسمية الكبرى والفعلية الصغرى قوله واقتصر على الفعل يجوز
ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على الاقل
والاصل على الفرع لكن ينبغي ان يقيد العاملان بغير الصلة اذ
في نحو اعجبني ضرب وقتل زيد لا يصح فيه التنازع اذ لا يمكن
فيه الاضمار لانه مصدر قوله في اكثر من فعلين مثل ما ورد
في الدعاء من قوله اللهم صل على محمد وال محمد كما صليت و
باركت ورحمت وترحمت على ابراهيم وال ابراهيم فان اعمال
الفعل الاخير كما هو مذهب البصريين اضمر الفاعل في الافعال

السابقة وكذا العكس قوله اذا المتقدم عليهما او المتوسط اه هذا
رد لقول بعض الشارحين حيث جوز التنازع في صور التقديم
عليهما اذا كان النزاع في المفعولية وفي صورة التوسط بينهما اذا
كان النزاع ايضا في المفعولية ولاول اقتضى الفاعل والثاني
المفعول والشيخ الرضي جوزه لصورة الاولى من هاتين الصورتين
ونحن قد صححنا كلامه في بعض تعاليقنا على الشرح بما حاصله ان
طلب الفعلين لذلك المفعول المقدم على السوية ولا يرجح الاول
بقربه اذ لو كان القرب علة موجبة او مرجحة لكان في صورة وقوعه
بعد هما معمول للفعل الثاني فقط ولم يقع فيه نزاع بين الفعلين
وهذا الكلام بعينه جار في صورة التوسط فلا قوله نحو ما ضرب
واكرم الا انا هذا اذا كان المتنازع فيه ضميرا منفصلا اما اذا كان منفصلا
منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك ففيه تنازع وتلحذف
المفعول من الاول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول
اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب
المحل نحو مررت وتعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع في الضمير
المنفصل المنصوب والمجرور لا سيما اذا تقدم فان الضمير على العامل
نحو اياك ضربت واكرمت وبك مررت وتعدت فطول الكلام بغير فائدة
مورده قوله لا يمكن قطعه اي دفع النزاع باعمال الاول او الثاني
قوله لانه هذا التعليل انما يجري في الضمير المنفصل المقترن

تعقل

بالا كالمثال المذكور اما اذا كان ضميرا منفصلا بدون الا نحو زيد
عمرو ضاربه ومكرمه هو او قائم او قاعد انت فقيرجار فيه الدليل
خاص والمدعى عام والحق جواز التنازع في مثل هذا قوله فقد
يكون الفاء جزاء الشرط او الجملة جزائية وما يجوز ان يكون الفاء
للاعتراض والجملة معترضة والجزاء قوله فيحنا ان كان الفاء
على ما في بعض النسخ قوله في الفاعلية اه واعلم ان التنازع في
مفعول ما لم يسم فاعله داخل في التنازع في الفاعل او بتعميم الفاعل
من ان يكون حقيقيا او حكميا قوله في المفعولية ينبغي ان يعم
المفعول ايضا ليشمل التنازع الواقع في الحال نحو جاء زيد وضربت
عمرا راكبا قوله وليس هذا قسما ثالثا لان قاعدة القسم في كل
قسمة ان يكون مقيدا بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث
انه قسم واحد يكون في الفاعلية اه وهذا التنازع فيه ليس قسما
واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم
قوله يقتضي فيكون اه اشار بهذا التقدير الى حالية مختلفين و
الى ذي الحال والعامل وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير
المستتر في قوله فقد يكون رجوعه الى تنازع الفعلين المدلول
عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لا بفصل الضمير كما يتبادر منه
لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر قوله المتنازع فيه
واحدا اي اسما واحدا قوله على وجوه كثيرة وهي ستة عشر

وجما احتج الشارح باربعة منها فى الامثلة الاربعة واشار
الى اربعة اخرى بقوله وعن ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه
مرفوعا وترك ثمانية اخرى مجموعة تحت اقتضاء العين الا
ولا المفعول والثانى الفاعل قوله النحاة البصريين ليس المراد
من البصريين ان يكون جميعهم من البصرة بل لو كان بعضهم كوفيا فقهم
الاخرون يسمى كلهم بصريين فلا يرد ان الكسائى كوفى فكيف عد من
البصريين قوله مع تجويز اعمال الاول اشارة الى ان المراد بالاختيار
هو الاختيار بطريق الترجيح لا بطريق القطع والجزم قوله وبدا له
اه ينبغى ذكر هذا عقيب قوله ويختار البصريون لان قوله فان
اعملت نشر على ترتيب اللف فليس فيه ابتداء بمذهب البصريين
ونحن اخترنا هذا المذهب فى تعليقاتنا على شرح اللباب و
استدل الناظم عليه باثنى عشر دليلا قوله وللزوم التكرار اه يعنى
ان فى معمول الفعل الاول عند اعمال الثانى ثلث احتمالات
الاضمار والحذف والذكر فاختار والاضمار لجوازه فى العمدة
ولم يختار والحذف لانه يلزم حذف الفاعل من غير ان يسد
شى مسده ولم يختار والذكر الفاعل لانه يوجب تكرار الى اللفظ
قوله دون الحذف صرح به ليترتب عليه خلاف الكسائى قوله
ويظهر اثر الخلاف فيه اه اى يظهر الفرق بين الحذف والاضمار فى التثنية
والجمع والتانيث واما فى المفرد فلا فرق نحو ضربنى واكرمت

زيدا والشارح اكتفى بمثال التثنية لحصول المقصود به قوله وجاز الجملة
اعتراضية ذكرت لبيان قول الفراء قوله تشريك الرافعين نحو تشريك
الناصبين ايضا وقد نقله عنه بعض شراح الرضى الا واشار
اليه شيخنا المحقق الشيخ حسن فى المعالم الا انه مشهور عنه عنه كا
شتهار تشريك الرافعين فلذا انكره استادنا العلامة و
اعترض على شيخنا المحقق فى حواشى المعالم قوله او اضماره بعد
الظاهر يعنى روى عنه ايضا عند اقتضائهما الفاعل اعمال الثانى فى
واضمار الفاعل فى الاول بعد الاسم الظاهر قوله كما فى صورة
تاخير الناصب يعنى اذا اقتضى الفعل الثانى المفعول والاول الفاعل
روى عنه ايضا اعمال الثانى واضمار الفاعل فى الاول بعد
الاسم فشبه الصورة الاولى المروية عنه بالصورة الثانية المروية
عنه ايضا ومثل الشارح صورة اعمال الثانى واضمار الفاعل الاول
بعد الاسم الظاهر بالمثالين المذكورين قوله رواية المتن اه اى
الرواية التى حمل الشارح عليها عبارة المتن فلا يرد ما اورد فى
بعض الحواشى من ان عبارة المتن مجملة يمكن تطبيقها على جميع
الروايات عنه قوله ان استغنى عنه مثل ضربنى واكرمنى زيد
لا تقول ضربنى واكرمنى زيد وقال المالكى يجوز نالك على قلة
قوله حسبنى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبنى و
حسبت تنازعا منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت فوجب اظهار

مفعول الحسبتي وهو منطلقا الاول قوله لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت اي اذا كان المفعول الاخر مذكورا على ما هو المشهور وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد وجوز بعضهم حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب برأسه ظاهر في المفعولية كباب اعطيت وقد جاء ذلك في القران والشعر قال الله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا فحذف احدهما وقال الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طال ما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلاء لا تخلف ثانيهما قوله ولا يخفى انه جواب سؤال تقريره ان شرط التنازع ان يصح اعمال كل واحد من الواقع بعدهما وههنا ليس كذلك اذ لفظ منطلقا لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا للفعل الثاني لكونه مفردا وكون المفعول في الثاني مثنى وكذا منطلقين لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا لحسبني للاختلاف بينهما والجواب ظ قوله خالف المفعول الاول وهو غير جائز لانهما مبتدا وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب قوله وذلك لان لولا امتناع الشيء لامتناع غيره فيلزم كون المثبت

في سياقها

في سياقها وسياق جوابها منفيا والمنفي فيهما مثبتا اذ امتناع النفي اثبات وامتناع الاثبات نفي فيكون السعي لادنى معيشة منفيا اذ هو مثبت في سياق لو ولو وجه ولم اطلب الى قليل كان طلب القليل مثبتا اذ هو منفي في سياق جوابها ما اي السعي لادنى معيشة وطلب القليل واحد في المعنى فيؤدي الى اثبات شيء ونفيه في كلام واحد وعن الفا رسيان واو ولم اطلب للحال وح لم يلزم ثبوت الطلب للقليل اذ تقديره لو كنت ساعيا للمعيشة دنيه كفاني قليل مع اني غير طالب له فيصير من باب التنازع فاقتضى او لوية اعمال الفعل الاول لاعدل عن اعمال الفعل الثاني مع امكانه الى الاول لعلة ضعف وهو حذف الضميرين ولم اطلب لو لا ان اعمال الاول اولى ما اغتفر حذف الضمير لكنه محتمل غير منصوص والمحتمل لا يصلح حجة لاثبات متنازع فيه قوله اي مفعول فعل او شبه فعل في هذا التعميم رد على الشارح الرضي حيث قال اي مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله وكانه حمل الفعل على العامل وانه ذكرا لا قوى قوله وانما اضيف الى المفعول اي وانما اضيف هنا بعض النحاة هو علامة الزمخشري قوله كل مفعول ايراد لفظ كل في التعريفات مع دلالتها على الافراد والمقصود في مقام التعريف هو الحقيقة والماهية غير ملايم الا ان الادباء والاصوليين لم يتحاشوا عن ذلك

قوله وانما اضيف الى المفعول اى وانما اضيف الفاعل الى المفعول
فى قوله فاعله مع ان الفاعل انما يضاف الى الفعل فيقال فاعل
الفعل قوله لملابسة كونه اه اى لملابسة كون الفاعل فاعلا
لفعل وذلك الفعل متعلق بالمفعول فلاجل هذه الملابسة والمناسبة
اضيف الفاعل الى المفعول قوله اذا كان عامله فعلا بقرينة قوله
ان يغير صيغة الفعل فترك ما كان عامله شبه الفعل بالمقايسة
فشرطه اذا كان شبه الفعل ان يغير صيغة الفعل الى اسم المفعول
قوله اى الماضى المجهول قال الفاضل الهندى وهذا من باب
ذكر العام وارادة صفته المشهورة نحو لكل فرعون موسى اى
لكل جبار عادل قاهر وفيه نظر فان الصفة المشتهرة بها فعل هو الماضى
المجهول من الثلاثى المجرد لا الماضى المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور
بطريق التمثيل فى معنى فعل ونحوه قوله فيتناول مثل افعل اى
لما اولنا قوله صيغة الفعل الى فعل ويفعل بما نرى فيتناول ما
كان خارجا قبل التاويل قوله من باب علمت المراد به الفعل او
شبهه المتعدى الى مفعولين الاول منهما مسند اليه والثانى
مسند ويدل عليه تعليله فلا يختص بافعال القلوب بل يتناول
مثل قولنا جعلت زيدا فاضلا واعتقدت عمرا شاعرا ونحو
ذلك قوله بخلاف نحو اعجبنى جواب سؤال تقريره ان كون
الشئ مسندا ومسندا اليه جائز وواقع فى مثل اعجبنى ضرب زيد فان

المصدر

المصدر بالنسبة الى الفعل مسند اليه لانه فاعل وبالنسبة الى
المضاف اليه مسند لان المضاف اليه فاعله معنى فهو من باب
اسناد المصدر الى فاعل وحاصل الجواب ان الممتنع اذا كانا
تامين وههنا اسناد المصدر الى ما بعده غير تام لان الكلام
لا يتركب من المصدر وفاعله ورد الفاضل الرضى تعليل القدما
امتناع قيام المفعول الثانى مقام الفاعل وهو تعليل الذى
ذكره الشارح بهذا المثال ورد وموافقا المتاخرين فقالوا يجوز
نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة والاول المفعولين
معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر فى الاصل
قال الفاضل الرضى البخارى انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل
معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع الزام كل من المفعولين
مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا فى الاصل بعد ما كان
مبتدا فلا يجوز فى نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثانى
على الاول فاذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام
الفاعل وهو فى مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل
ان يلى الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل
فتقول علم زيدا ابوك والممنوع ثانى المفعولين انتهى وبالذى
اختاره هذا الفاضل ومنعهم كون الشئ مسندا ومسندا اليه
ممنوع ومعارض بجواز كون الشئ مضافا ومضافا اليه كالعلم

كغلام فى قولك فرس غلام زيد قوله فات النصب والاشعار
اى فات النصب بسبب جعله مسندا اليه مرفوعا وفات الا
شعار بسبب فوات النصب المشعر بالعلية فلا يرد ما قيل
اما ذكر النصب مستدرك قوله بخلاف ما اذا كان مع اللام
فان المشعر ثمه بعليته وكونه مفعولا له هو اللام وهو لم يتغير
قوله يتعين اى المفعول به له واجازه الاخفش والكوفيين و
اقامته مع وجوده ومنه قراءة ابو جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون
ومثالها قول الشاعر ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو
والكلابا فاقام قوله بذلك مقام الفاعل مع وجود المفعول
به اعني الكلام وقول الاخر اتيح لى من العدى نذيرا به وقيت
الشر مستطيرا قوله ولا ولا من باب اعطيت وكذا المفعول
الاول من باب علمت اولى من الثانى لان الاول فاعل والثانى
معلوم قوله على ما هو الاصل فيهما وهو كون المبتدا مسندا اليه
وكون الخبر مسندا الى المبتدا وهذا انما يتم فى القسم الاول
منه قوله فى العامل المعنوى وهو الابتداء فان اقتضاهما
وفسر الابتداء بتجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شئ
والاعتراض بان التجريد امر عدمى فلا يؤثر مردود بان العوامل
فى كلام العرب علامات لا مؤثرات وفسر الجزولى
الابتداء بجعل الاسم فى صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد

الاسناد [illegible] المبتدا
الثانى [illegible] تجريد الاسم عن العوامل

اليه

اليه او لاسناده اليه فسلم من الاعتراض بان التجريد عدمى وهذا
المذهب وهو كون الابتداء عاملا فيهما مذهب الزمخشرى
والجزولى وهو الذى رجحناه فى كتابنا الموسوم بمفتاح
وذهب سيبويه الى ان الابتداء عامل فى المبتدا والمبتدا
عامل فى الخبر وقال الكسائى والفراء هما يترافعان واختار
الفاضل الاستراباذى وقال بعضهم المبتدا اذا كان اسما
يرتفع باسناد الخبر اليه وقال بعض الكوفيين المبتدا اذا كان
اسما يرتفع بالضمير العائد من الخبر لاشتراطهم الضمير فى الخبر
الجامد ايضا وذهب العلامة الشيرازى الى ان الابتداء عامل
فى المبتدا وهما عاملان فى الخبر وجميع هذه المذاهب ابطلناها
فى كتابنا المذكور بدلايل ذكرها يوجب التطويل قوله اى
الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اشار بهذا الكلام الى تحقيق
التجريد بعبارة هنا بان وجد فيها العامل اللفظى ثم وجود
العامل اللفظى عبر عن عدم وجوده بالتجريد قوله اصلا اشار
به الى ان المراد عدم وجود العامل اللفظى فيه بطريق السلب
الكلى لا رفع الايجاب الكلى كما يتوهم من ظاهر الجمع اى العوامل
والمراد بقوله اصلا ان لا يوجد فيه العامل لا لفظا ولا
تقديرا قوله ما يكون مؤثرا فى المعنى وذلك لان الظاهر المؤثر
لفظا مؤثر معنى فلا يخرج عن تعريف المبتدا مثل بحسبك

زيد فان تاثير عامله ليس الا في اللفظ لانك لو حذفته وجدت
المعنى باقيا على حاله بخلاف ما اذا حذفت ان مثلا من قولك ان
زيدا قائم لفوات التاكيد المدلول عليه بان واشار بقوله
وكانه الى بعده قوله كقرشي فانك اذا قلت اقرشي عندكم
كان معناه المنسوب الى قريش عندكم ام لا قوله كما ولا وكذا ان
ان النافية في قولك ان ضارب الا زيدا قوله وما ومن
نحو ما ضارب زيد ومن ضارب زيد على ان يكون ما و
من الاستفهاميتين مفعولين لضارب ولو قال الواقعة بعد
النفي لكان اخصر لانه يندرج فيه ما وقع بعد كلمة غير في قول
الشاعر غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن على وجه
وانما قلنا ذلك لان فيه وجوها احدها ان غير مبتدا لا
خبر له بل لما اضيف اليه مرفوع يغني عن الخبر وذلك لانه في معنى
النفي والوصف بعده مخفوض لفظا وهو في قوة المرفوع بالا
بتداء فكانه قيل ما ماسوف على زمن ينقضي صاحب الهم و
الحزن فهو نظير ما مضروب الزيدان والنائب عن الفاعل
الظرف وثانيها ان غير خبر مقدم والاصل زمن ينقضي بالهم
والحزن غير ماسوف عليه ثم قدمت غير وما بعدها ثم حذف
زمن دون صفته اعني ينقضي بالهم فعاد الضمير المجرور بعلى
على غير مذكور فاتى بالاسم الظاهر مكانه وثالثها انه خبر

المحذوف وماسوف مصدر جاء على مفعول كالميسور والمراد
به اسم الفاعل والمعنى انا غير اسف على زمن هذه صفته وفيه تكلف
خلاف الظاهر والاولى عندي في التعبير عن الوجه الاول ان
يقال ماسوف من القسم الثاني للمبتدا وانتقل اعرابه الى غير بسبب
كونه مضافا اليه قوله فخير نحن اخر انا اللذي المثوب قال
يالا قوله لم يجز تثنيته لما سياتي ان شاء الله تعالى من ان الفعل
وشبهه اذا اسند الى الاسم الظاهر لا يثنى ولا يجمع قوله واقائم
الزيدان واعلم اني رايت في الصفة الواقعة بعد حرف النفي
او الف الاستفهام مذهبا عجيبا نقلته في كتاب الفوائد و
هو ان الصفة في اقائم الزيدان ونحوه خبر حذف مبتداه
واقيم المظهر مقام مضمره والتقدير اقائما الزيدان الزيدان
فالزيدان الاول مبتدا والثاني تكرير وقائمان خبر فحذف
المبتدا اعني الزيدان الاول لدلالة الثاني عليه ثم حذف
المضمر الذي في قائمان وعلامته الالف واقيم المظهر اي الزيدان
الثاني مقامه فصار اقائم الزيدان وهو غير بعيد عن الصواب
لان غاية ما فيه حذف المبتدا مع القرينة واقامة المظهر مقام
المضمر وهما شايعان وعلى المذهب المشهور يلزم القول بان النكرة
مبتدا مع وجود المعرفة والقول بان الصفة مبتدا مع وجود
الذات والقول بان المسند مبتدا مع وجود المسند اليه و

كالها ظاهرة البطلان وكان المحقق الشريف يزيف المذهب المشهود
ويقول هذا بالحقيقة قول بوجود المبتدا بدون الخبر وانما
الجاهم اليه الاضطرار قوله المغايرة للصفة المذكورة وجه
المغايرة ان الصفة السابقة رافعة لظاهر بخلافها هنا فانها
رافعة لظاهر ومضمر وايضا تلك واقعة بعد النفي والاستفهام
قوله المسند الى المبتدا فخرج الصفة لانها في المبتدا لكنها مسندة
الى فاعلها الساد مسد خبرها قوله او يجعل البا بمعنى الى قال في
الحاشية فكان النكتة في تغير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه
المذكور في تعريف المبتدا وح يظهر لقوله به فايدة والا لا حاجة اليه
قوله لسيد الذي كان القسم الاول قوله اي ما ينبغي ان يكون المبتدا
عليه سواء تحقق هذا في ضمن الوجوب او بالاولوية فعلى
هذا يجوز ان يراد بالمبتدا ما يطلق عليه المبتدا شاملا لقسميه فان
القسم الذي من المبتدا يجب تقديمه على ما هو ساد مسد الخبر
اعني الاسم الظاهر ويجوز ان يراد القسم الاول فقط اذا كانت
الاصالة بمعنى الاولوية الغير البالغة الى حد الوجوب قوله لان
المبتدا ذات اه فان قيل هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان
يكون اصله التقديم على الفعل والجواب ان تقديم الحكم في الجملة
الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة
المعمول قوله فكانه قال اي الامر بناء فالرجل والمراة مبتدا

قد تخصصا

91

قد تخصصا بانهما فردان للاحد المعلوم كونه في الدار المبهم حصوله
في اي الفردين وهذا التخصيص كما انه حاصل للمتكلم حاصل للمخاطب
ايضا لان المخبر لرجل معلوم له انه في الدار فهو مستفهم عن تعينها
فعلم انه ينبغي له التعيين في الجواب فاندفع ما ذكره الفاضل
الرضي من ان هذا التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص عند
المخاطب الا انه يلزم مما ذكره الشارح امتناع ارجل في الدار ام رجل
في الدار لعلم لفظة ام التي تدل على ثبوت العلم لاحدهما عند
المتكلم فالاولى ان يقول المجوز لذلك وقوعها في سياق الا
ستفهام وذلك لان النكرة في سياقه في تاويل المعرفة اذ
المعنى اهذا الجنس في الدار ام ذلك الجنس وليس المراد واحدا
بعينه او لا بعينه قوله تعينت تخصصت اه الغرض من هذا
التحقيق دفع لاعتراض المحقق الرضي وحاصله ان لا تخصيص
هنا لان معنى العموم ضد معنى الخصوص فكيف يحصل الخصوص
مع العموم وكيف يوصف العدد بالعموم والعموم والخصوص
وحاصل الجواب انه انما يلزم الجمع بين الضدين لو اريد
بالتخصيص هنا الفرد الذي هو ضد العموم والشمول و
ليس كذلك بل المراد تقليل الشيوع والابهام الحاصل في النكرة
وهنا كذلك لانه لما نفى عن كل واحد من جميع الناس ان يكون
خيرا من المخاطب لم يبق للسامع اي اشتباه لان الاشتباه انما

يكون اذا اراد واحدا من الجماعة من غير تعيين فيشتبه على
السامع ان ذلك الاحد من هو فالتخصيص هنا يحصل بالعموم
بهذا الطريق فلا يلزم الجمع بين الضدين قوله تمرة خير من
جرادة نقلته اهل السنة عن عمر بن عباس ونقلته الشيعة
عن الامام جعفر بن محمد عن ابائه عليهم السلام في تعيين فدية
الجرادة اذا قتلها محرم والمراد ان فديتها اى تمر كانت واحكم
ليس مقتصرا بتمرة دون تمرة قوله اذ تستعمل في مواضعه
ولانه كان في الاصل فاعلا لا هو قدم لافادة التخصيص من
الحصر قوله فهو في قوة رجل موصوف وهذا هو الفارق
بين قام رجل ورجل قام حيث جاز الاول وامتنع الثاني
فانك في الاول قدمت الصفة ثم حكمت على الرجل بها فانت
قد حكمت على رجل موصوف بصفة القيام وفي الثاني
اوردت الحكم على رجل مجهول غير مخصص بعد ذكر الحكم
قوله وهذا مثل يضرب لرجل قوى ادركه العجز في حادثة اى
ادركه العجز في حادثة وبسبب حادثة حتى انه صار يصوت
ويستغيث بالناس ليعاونوه على اموره مثل الكلب الذي
ينبح من طارق الشر وقيل ان هذا القول انما تكلم به العرب اذا
سمعوا هرير كلب في وقت لا يهر في مثل الاسود فكان موته
هريرا يتشأم ويخشى منه السوء قوله هذا هو المشهور اى

كون المبتدا معرفة ونكرة مخصصة قوله وقال بعض المحققين
هو ابن الدهان واستحسنه الفاضل الرضى وهو في محله
لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها نائبة عن الفعلية والا
فالظرفية حملة قوله لا انتقال لاسناد الفعل الى الظرف قوله
كاللام في نعم الرجل فانها اما لاستغراق الجنس كما ذهب
اليه البعض والجنس مشتمل على المخصوص وغيره بمجرى اشتمال الجزئي
الذكر اللفظ واما لتعريف المعهود كما ذهب اليه الاخر والمعهود
هو المخصوص فلا حاجة الى الضمير قال بعض المحققين وفيه ان
الجملة انشائية فلا بد من تاويله بمقول في حقه نعم الرجل
فيكون الخبر مصدرا بالنبي عليه السلام لما اخترناه من جواز وقوع الانشاء
خبرا لا يحتاج الى تاويل كما ستسمع انشاء الله تعالى قوله ووضع
المظهر هذا انما يكون للتعظيم فالرابط في الحقيقة هو الضمير
الذي وضع الظاهر موضعه قوله اذا كان ضميرا انما خص
الحذف بالضمير لان كون الخبر عين المبتدا لا يقبل الحذف في
الظاهر المضمر لكنه تفوت مع الحذف وكذا لام العهد اذ مع
الحذف لا ينساق الذهن الا الى الضمير قوله نحو الكر اه الكر
اثنى عشر وسقا والوسق لوسق ستون صاعا والصاع اربعة
امداد والمد المن وقوله اى الكر منه الجار والمجرور حال
من الضمير بستين والظرف في قوله وقوله السمن منوان منه

صفة مشتق ولذا صح الابتداء به قوله او جارا ومجرورا اعلم
ان الظرف حقيقة في ظرف الزمان والمكان وقد يطلق
بحيث يشمل الجار والمجرور كما فعل المص هنا قوله اي مأول
الغرض من هذا التاويل دفع ما اعترض به الفاضل الهندي
وحاصله ان المقدر هو الجملة لا الخبر الذي هو ظرف وظاهر
العبارة ان الخبر مقدر هنا وحاصل الجواب ان التقدير بمعنى
التاويل والغرض معناه ان الظرف مأول ومفروض حال كونه
ملصقا بجملة وقال بعض الافاضل التقدير بالتاويل لان التقدير
يوهم ان يقدر الجملة في نظم الكلام فيلزم ان يكون الجملة محذوفة
وليس كذلك بل الخبر والجملة هو نفس هذا الظرف بتاويل الجملة
انتهى ولا يخفى ما فيه ثم انهم اختلفوا في الخبر فقال بعضهم هو
الفعل مع الظرف وجزء الاول وسطها والدليل عليه ان
الكلام تام المعنى بلا احتياج الى ذلك الفعل المقدر وما
اتفقوا عليه من تقدير المتعلق فظني انه رعاية لاثر لفظه
حيث ان الجار والمجرور مفعول بحسب المعنى فهو مفعول فلا
بد له من عامل لا لان المعنى يحتاج الى تقديره كما فهمه الاكثر
فان العربي الفصيح يقول زيد في الدار ويفهم نسبة الظرف الى
المظروف ومحذوف مع الفعل قال ابو علي ومن تابعه انه
منتقل واليه يشير كلام المص قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال

العامة الشاملة للافعال غالبا كالحصول والكون لدلالة
الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا دلت القرينة
على تعيينه وسد الظرف مسده قوله والاصل في الخبر الخ
ليتوافق الركنان اعني المبتدأ والخبر لكونه معرفة وكون من
نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة وسيبويه جوزه
في المبتدأ اذا كان متضمنا لمعنى الاستفهام وانا اقول ان من
وان كانت نكرة من حيث اللفظ الا انها من حيث المعنى كما اشار
اليه بقوله فان معناه هذا ابوك ام والمص مال الى هذا قوله
متساويين في التعريف وغير متساويين اشار بهذا التعميم
الى فائدة ذكر معرفتين وعدم الاكتفاء بقوله متساويين
فان المعرفتين لا يلزم ان يكونا متساويين فلو اكتفى بمتساويين
لتوهم المساواة في التعريف قوله زيدا المنطلق مثال لكونهما
معرفتين سواء كانا متساويين ام لا فان في اعرفية الاعلام
من المعرف باللام او تساويها خلاف سيأتي انشاء الله تعالى
وان المحقق اعرفية الاعلام وقال بعض المحققين لا التباس
هنا سواء قلت زيد المنطلق او المنطلق زيد فان الاسم يتعين
الابتداء به لكونه ذاتا جامدا والصفة تتعين للخبر لكونها
صفة ومشتقة واقول هذا ليس بسديد لان الخبر يصح
اشتقاقه وجموده في الاصح ولصحة وقوع الاسم خبرا بمعنى المسمى

بكذا والصفة مبتدأ بمعنى الذات الذى اتصف بكذا فلا
توضيح اما اذا وجدت القرينة المعينة للمراد فلم يجب التقديم
مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثانى بالاول
لانه تلميذه فيشبه بالاستاد كما هو المتعارف ومثل قول
الشاعر بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد
قوله فى اصل التخصيص المجوز لكون النكرة مبتدأ فان تخصيص
غلام بواسطة وتخصيص خير بلا واسطة فانه اسم التفضيل
وهو شابه المعارف مشابهة تامة حتى الحقه بعضهم بها من جهة
ان اللام لا تدخل عليه كالمعارف قوله افضل منك افضل
منه فان الاول مبتدأ والثانى خبر وهما متساويان فى رتبة
التخصيص لان كلا منهما افعل التفضيل مع من وهذا التخصيص
بالمعمول كما ذكره بعضهم فى قوله عليه السلم امر بمعروف صدقة ونهى
عن منكر صدقة فان امر نكرة تخصص بالمعمول اعنى الظرف لكونها
اى هذه النكرة فى معنى المضاف فكانه قال امر معروف ونهى
منكر وقس عليه ما نحن فيه قوله فعلا له اى فعلا مسندا الى
المبتدأ فان الاسناد الى الضمير الذى اسناد اليه فى الحقيقة فلو
فعل فالمراد من كون الخبر فعلا له كونه جملة فعلية فاعل الضمير
الراجع الى المبتدأ فلا يرد ان فى مثل زيد قام ليس الخبر فعلا
له بل جملة كذا قال البعض [illegible] فاضل والظاهر ان المراد بالفعل اللغوى

الذى

الذى هو الحدث والاثر لكن فى ضمن الفعل الاصطلاحى فلا
يرد قائم زيد فان الخبر فعل للمبتدأ ولم يجب فيه التقديم قوله
كالتاء فى ضربت هند فانها حرف ولكن تدل على تانيث الفاعل عل
قوله الذى ليس بجملة اه اشارة الى دفع ما قيل ان الخبر فى
اين زيد جملة لانه ظرف وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة
فكيف قال انه خبر مفرد وحاصل الجواب ان المراد بالمفرد ما
ليس بجملة صورة واين مفرد صورة اذ الضمير المستكن امر
اعتبارى قوله كالاستفهام قال بعضهم لا يتضمن الخبر من حيث هو
التقديم الا الاستفهام ويرد عليه ما قام زيد فانه يجب تقديمه
لتضمنه النفى قوله من حيث انه مبتدأ انما قيد بالحيثية لان
تقديم الخبر لا دخل له فى ذات المبتدأ اعنى كونه اسما مجردا
عن العوامل اللفظية فانك لو قدمت الرجل لصدق عليه
هذا التعريف الا ان شرط كونه مبتدأ وهو التخصيص مفقود
فالتقديم مصحح للوصف لا للذات فتدبر قوله التابع له اه
وانما امتنع تقديمه لان جزوه ولو قدم عليه للزم تقدم
الشئ على نفسه قوله على الله عبده متوكل فان عبده مبتدأ
ومتوكل خبره وعلى الله متعلق الخبر وفى المبتدأ ضمير راجع اليه
مع كون المبتدأ مقدما على الخبر لكن المتعلق هنا ليس تابعا
له تبعية يمتنع معها التقديم فان المتعلق هنا ليس جزء للخبر

قوله لان الخبر هو موقوا على الشرط هذا هو الذي اخترناه كما سلف
قال الشارح الرضي ويجوز ان يريد بالخبر في المثال المقدر لان الجار و
المجرور متعلق به والمجرور وحده متعلق بعامله لان الجار ليس
متعلق في الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل وما
اختاره الشارح اولى لانه على هذا لا فرق بين المثالين فتامل قوله الواقعة
مع اسمها وخبرها اه لما لم يكن خبر المبتدا خبران اصطلاحا
اشار الى المسامحة في عبارة المصنف والمراد بانه خبرها انه مركب من ان
من غير تعدد المخبر عنه قيل به تصحيحا للتمثيل تدبر فان تعدد الخبر
مع تعدد المخبر عنه كثير قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود
اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا اثبات احدهما
قوله ونظر بعض الفضلاء هو الفاضل الرضي قوله فلا اقتصار عليه
المصنف على الاتيان بمثال التعدد من غير عطف لذلك اي لان
التعدد بالعطف لا خفاء به قوله وهو سببية الاول اه اي معنى
الشرط هو التعلق بين الشيئين بان يكون الاول سببا لتحقق
الثاني او للحكم بتحقق الثاني فالاول نحو ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود والثاني نحو ان كان النهار موجودا فالشمس
طالعة ومنه قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فان النعمة
ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من الله مع ان النعمة التي
حصلت بالمخاطبين ليست بسبب صدق النعمة من الله تعالى

بل الامر

قوله

بل الامر على العكس فان صدورها من الله سبب لاتصالها
والتصاقها بهم لكنها سبب للحكم به والاخبار عنه اي وما
حصل بكم من نعمة نحكم او نخبر انها صادرة من الله تعالى و
لا شك ان النعمة التي حصلت بهم سبب للحكم والاخبار بكونها
صادرة من الله تعالى والفاضل الرضي فسر معنى الشرط بلزوم
الثاني للاول فلا يرد وما بكم من نعمة الا انه يخالف تصريح
في كل المجازاة فلذا عدل عنه الشارح قوله نظرا الى مجرد تضمن المبتدا
معنى الشرط وانما لم يجب دخول الفاء لانه لما كان دخيلا في هذا
المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره قوله واما اذا قصد
اه اي اذا قصد الدلالة على سببية الاول للثاني في العبارات
اللفظية كان يقال في الذي ياتيني فله درهم الذي ياتيني
ان اتاني فله درهم فيجب دخول الفاء كما كان حرف الشرط في
اللفظ قوله واما اذا لم يقصد اه اي اذا لم يقصد الدلالة على ذلك
المعنى لا في اللفظ حتى يكون واجبا ولا في المعنى حتى يجوز الامران
وان كان موافقا في اللفظ للمبتدا المتضمن له الا انه لم يقصد ذلك
المعنى فيجب عدم دخول الفاء قوله وفي حكم الاسم الموصول
اه لانهما في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار والجملة الشرطية لا يكون
الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون انشاء قوله باب

كان وباب علمت اه وان لم يخرجا الكلام من الخبرية الى الانشائية
الا ان العلم والكون ينافيان الشرط حيث انما يدلان على تحقق
وقوع ما بعدهما والشرط يدل على التعليق والتحقيق ينافيه
قوله ووجه ذلك التخصيص اي وجه تخصيص ليت ولعل بيان
الاتفاق لم يفهم ان في بقية الحروف المشبهة خلافا قوله لكن المنع عن
دخول الفاء محتجان بان صدارة الشرط قد بطلت بدخولها
فكان تضمن المبتدا ضعيفا قوله لانها لا تخرج الكلام اه اقول
هذا الكلام غير جيد فان علة المنع لا تنحصر فيما ذكر الا ترى
ان علمت وكان يمنعان من دخولها مع انهما لا يخرجان الكلام
كما قال بل العلة في المنع ما سمعت سابقا قوله فلئن يقبل نوقشهم
اجاب سيبويه عن مثل هذه الاية بان الفاء ليست جزائية بل
هو زائدة او هي للتعليل والخبر محذوف بدليل تركها مع ان في
بعض الايات قوله وقد يجب حذفه قال بعضهم لا يجب حذفه
اصلا لانه ركن اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد ونظائره
محمول على حذف الخبر وهو كلام واه فان حذف الفاعل والخبر
مسلم الثبوت قوله ليعلم انه كان في الاصل اه حاصله ان اهل الحمد
مثلا كان مجرورا صفة لما قبله نغير اعرابه قصدا للمبالغة في
المدح وذلك لان في تغيير لما لوف زيادة ايقاظ للسامع
للاصغاء اليه ولان الكلام الذي به المدح صار جملتان

بعد ما كان

بعد ما كان جملة واحدة وكلما ازداد المقام كلاما ازداد مدحا
ولو ذكر هذا المبتدا لتوهم ان الكلام جملتان في الحال والاصل
وتسر عليه قطعه للذم والترحم ونحوهما قوله تقديره هو زيد
انما حذف للعلم به وستجيء مسئلة فسيان الكلام فيه قوله
لان مقصد المستهل اه اي مقصد المستهل تعيين ذلك الشيء المرئي
بالاشارة وان لم يحكم عليه بانه هلال لينظر الناظرون وليس المقصد
ان الهلال المعروف هو هذا وتحقيق هذا مبني على قاعدة
ذكرها ارباب العربية هو ان المعلوم المعروف هو هذا وتحقيق
هذا عند المخاطب هو الذي يقع مبتدا والمجهول عنده
يقع خبرا مثلا اذا عرف مخاطبك زيدا باسمه ولم يعرف انه
اخوه ام لا تقول له زيد اخوك وبالعكس تقول للاخوك
زيد اذا تحققت هذه القاعدة فنقول في المثال ان المعروف
عند المخاطب انما هو شيء مشار اليه بلفظ هذا غير معروف بانه
هلال فنقول له الذي هو معلوم لك بالاشارة الهلال لا غير
قوله ليتوجه اه علة للتعيين والحكم اي تعيين ذلك
المرئي والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون لانهم لا يعرفون
انه هلال الا بالنظر اليه اما لو قال الهلال هذا فكانه قال الهلال
المعروف لكم هو هذا المشار اليه فلا يلتفت اليه السامعون
لانهم معروف عندهم قوله على عادة المستهلين فان عادتهم

ذكر القسم في امثال هذا لصيلةتهم الناظرون قوله لئلا يتوهم
ان اخر الهلال ساكن لاجل الوقف وح لا يتعين ان يكون مرفوعا
بل يحتمل ان يكون منصوبا على تقدير ابصر قوله مذهب
اعنا قيد به لان فيه مذاهب احدها ان اذا ظرف مكان خبرا
عن السبع وثانيها ان يكون ظرف زمان خبرا عما بعد بتقدير
المضاف اى في وقت خروج حصول السبع وانما قدر المضاف
لان [illegible] الزمان لا يقع خبرا عن الجثة وثالثها انها ظرف زمان
مضاف الى ما بعده وعامل محذوف اى مفاجات وقت
خروج السبع وفي كل منها تكلف فلذا قال على الاصح قوله فاذا
السبع واقف قلت اكثر الشارحين الخبر عاما وهو موجود و
حاصل المستدلين بان اذا المفاجاة ظرف وهو يدل على الفعل
العام كالوجود والحصول ومنعوا تقدير الخبر الخاص كقائم وقف
لانه لا يجوز الا بقرينة ولا قرينة هاهنا اذ الظرف لا يدل الا على
الفعل الخاص وظني ان ما قلت في محله والقرينة على تقديره
لفظ خرجت فاذا مفاجات السبع بعد الخروج يناسبه الخبر
الخاص قوله غير سادة مسده لكان الحذف واجبا لا جائزا فان
الحذف الواجب ما كان معه قرينة مع شيء يسد مسده كما
سياتي قوله يزرى الازراء التهاون بالشيء والاحتقار اى
ولو لم يكن الشعر محطا مرتبة العلماء لكنت اشعر لبيد وهو شاعر
مشهور

[illegible]

مشهور قوله اى لولا وجد زيد وذلك لمشابهة لولا بحرف
الشرط واختصاص لولا التحضيضية بالفعل فيحمل لولا الامتناعية
عليها قوله لولا هي الرافعة لانها حرف مختص بالاسم فيعمل فيه
كساير الحروف قوله اوكليهما لم يذكر له الشم مثالا ومثاله قولهم
تضاربنا قائمين على صيغة المصدر قوله اذا كان زيد مفعولا
لئلا يلزم تكرار المثال قوله ضربي زيدا قائما يحتمل ان يكون الحال
هنا من الفاعل او المفعول قوله والمصدر منسوب الى صاحب
الحال وقوله او قائمين مثال لكون الحال عنهما قوله وفيه تكلفات
كثيرة احدها حذف اذ امع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير
هذا المكان وثانيها العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى
كان التامة لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى
الناقصة وثالثها قيام الحال مقام الظرف والذي حداهم على
تقدير اذا كان المترتب عليه هذه التكلفات اشتراط اتحاد العامل
في الحال وصاحبه لانه لا يجوز ان يكون ضربي قائما لما سيجيء
يجوز ان يكون حاصل المقدر لاختلاف العامل لان العامل
في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وهو اليا او زيدا والحق
انه يجوز لاختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي قوله ملابسه
قائما اى ان ضربي لزيد ملابس زيدا بوقوعه عليه قوله ملابسه
قائما ومعنى ملابسة في كونه صادرا منى قوله اولى خبران في قوله

ان تقديره قوله مستريحا من تلك التكلفات لانها مبنية على تقدير اذا كان وما ذهب اليه الرضي خال عنها قوله من غير سد مسده فلا يكون الحذف واجبا بل جائز لقرينة الدالة عليه مع انه داخل فيما وجب حذفه عندهم قوله و تقييد المبتدا المقصر عمومه بدليل الاستعمال تحقيق هذا المقام ان المصادر اذا اضيفت يكون عامة بدلالة الاستعمال فيكون ضربي زيدا قائما اخبارا عن جميع الضربات في حال القيام فيلزم منه انه لم يضربه في غير حال القيام وانه لو ضربه مرة في غير حال القيام لكان مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما واما لزوم تقييد المبتدا على تقدير تقدير الكوفيين فبيانه ان قائما لما كان متعلقا بقوله ضربي كان معناه كل ضرب مني وقع على زيد حال قيامه فانه حاصل ولا يلزم منه انه لم يضربه في غير حال القيام ليكون مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما وهذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان قوله اي ضربي زيدا ضرب قائما اي ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد وهو ضعيف لان حذف المصدر مع بقاء معموله غير معهود ولانه في قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته ولان الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة قوله وذهب بعضهم وهو ابن درستويه ولو كان ما ذهب اليه صحيحا لتم الكلام بضربي او بضربي زيدا بغير ذكر الحال

قوله

قوله وعطف عليه شيء بالواو والضمير اما راجع الى المبتدا و هو الذي يفهم الفاضل المحشي من ظاهر العبارة وعندي انه راجع الى الخبر لما ستعرف بعد هذا قوله اي كل رجل مقرون مع ضيعته اعلم ان البصريين قدروا الخبر شيئا بعد المعطوف اي مقترنان لزعمهم ان المعطوف معطوف على المبتدا فهو مبتدا فيحتاج الى الخبر فورد عليهم ان الخبر المحذوف خبر لمبتدا اثنين فلا يسد المبتدا الثاني وهو قوله وضيعته مسد الخبر لان المبتدا لا يكون سادا مسد الخبر فلا يكون حذفه واجبا بل غالبا كما اعترف اليه البعض والشيخ الفاضل قدر الخبر مقرونا وعطف وضيعته على ضميره فلا يكون مبتدا حتى يحتاج الى الخبر و زعم الكوفيون ان هذا الكلام تام لم يحذف منه الخبر زعما منهم ان الخبر هو قوله وضيعته لان الواو بمعنى مع لا يخرجها عن العطف الاصلي وبقاء العطف الاصلي يمنع جعله خبرا لان الخبر لا يعطف على المبتدا فلا بد من تقدير الخبر بخلاف مع ضيعته فان مع ظرف حقيقة قائم مقام متعلقه وهو كائن فلا يحتاج الى تقدير الخبر والضيعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن الصنعة اذا عرفت هذا فاعلم ان الحذف في مثله اغلبي لا واجب بدليل اثباته في نهج البلاغة الذي هو كلام رب الفصاحة حيث

قال وانتم والساعة في قرن قوله واقيم المعطوف على الخبر و
والمحشي اي على المبتدا واجاب عن الاعتراض السابق بان
المعطوف وان كان من تتمة المبتدا لكنه يذكر بعد الخبر
فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ولا يخفى ما فيه من التكلف
يكون قوله يكون مقسما به يعني معينا لذلك بحيث ينتقل
من سماعه الى كونه مقسما به ليكون قرينة على حذف خبره
كقولنا امانة الله لافعلن كذا قوله اي لعمرك وبقاؤك لانا
بالعطف الى اتحاد المعنى قوله اي ما اقسم به اشارة الى ان
الحمل مجاز فان العمر ليس بمقسم بل مقسم به فان القسم بمعنى مصدري
فلا يصح الحمل حقيقة قوله ولا يستعمل مع اللام اه اعلم ان
استعماله في القسم على وجهين بغير اللام فان لم تات باللام
نصبته نصب المصادر وقلت عمرك لا افعلن كذا ومعنى عمرك
احلف ببقائك واذا دخلت عليه اللام رفعته بالابتدا
واللام فيه للابتداء وليست هي الموطئة للقسم كما ذهب اليه
بعضهم قوله اي من المرفوعات اشار به الى ان قوله خبر ان
واخواتها مبتدأ محذوف الخبر وذلك بقرينة ما سبق فقوله هو
المبتدا ابتداء كلام دفع لقول الفاضل المحشي فيه على ان ذكره
ان ليس لانه من خبر المبتدا بل لانه من المرفوعات بعيد
قوله لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون ووجه ضعفه ان

الابتداء

الابتداء عامل ضعيف فلا يؤثر مع وجود ما هو اقوى منه
قوله بعد دخول احدها بلفظ احد ليصدق التعريف
على كل من افراد المعرف قوله لفظا او معنى اما لفظا فبالعمل
واما معنى فلانجرار معانيها الى معانيها فان شان تقييد التاكيد
وهو حاصل في المبتدا والخبر على كل تقدير لا ينقض التعريف
بمثل يقوم بان فيها لانه مسند الى شيء اخر وهو ابوه بعد دخوله
ان فينبغي ان يكون خبرا وليس كذلك بل الجملة خبر لانا نقول
ان كلا من معنى الدخول وهو التاثير لفظا ومعنى مفقود في
يقوم وحده وحاصل في المجموع فان الرفع المحلي للجملة وكذا التاكيد
فيكون هي الخبر لا الفعل وحده قوله ولا يحتاج الى ان يجاب انه
تعريض بالفاضل الهندي قوله ويلزم منه عطف على قوله ويحتاج
وحاصل انه يلزم على هذا الحسبان يكون قول المص بعد دخول
هذه الحروف مستدركا فانه اذا حمل الاسناد على الاسناد الى اسمها
ولا يكون الاسم اسما لها الا بعد دخولها يلزم الخ قوله فيحتاج
الى تاويل الجملة اه والاصل عدم التاويل قوله ولا يلزم من نا
انه هذا الكلام تعريض بنجم الائمة الرضي حيث قال وقد يخالف
خبرها خبر المبتدا في جواز ما ذكره المص ايضا وذلك ان خبرها
لا يكون مفردا متضمنا ما له صدر الكلام انتهى فحاصل كلام هذا
الفاضل اعتراض على المص بانه ينبغي ان يقول الا في تقديمه والا في تضمنه

استفهاما وحاصل الجواب ان المراد حكم خبر المبتدا اذا صح
كونه خبرا لها وههنا لا يصح اما لان التحقيق ينافي الاستفهام
واما لانه يفوت مبالغة قوله اي ليس امر اه الغرض من هذا الكلام
تحصيل المستثنى منه المفهوم من فحوى الكلام قوله ان من البيان
لسحرا وان من الشعر لحكمة هذان الكلامان من مزخرفات كلام الرسول
صلعم وآله ومعنى الفقرة الاولى ان بعض البيانات الصادرة من بعض
الناس تؤثر في القلوب تأثير السحر مزخرف كلامه حتى يبين معناها
الزاهدين ابلغ في التاثير من الكتب السماوية التي يبينها بعض لغة
ومعنى الفقرة الثانية ان بعض الشعر حكمة اي كلام حق على نهج
الشرع كالديوان المنسوب الى امير المؤمنين عليه السلام قوله وذلك
لتوسعهم في الظروف اه وذلك لان كل حدث لا بد ان يكون في
زمان او مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب الحميم للشخص بل
حيث لا يخلو احد من الاجنبي والجار والمجرور اجري مجرى المناسبة
اذ كل ظرف جار ومجرور فالتقييد قوله اي لنفي صفة وان كانت
صفة يلزم من نفيها نفي الجنس نحو لا رجل موجود فالتسمية
مطردة فتامل وسمي ايضا لا التبرئة لانها تبرئ الجنس من الصفة قوله
ما عرفت من الورود لا يرد اثرا اما لفظا او معنى قوله فلا يرد
وجه الورود ان يقال يلزم على ظاهر التعريف ان يكون
اي الفعل وحده خبرا وليس كذلك بل مجموع الجملة خبرها والجوا

بعد ما عرفت قوله لا احتمال لحذف الخبر والمثال ينبغي ان يكون
ظاهرا فيما يمثل له قوله على ما هو الظاهر واما ان قال ذلك لجواز ارتفاع
صفته حملا على المحل لمشابهتها لان في افادة المبالغة فان لا لمبالغة
النفي وان لمبالغة الاثبات وهو الوجه في عملها فكما ان صفة
اسم ان يجوز رفعها على المحل فكذا ما شابهها الا انه خلاف
بل منعه قوم قوله لا تقييد بالظرف لان الظرف فيه عبارة عن
خادن للعادة تحمل السامع على الفخار ونحوه وهذا لا تقييد
بكونه في الدار قوله ونحوه كالحال فانه في معنى الظرف قوله لدلالة
النفي عليه لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن هنا قرينة خصوص حمل
على امر شامل قوله اي لا اله موجود الا الله قال بعض الافاضل
ان قدر الخبر موجودا لم يلزم منه الا نفي وجود ما سوى الله تعالى
من الالهة لا نفي امكان وجوده وان قدر ممكنا لم يلزم منه الا اثبات
وجوده وعلى التقديرين لا يتم التوحيد لانه انما يتم بنفي امكان
الوجود عما سوى الله تعالى من الالهة واثبات الوجود له تعالى
وعلى الاول يلزم نفي امكان من غيره وعلى الثاني لم يلزم اثبات
الوجود له تعالى والجواب من وجوه احدها ما ذكره الزمخشري
وهو ان المرفوع بعد الا خبر لا لعوامطا والاصل في كلمة الشهادة
الله اله ثم قدم الخبر فقال لا اله الا الله عدل عن الاول الى الثاني
لافادة الحصر والتخصيص على نحو المنطلق زيد ثم اريد التصريح

باثبات الالوهية له تعالى ونفيها عما سواه فقدم حرف النفى
ووسط حرف الاستثناء ثانيها انه يجوز تقدير موجود وبه
تحتم مادة الاشكال لان نفيه يقتضى نفى الامكان اذ لو كان
لا اله الممكن شريكا لكان موجودا لا محالة اذ شريكه لا يكون الا
واجب الوجود فلا يدخل شريكه فى حيز الامكان رابعها تقدير
ممكن والتقريب قريب مما مر خامسها ما قاله بعضهم وهو قول
لا اله موجود ازلا وابدا وظنى اندراجه للشبهة هو كما ترى سادسها
جعل الا بمعنى غير فيكون هو الخبر فيفيد نفى كل الغير سوى مرض
معبود الحق او غيره ذهب اليه بعض المعاصرين وفيه حمل الا على
معنى استعمالها فيه نادر سابعها ان هذه الكلمة الشريفة شرعت
للرد على الكفرة الذين اتخذوا الاصنام الهة معبودة من دون الله
تعالى فالموحد يقصد بها الرد عليهم ثامنها ما قال بعض المحققين
وهو ان كلمة الشهادة غير تام فى التوحيد بالنظر الى المعنى اللغوى لان
التقدير لا يخلو عن احد الامرين وقد عرفت انه لا يستقيم وانما تعد كلمة
الشهادة تامة فى اداء معنى التوحيد لانها قد صارت علما عليه شرعا
والوجه الثالث عندى هو الارجح قوله فيكون معنى قولهم اه فيكون
ح لا من الاسماء الافعال وزيفها المص بان اسم الفعل لم يكن على
مثل هذه الصيغة قوله على الصيغة على الحال الا ان ليس لنفى الحال
فان نفت غيره فبقرينة كقول الشاعر فما مثلهم ولا كان قبله

وليس

قوله
وليس يكون الدهر ما دام يذبل على مورد السماع وهو التكرر قوله
من صداه كتب فى الحاشية الصدى المعارض والتراح الزايل
والضمير فى نيرانها الحرب اى من اعرض عن نيران الحرب فلا ذو
لى عنها قوله ولا يجوز ان يكون لنفى الجنس فيه رد على الفاضل
الرضى حيث قال انه لنفى الجنس ومنع وجوب تكرارها الموضوع بعد
لا فان التكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها قوله اعلم
ان المراد انه ذكر هذه الغاية فى بحث الفاعل فلا وجه لاعادتها
قوله فلا ينتقض بالتوابع كالبدل مثلا كاخوك فى ما زيد اخوك
فانما يصدق عليه انه مسند اليه بالتبعية قوله لكثرتها اذ
كثرة الشئ المقصود بالبيان تستدعى الاهتمام به والاهتمام يقتضى
التقديم قوله علامة كون الاسم مفعولا اى من حيث انها علامة
كون الاسم مفعولا فلا ينتقض حد المنصوب فى قولك مررت
بسليمات قوله او حكما كما فى الملحقات بالمفاعيل من الحال
والتمييز وغيرهما قوله اى من المنصوب المذكور فى ضمن المنصوبات
موافقا الضمير هو فى قوله ما اشتمل قوله او مما اشتمل ويرجح بقرب
المرجع قوله لصحة اطلاق هذه الصيغة هذه الصحة انما هى بالنظر
الى اللغة واما بالنظر الى الاصطلاح فيصح الاطلاق على كل من الجملة
فان مفهوما اصطلاحا ما قرن بفعل الفاعل ولم يسند
ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا قوله اسم ما نحن كلمة ما

عبارة عن الحدث لان ما فعله فاعل فعل هو الحدث ليس الا
قوله بحيث يصح اسناده اه المراد بصحة اسناده صحة انتسابه
الى فاعله كما تقول ضرب زيد وصوت زيد ونحوها قوله لا ان
يكون مؤثرا فيه كما ذهب اليه بعض الشارحين نظرا الى ظ
اللفظ فتخرج الامثلة الاتية قوله وانما زيد لفظ الاسم لما كان
تعريفات ساير المفاعيل بحيث ترك فيها لفظ الاسم صار كان
الاصل والا سلوب ترك لفظ الاسم فعبر عن ذكره بقوله زيد لفظ الا
سم وحاصل الجواب ان الذي صدر من الفاعل هو الحدث و
هو معنى المفعول المطلق من اقسام اللفظ فهو اسم ذلك المعنى
ويدخل فيه المصادر اي مع قولنا اسم ما فعل قوله وانما سمى المصدر
مصدرا لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه
منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية
قوله او اسما عطف على قوله مذكورا ولا يعني ان الفعل الذكور يشمل
الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل وشبهه كما هو
الشايع فاندفع اعتراض الفاضل الهندي بخروج مثل ضاربٌ
ضربا قوله بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليها اه ان قيل يلزم خروج
المفعول المطلق النوعي والعددي عن تعريفه لانهما يدلان على
امر زايد على معنى الفعل فلم يكن الفعل مشتملا عليه اشتمال
الكل على الجزء فالجواب ان معنى المفعول المطلق هو ذات الحدث

الخ

التي دل عليها اللفظ وكون الحدث نوع كذا او معدود كذا
من عوارض ذلك المعنى واوصافه قوله وكذا خرج به مثل كرهت
كراهتي فانه مفعول به مع صدق التعريف عليه وحاصل الجواب
ان لقولهم كرهت كراهتي اعتبارين احدهما بحيث كونها قامت بالفاعل
واشتمل معنى الفعل عليها فهي مفعول مطلق داخل في الحدث
وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة كما في قولك كرهت
قيامي فالفعل ليس مشتملا عليها فهي بهذا الاعتبار خارجة عن
التعريف بقوله بمعناه قوله انبته الله نباتا فان مصدر انبت انباتا
وقيل نبتا نبت قوله ومصدر لفعل جواب عما يقال ان خبر ليس
مصدر وقد جعله المص مثالا له فاجاب بان مصدريته مجاز
اكتسبها من حيث انها من الموصوف المقدر اعني قدوما او من المضاف
اليه اعني مقدم قوله اي سماعيا اشار الى ان سماعا صفة وجوب
الذي هو معنى واجب فيه النسبة محذوف قوله بعلم ضابطه
اشار الى تعريف الحذف القياسي قوله اريد اثباته قال الفاضل المحشي
لا حاجة الى حمل المثبت على ما اريد اثباته قوله لا يجب حمله مثلا
ستعرفه من علة وجوب الحذف قوله لا يكون منه اي من المفعول
المطلق قوله او وقع اه او هنا لمنع الخلو دون الجمع بدليل
قوله ما انت الا سيرا سيرا قوله دكا دكا فانه وان كان مكررا
الا انه لم يقع في موضع الخبر اذ ليس قبله مبتدأ قوله وانما

[illegible]

[illegible]

جمع اي يعني لم لم تفصل الضابطة الثانية عن الاولى بقوله منها
لاشتراكهما في بعض القيود قوله والى ما يشبه به فعل فان سير البريد
ليس فعل الفاعل كالاول بل فعل الفاعل يشبه به اي ما انت الا
سير مثل سير البريد والبريد البغلة المرتبطة في الرباط معرب
دم بريده ثم سمي الرسول المحمول عليها ثم استعمل في اثني عشر ميلا
وكان من عادة الملوك انهم يبنون الربط ويقفون البغال فيها
ويقطعون اذنابها وكانت موقوفة فيها لاجل اصحاب الحاجات
والمراد بالبريد هنا حامل الرسالة وانما وجب حذف الفعل في
الضابطتين لوجود القرينة والساد مسد الحذف اما القرينة في
الضابطة الاولى فهي ما الشاهد بلبس فانها تقتضي خبرا ولا يصلح خبرا
الا فعل هذا المصدر واما الساد مسد المحذوف فهو المصدر
الاول والذي اعتمد في تعليل وجوب الحذف ما عول عليه
الفاضل الاستراباذي وهو ان وجوب الحذف من حيث ان
المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف شيء بدوام حصول الفعل
منه ولزومه ووضع الفعل على الحدوث والتجدد فلما كان المراد به
التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما
فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كا
الفعل المشابهة مضارعه العامل لازم الحذف فاذا تحققت علة وجوب
الحذف ظهر لك علة وجوبه في تلك الامثلة التي احترز عنها

قوله اي اما تغنون منا اه وانما وجب الحذف في هذه الصورة
لان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة تتضمن مصدرا تطلب منه
فوايد واغراض فاذا ذكرت تلك الفوايد والاغراض بالفاظ مصادر
منصوبة عقيب تلك الجملة وجب حذف تلك الافعال لان تلك
الاغراض تحصل من ذلك المصدر الذي تضمنته الجملة المتقدمة
فيصح ان تقوم تلك الجملة مقام ما تتضمن تلك الاغراض اي الافعال
الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوايد استثقل ذكر
افعالها فاقبلها فالتزم قيام الجملة مقام تلك الافعال وبعبارة
اخصر هو انه انما وجب الحذف لسد الجملة المتقدمة مسد الحذف
لمناسبتها له من جهة انه تفصيل لاثر مضمونها قوله صوت حسن
مرفوع اما على انه بدل او من الاول او صفة له فلم يكن مما نحن فيه
ظن ان هذا وامثاله خارجة بقيد المفعول المطلق فلا حاجة الى
الاحتراز منها في هذا المقام قوله لان الزهد ليس من افعال
الجوارح فيه تعريض بالفاضل الرضي حيث قال ينبغي ان يضم الى
التعريف شرطا اخر لاخراج مثل له علم علم الفقهاء وله زهد زهد
العلماء فان الثاني يكون مرفوعا لا غير وحاصل الجواب ان مثل هذا
خارج بقوله علاجا على تفسير الشارح فان الزهد والعلم وامثالهما ليست
من افعال الجوارح كالصوت بل هي من الكيفيات النفسانية
قوله بعد جملة اه وانما وجب حذف الفعل في هذه الصورة لقيام

الجملة المتقدمة المتصفة بتلك الاوصاف مقامه وكون الناصب
هو الفعل المقدر هو المشهور وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب
بقوله لصوت لا بفعل مقدر لان الجملة عنده بمعنى الفعل والفاعل
فمعنى يصوت لا فائدة على المصدر الحادث وعلى ما قام ذلك
المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان المصدر الحادث ذلك
اى الحال الماضية وهو لفظ مررت في مسالتنا فالمجموع كالفعل
والفاعل وقال المحققون لا تم ولا يخفى ما فيه وقال بعضهم العامل
في المصدر المنصوب الاسم الذى بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى
فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا
مطلقا فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير اى من ان ضربت ضرب
الامير وفيه نظر **قوله** مصدر وقع مضمون جملة اعلم ان المضمون المعرف
سابقا بقوله مصدرها المنسوب الى الفاعل اه هو مضمون الجملة
الفعلية وهاهنا المراد به مضمون الجملة الاسمية فلا تعارض وانما
وجب حذف الفعل لان الجملة الاولى تدل عليه من حيث انهما
متحدا المضمون **قوله** لانه انما يؤكد نفسه اشارة الى ان اللام
في قوله لنفسه صلة للتاكيد لا للتعليل كما ستسمع **قوله** لا امرا مغايرا
ولو بالاعتبار اى ان امرا انما يؤكد نفسه وذاته ولا يؤكد غيره
ولو كان ذلك المغايرة مغايرة بالاعتبار اى ليس يوجد هنا
امر مغاير له ذاتا ولا اعتبارا حتى يقال انه يؤكد ذلك الغير الا

عتباري

اعتباري كما يظهر لك في المسئلة الآتية فان فيها امرا مغايرا للفعول
المطلق بالاعتبار فسمى مؤكدا لغيره **قوله** نحو قاصد وقع مضمون
جملة اه اعلم ان كلام المص وتقرير الشارح اشارة الى التحقيق المقرر منه
المشهورة ان الخبر يحتمل الصدق والكذب شكا فيما الاحتمال
من زيد قائم وبعض المحققين كالمص وبعض الائمة قالوا الجملة الخبرية نص
في الصدق والحق بحيث لا احتمال فيها لغيرهما من حيث مدلول
اللفظ فالمراد بقولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب ليس المراد ان
الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المعنى انه يحتمل الكذب من
حيث العقل اى لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا
فجعل المص حقا مضمون الجملة الا انها تحتمل غيره صريح فاختيار
هذا التحقيق **قوله** لانها لا تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل
ووجه ذلك ان احتمال الجملة لها كغيرها انما هو في مقام التاكيد
والرد على السامع لانك انما تؤكدها اذا توهم المخاطب ثبوت
نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها
فصار مدلولها ونقيضه محتملان عنده من غير ترجيح **قوله** تاكيد
لغيره هذا اصطلاح المتاخرين وسيبويه يسمى التاكيد لنفسه
التاكيد الخاص والمؤكد لغيره التوكيد العام **قوله** لانه من حيث
هو منصوص عليه اه هذا الكلام اشارة الى تحقيق بديع وهو ان
المصدر المؤكد لغيره مؤكد لنفسه في الحقيقة والا فليس بمؤكد لان

[illegible]

التوكيد تقرير الامر الثابت بان يكون واذا لم يكن الشئ ثابتا فكيف
يقوى واذا كان ثابتا فكره انما يؤكد نفسه فكيف قال المص
وغيره تاكيدا لغيره وتوضيح ما ذكره الشر انما يؤكد نفسه حقيقة
ويؤكد ما يغاير اعتبارا وذا الثلاثة اى من هذا النوع من المفعول
من حيث انه منصوص عليه بلفظ الحقيقة وغيرها عنه يؤكد نفسه
لانه يؤكد الحقيقة التى هو مدلول زيد قائم ويؤكد غيره وهو زيد
قائم من حيث ان الحقيقة احتمالها عند السامع فالموكد اسم
مفعول هو الجملة الموصوفة باحتمال الغير الحق والمؤكد بالكسر هو الحقيقة
المنصوصة الغير المحتملة الشئ قوله ويحتمل ان يكون المراد هذا احتمال
ذكره المص حاصله ان اللام ليست صلة التاكيد حتى يحتاج الى التكلفات
المذكورة بل للتعليل فالمعنى ان حقا تاكيد لاجل ان يدفع الغير وهو
الاحتمال الاخر عنه الباطل ورده الفاضل الرضى بفوت المقابلة
بينه وبين ما سبق فاجاب الشر بحمل ما سبق عليه وعلى وجوب
حذف الفعل ما سبق فى نظره قوله حتى يحسن تعليل لقوله ينبغى ان
يكون المراد والمؤكد بالفتح غير مذكورين فيهما على هذا الاحتمال فتامل
فى هذا المقام فانه من مزال الاقدام قوله وفى جعل المثال اه لانه مثل
لبيك وهو مضاف الى المفعول فالقيد مفهوم من المثال لكن
تكلف اذ الشايع تتميم التعريف بدون المثال قوله يحذف الفعل
وانما حذفت اما تثنية المصدر تقوم مقامه او لتفرغ المجيب
لان

بالزم

بالتخفيف من التلبية فيفرغ لاستماع المامور بحق قضية قوله تعلقه
به اما نفيا او اثباتا قوله ولا يقولون فى مررت بزيد اه وانما
صح اخراجه مع انه مفعول به لانه ليس مفعولا به على الاطلاق فى
اصطلاحهم بل مفعول به بواسطة حرف الجر والكلام فى المطلق
قوله والمفعول المطلق اه اى يخرج المفعول المطلق اقول خرج
من قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لانه عين فعل الفاعل فلا
يحتاج الى التكلف المذكور قوله ولا يشكل على تقدير تعميم الفاعل
قوله كوقوعه فى حيزان اى كوقوع المفعول فى حيزان بان يكون
بعد الفعل المصدر بان لا اما فى حيزان لا يتقدم عليها قوله
العامل فى المفعول باشارة الى ان المراد من الفعل العامل فيدخل
فيه شبه الفعل قوله فى باب الاغراء نحو اخاك اخاك اى الزمه
قوله على المدح نحو الحمد لله الحميد قوله او الذم نحو مررت بزيد
الفاسق قوله او الترحم نحو مررت بزيد المسكين قوله اى
انتهوا عن التثليث وهم الكفار عن القول بثلثه الهة عيسى عليه السلام
ومريم والله تعالى وامرهم بقصد التوحيد قوله ووطئت سهلا
السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض بوجهه اوغلبه
كله او لمنع الخلو قوله كما اذا ناديت مثال النوع بالقلب قوله
مثل يا سماء وصديقا قوله تعالى لتنزيهه تعالى عن الاقبال اذ لا
ولا قلب قوله وقال ابو على على الظاهر ان هذه اسماء افعال

اى اسمع الحميد

يعنى

هذا باب النعت

يعني ادعو فعل مضارع المتكلم قوله الذي يرفع بها المنادى اه المفهوم
من هذا التحقيق دفع ما اورد على ظاهر العبارة وهو ان ضمير
يرفع راجع الى المنادى مع ان المنادى لا يكون مرفوعا في حالة لان
الرفع من اعراب المعربات واجاب عنه باحد ثلثة وجوه اما بجعل
الضمير على حاله لكن المراد رفعه قبل حالة النداء او تسميته منادى
قبل هذه الحالة مجاز باعتبار ما يؤول اليه او يكون الفعل مسندا الى
الجار والمجرور ولا ضمير فيه فالتقدير ويبنى المنادى على ما يقع
به الرفع عن حركة او حرف او يكون الضمير راجعا الى الاسم المقدر
ويبنى المنادى على ما يرفع به الاسم ورده الشم بانه غير ملائم
لسوق الكلام لان الضمير في قوله ويبنى راجع الى المنادى
فلو عاد ضمير يرفع الى غيره لزم انفكاك الضمير قوله او الفعل
عطف على ما قبله بحسب المعنى فان قوله يرفع به المنادى في
قوة ان يقال ان الفعل مسند الى ضمير المنادى وكانه قال الفعل
اما مسند الى ضمير المنادى او مسند الى ضمير الجار والمجرور قوله
لفظا ومعنى اما لفظا فظ واما معنى فلان معناهما الخطاب
قوله افرادا وتعريفا وانما اعتبرهما لتقوى جهة الاتحاد
لا يلزم بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة قوله
وانما قلنا انه اى جعلنا البناء لمشابهة الكاف الحرفية
بواسطة ولم نجعل لمشابهة الكاف الاسمية قوله بعد النداء

والتعريف

والتعريف بالقصد قوله اى يلايم بخلاف اه اشارة به الى ان ما فتح
اللام الى الاستغاثة لادنى ملابسة اذ ليست الاستغاثة معنى اللام
بل معناه هو الاختصاص قوله وانما فتحت لانها لام الجر وهي
مكسورة قوله كاف الضمير اى كاف ادعوك قوله لعدم وقوعه موقع
الضمير فانه في المرتبة بعد المستغاث قوله من فتح اللام المعطوف
لانه صار بمنزلة منادى مستقلا بلا مرتبة نازلة قوله فتشكل ان
اللام يقتضي الفتح ووقوعه موقع كاف الضمير واذا لم يكن المنادى
هو الماء مثلا بل كان محذوفا فان المنادى المحذوف هو الذي
قام مقام كاف الضمير فلا وجه لفتح اللام لكن يجوز ان يكون
وجه الفتح وقوعه موقع كاف الخطاب بصورة قوله او تقديرا
مثل يا غلامي قوله ان كان معربا قبل دخوله اه اخرج بهذا القيد
يوم ينفع الصادقين ونحوه مما هو مضاف الى الجملة ومبني
على الفتح لانه لم يعرف قبل النداء فلم ينصب لفظا او تقديرا بل
محلا قوله يا طالعا جبلا قال الفاضل المحشي من المزالق النحوية
انه لا معنى لحمل طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانا قدر
موصوف يكون موصوفه منادى مفردا معرفة وبحث تعريف
طالعا فلا يكون هناك شبه مضاف انتهى وهو جيد فيما
كون الموصوف معرفة تعريف صفة تقول يا طالعا جبلا الظريف
ويمكن ان يقال انه معتمد على موصوف معرف تقديرا بدليل المعرف

صفته والتقدير يا ايها الطالع جبلا فحذف اى للاختصار ثم حذف
اللام لئلا يجتمع آلتا التعريف ثم نصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف
ويحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم
يجوزون عمل اسم الفاعل بدون اعتماد قوله توقيت لنصب رجلا
لا تقييد له اى ضرب الرجل وقت يقال لغير معين لا انه قيد له
يذكر معه فى قول الاعمى انه اذا كان منصوبا كان غير معين فيكون
قول لغير المعين معين مستدركا قوله يا حسنا وجهه ظريفا نقل
عنه فى الحاشية انه قال انما قيدناه بقولنا ظريفا ليكون نصا
فى كونه نكرة لم يقصد به معين لقال يا حسنا وجهه الظريف قوله
اعم من ان يراد بها معين او غير معين فان قصد التعيين فمثال
للمشبه بالمضاف وان قصد عدمه فهو مثال للقسم الرابع قوله
لان توابع المستغاث اه لانه ليس مبنيا على ما يرفع به لان رفعه
قبل النداء بالضمة وبناؤه حال النداء على الفتحة قوله فانهما انما
اتفقت اه جملة معترضة لبيان تناول المفرد للمضاف بالاضافة
اللفظية وشبه المضاف واما تناول الثانى فظ لعدم مطلق
الاضافة واما الاول فلانها فى حكم الانفصال فرجع الى المفرد بعده
وقوله ليدخل علة لقوله وانما جعلنا قوله الحسن الوجه وكذا
عطف البيان والحسن وجهه برفع الحسن الاول ونصب الثانى
ورفع الوجه فيهما على الفاعلية قوله والصفة مطلقا اى مفردة

كان

١١٤

كانت او ما فى حكم ليدخل فيه يا زيد الحسن الوجه والحسن وجهه
وكذا عطف البيان قوله ترفع على لفظه قال الفاضل المحشى هذا
من غوامض النحو لان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع
والتابع باعراب سابقه من جهة واحدة وتفصيل الكلام فى
رده يحوج الى التطويل قوله الظ والمقدر مثال للمقدر يا موسى العاقل
قوله الممتنع دخول يا عليه ذكرنا على سبيل التمثيل والا فجميع حروف
النداء كذلك قوله وابو العباس المبرد اه اعلم ان كلام المبرد يدل
على خلاف ما نسب اليه المص وذلك انه قال ان كان الكلام فى العلم
اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان
التعريف بل لمح بها الوصفية الاصلية فقط فكانه مجرد عنها لان تعريفه
بالعلمية وان كانت اللام فى الجنس اخترت مذهب ابى عمرو لان اللام
اذن تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب
المبرد فى النجم والصعق اختيار الرفع لان اللام لا يفيد التعريف
وهذا هو الاليق بمذهبه قوله النجم والصعق كان فى الاصل اسم لكل
كوكب ثم جعل علما مع اللام لخويلد بن نفيل المنارحى بالصاعقة
حين هبت الريح وشنها فقال بعض الشعراء مخاطبا لابنته ابوك
خويلد فابكى عليه قتيل الريح فى البلد التهامى قوله لانها اذا
وقعت اه هذا التعليل فاسد فانه جار فى المضاف بالاضافة اللفظية
والمشبه بالمضاف قوله المبنى عن جواز ضمه فان الفتح لما كان

من القاب البناء فيفهم ان ما فيه الفتح فهو مبنى قوله بلا تخلل
واسطة كما هو المتبادر قوله لكثرة وقوع المنادى اه ولان هذا
المنادى فى الحقيقة مضاف لان اضافة الصفة كاضافة الموصوف
قوله اى اذا اريد نداؤه لما كان نداء المعرف غير جائز صرف
الكلام عن ظاهره وحمل على الارادة قوله مثلا ذكر مثلا لافادة ان
الكلام ههنا على سبيل التمثيل وليست كلمة يا ولا ايها ولا الرجل
معتبرة ههنا خصوصها بل سائر حروف النداء مثل يا فى عدم
اجتماعه مع لام التعريف واحتياجه الى الواسطة ويعم ساير
الاسماء المبهمة مثلا اى فى هذا الاعتبار وايضا ساير الاسماء
المعرفة باللام مثل الرجل نحو يا هؤلاء الكرام ويا هذه المرأة قوله
بتوسيط اى وانما وسطت هذه الاسماء المبهمة دون امور معينة
قلت لان الاصل فى المنادى ان يكون معلوما فاذا كانت تلك
الوسائط معلومة وقف الذهن عليها فلا يحتاج الى الاسم المعرف
باللام فلما كانت مبهمة سيما من المبهمات الوضعية احتيجت الى ما
يرفع ابهامها فاشتدت الحاجة الى ذلك المعرف باللام ومن
هنا تبعهم يقولون انه المقصود بالنداء مع عدم مباشرة حرف النداء
قوله رفع الرجل والمبرد والزجاج جوزا النصب فيما يضم كغيره و
يدل عليه قراءة قل يا ايها الكافرون قوله المقصود بالنداء اى بحسب
نفس الامر قوله ليكون حركته الاعرابية اه فان حركة الرجل حركة

اعراب

اعراب وحذف التنوين انما هو لوجود لام التعريف قوله وهذا بمنزلة
اه اى التزام الرفع فى صفة المنادى اذا كانت مقصودة بالنداء عن
المستثنى من قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى فكانه قال
وصفة المنادى المبنى المفرد يجوز فيها الوجهان الا اذا كانت اى
تلك الصفة مقصودة بالنداء او اختصاص له بصفة المنادى
المبهم فانه لو كان مختصا به لاخرجه من قاعدة جواز الوجهين فى
صفة المنادى المبنى بان يقول من التاكيد والصفة الا صفة الا
سم المبهم وبالجملة ان صفة المنادى اذا كانت مقصودة بالذات
يلتزم رفعها اى قسم كان من اقسام المنادى واذا كان المقصود
حالة النداء غير الصفة جاز جرى فى الصفة جواز الوجهين
ولو كان المنادى اسم اشارة نحو يا هذا الرجل اذا قصد نداء اسم
الاشارة قوله منادى معرب بتقدير لفظ المنادى اندفع ما اورد
صاحب المتوسط على ظاهر عبارة المص وهو ان تابع المعرب يجوز ان
يكون تابعا للمحل اذ انما يراعى الاعراب المحلى على اعراب لفظ نحو ما زيد بقائم
وقاعدا بالنصب والجر وحاصل الجواب ان هذا الجواز فى المعرب
لا فى المنادى المعرب قوله وجواز الوجهين اه وما احسن
ما قال بعض الشارحين ان الرجل فى يا ايها الرجل كالنائب
اذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد المعرفة الذى نهى
حرف النداء حال كونه مقصودا فاذا قيل يجب على هذا ان يجوز

فى تابعه ما جاز فى توابع مثله قيل هو ليس هو نفس المنادى

المضموم بل مثله قوله وهو اجتماع اه اى القاعدة التى تجوز بها اجتماع

حرف النداء مع الالف واللام وانما اشترط فيها هذين الشرطين

لان الالف واللام بوجودهما يخرجان عن كونهما حرف تعريف لان

حرف التعريف زائدة على حروف الكلمة فليست عوضا عن احدهما

وايضا من شانها ان يكون جائزة الانفكاك فاذا الزمت صارت

كانها جزء من الكلمة فلم يكن للتعريف وعلل بعض الافاضل جواز

نداء عز وجل بلا توسط مبهم بان اى يستلزم التعدد و

هاء التنبيه وهو نفسه منزه عنها وذا للاشارة الحسية وهو

غير محسوس وظنى ان هذه كلها تكلفات فان تعريف الله بالعلمية

لا بالالف واللام فلا يلزم اجتماع اداتى تعريف الا ان يقال انهم

استكرهوا الجمع بين يا وما شابه لام التعريف لفظا قوله عوضا عن الهمزة المحذوفة

ومن ثم قطعت الهمزة فى النداء قوله من اجلك اه اخره وانت

بخيلة بالوصل اعنى ومعنى تيمت اى ذللت واحرقت وقال

شارح الابيات من اجلك متعلق بمحذوف اى احتمل المشاق

من اجلك قوله فيا الغلامان اه اخره ايا كما ان تبغيا الى شرا

تاكيد لفظى وانما لم ينون اما لان التاكيد اللفظى فى الاغلب ان

يكون حكمه حكم الاول بلا تغيير واما لانه غير منصرف لكونه علما لقبيلة

قوله مكان النصب اى النصب الذى سبق جوازه من سيبويه والمبرد

قوله اتباعا

قوله اتباعا للنصب الثانى لان تيم على عطف بيان للاول

فهو كالصفة فى يا زيد بن عمرو قوله لا ابا لكم قال الجوهرى معنى

لا ابا لكم انك ماجد شجاع لا تحتاج الى من ينصرك كالاب وقال

الازهرى هو شتم لا شتم فوقه ومعناه انك لست بابن رشيدة

وليس اب لك معين وضاع نسبك والحق ما فى القاموس من انه

دعاء بفقد الاب يريد تيم بن عبد مناة وهم قوم عمر اى لا يوقعنكم

عمر فى مكروه لاجل تعرضه لمهاجاتى اى امنعوه من مهاجاتى

حتى تمنعوا شره عنكم قوله اما تابع مضاف بالاضافة كما هو

ذهب اليه سيبويه من انه تاكيد لفظى قوله او تابع مضاف بالوصف

كما هو مذهب المبرد والسيرافى قوله يا فتاة فانه لو حذف منه الياء لا

التبس بالمنادى المفرد المعرفة قوله وهذان الوجهان اه اعترض على

ظاهر العبارة وحاصله بان قوله الضم والمضاف يستدعى جواز هذه الوجوه

الاربعة فى كل مضاف مع ان الوجهين الاخيرين لا يجريان فى ياعبدى

قوله ابدلوا الياء بالتاء لمناسبتهما فى انهما تزادان فى اخر الاسم على وفق

حركة الياء فالفتح كما هو المشهور وقيل هو السكون قوله

يجرى المفرد المعرفة لانه اسم فى اخره تاء التانيث قوله ويا اصاحبا

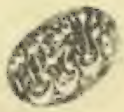
لانه عطف بحسب المعنى على مقدر اى قالوا بلا الف وبالالف

قوله اى وانما حمل الجواز على الوقوعى لانه مشترك بينه وبين العقلى

والمراد هنا الاول والتقييد بعدم الضرورة يفهم من تقييد معنى

هيا في قوله وهو في غير ضرورة **قوله** اى لضرورة حمل بعض على انه مفعول له واللام مقدرة لكن يجب على هذا ان يقال ان عامله فعل الترخيم ثم من مجرى الكلام والتقدير وهو في غير يرخم ضرورة ولا جائزان يكون جايزا لان الضرورة صفة الشاعر لانه المضطر الجواز صفة الترخيم فلم يحصل شرط حذف اللام وهو ان يكون فا[عل] وفاعل عامل واحد ومثاله في الضرورة قول ذى الرمة ديارمية اذمى تساعفنا ولا يرى مثلها عرب ولا عجم وقول المتنبي لله ما فعل الصوارم والقنا في عمرو حاب وضبة الاغنام **قوله** لا علة اخرى مخرج مثل فاطم لان حذفه للاعلال لعفو علة لا للتخفيف **قوله** فعلى هذا اى على تقدير كون الضمير راجعا الى المنادى **قوله** فدخل فيه المشبه بالمضاف فانه مضاف من حيث المعنى فان قولك يا طالعا جبلا بمنزلة قولك يا طالع جبل واجاز الكوفيين ترخيم المضاف ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قول احدهم يا ال عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب تذكروا اى يا ال عكرمة **قوله** نظرا الى المعنى لان المنادى في يا غلام عمرو الغلام لكنه لا يظهر فيه نعت بد ون ذكره في **قوله** نظرا الى اللفظ ولذا اعرب الجزء الاول

قوله وجب اشتراطه اى اشتراط كون المنادى المرخم لا يكون مندوبا **قوله** محكية بحالها نحو تابط شرا فتحكى بحالها لتبقى دلالتها على القضية التى هى سبب التسمية وبعض العرب يرخم الجملة ٭



محذف عجزها نحو تابط شرا **قوله** على ما الفى اى حذفنا اى ان المحذوف يفهم من المذكور لتلازمهما **قوله** لم يلزم نقص الاسم وحاصله ان نقص الاسم المعرب عن اقل ابنية الاسم اعنى ثلاثة احرف غير جائز بلا علة موجبة وتقييده بالمعرب لاخراج المبنى نحو من كم وبلا علة موجبة لاخراج مثل عصى بالتنوين فانه معرب تقديرا الا ان هذا النقصان لعلة موجبة اعنى التقاء الساكنين والفراء والاخفش جوزا ترخيم الثلاثي المحرك الاوسط مطلقا لان حركة الوسط كالحرف الرابع ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي مطلقا ساكنا وسطا او محركه **قوله** اذا وقع موقعا اى وذلك الموقع هو اخر المنادى **قوله** من نحو يا صباح اه وانما كان شاذا لفقدان العلمية وتاء التانيث **قوله** فان الياء والنون اى الياء في ثمانية والنون في مرجانة وذلك لانه يقال ثمان ومرجان بغير تاء ثم اذا احتيج اليها ادخلت **قوله** من الوصاة فاسما اصله وصاء قلبت الواو همزة كاناة والالف في المثنى زيدتا معا لا لغا اسم زيدتا عليها فصارا اسما **قوله** من باب عمادا اى مما يخلف منه حرفان الا انه داخل في الضابطة الاتية **قوله** فيخرج منه نحو سعلاة تعريض بالفاضل الرضى حيث قال كان على المصنف ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زايدة لاخراج نحو سعلاة والمصنف اخرجها من غير تكلف لتسعلاة العولا وساحرة الجن **قوله**

وهو اعم من ان يكون اى الحرف الصحيح في حكم قوله في حكم الصحيح
اى الياء والواو المدغم فيها في حكم الحرف الصحيح في كونهما
اصليين مثله فان الاغلب في حروف العلة ان يكون زايدة فاذا
وقع منها حرف اصلي كما في هذين المثالين شابه الحرف الصحيح فجعلت
منها الحرفان كالصحيح قوله ثبون جمع ثبة وصحفه الفاضل اللاري
وقال هو بنون جمع ابن وهو غلط لان بنون لا يستعمل الا كثيرا
فينبغي اخراجه والثبة وسط الحوض قوله وقلون جمع قلة وهي راس
الجبل وعمود البيت قوله حلت على الاسد وبلت على النقادى
صغار الغنم شبه الحرف الصحيح لقوته وعدم جواز حذفه بالباب الا
وحرف العلة الذي يكون في غالب الامر زايدا بصغار الغنم اى
كيف تصولون وتجترئون على حذف الحرف الصحيح القوى الذي
هو كالاسد وتذلون عن حذف حرف العلة الضعيف الذي هو
مشابه بصغار الغنم قوله بعلبك وخمسة عشر علمين انما قيد به لا
لو لم يكن علمين كانا داخلين في المثال الاضافي وقد عرفت انه لا يرخم
قوله اى فيحذف وانما قدر صيغة المضارع مع ان ما ان ما سبق كان
بصيغة الماضي تلك الذي حداه على هذا دخول الفاء فانها لا تجوز
دخولها في الجزاء اذا كان ماضيا خاليا من قد قوله فيقال الفا
فصيحة اى اذا عرفت ذلك فيقال قوله وفي يا كروان في الحيا
هو طاير ضعيف طويل العنق قوله قد للتقليل فان قيل القياس

علينا الاسد وصار حاربت وبلت اى حصل الظلم بوقوع الفداى

ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسما براسه لان المحذوف
لعلة موجبة كما في عصى ونحوه في حكم الثابت والمحذوف لا لعلة
بل لمجرد التخفيف كما في باب الترخيم كان لم يكن فالجواب ان المنادى
لما لم يكن مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغى الى ما
يجيء بعده من كلام المنادى له صار حذف الترخيم مطردا كالواجب
فعومل المرخم في الاغلب معاملة محذوف نحوه قوله كادل جمع دلو فان
اصل ادلو قلبت الواو ياء والضمة كسرة فصار ادلى الضمة على اليا
ثقيلة حذفت وحذف الياء لالتقاء الساكنين فصار ادل قوله
ارتفع مانع الاعلال اه توضيحه ان الواو في كروان لم تقلب الفا
مع تحركها وانفتاح ما قبلها لمانع وهو وجود الساكن بعدها
فيلزم اجتماعهما فاذا حذفنا الالف حال الترخيم فان قلنا
الالف ثابتة فمانع الاعلال اى قلب الواو الفا باق بحاله وان
قلنا ان ذلك المحذوف صار نسيا منسيا فالواو متطرفة في
ليس بعدها ما يمنع من الاعلال قوله فالحد شامل لقسمي المندوب
اى ما يتفجع على وجوده وما يتفجع على عدمه وفي هذا الكلام
تعريض ببعض الشارحين حيث قال و لا مدخل المصنف باحد نوعي
المندوب وهو المتفجع منه نحو واحزناه وواويلاه قوله ممتازا
بوعن المنادى هذا الكلام اشارة الى دفع ما يرد على ظاهر العبارة
وهو ان المندوب ليس مخصوصا بوا لانه يستعمل فيه يا على ما عرفت

بلام بالعكس فان وا لا تدخل على غير المندوب وحاصل الجواب
ان الاختصاص بمعنى الامتياز فكانه قال وامتياز المندوب عن
غيره من المنادى بوا وقال الرضي معناه واختص المندوب
بالندبة بسبب لفظة وا وفيه تكلف قوله اذ الميم اصل الضم
جواب عما يقال ان الواو كيف يجانس حركة الميم مع انه ساكن
فاشار الى انه في الاصل مضموم في قراءة بعض القراء نحو الميم
في انتم وكم لكن حذفت حركتها في غيرهم تخفيفا قوله لبيان الهاء اي
لبيان الالف فانه لو لم يكن بعدها هاء لتوهم في التلفظ انها
فتحة قوله الشاميتيناه اي اللذين هما صنعة اهل الشام قوله
ويلحق بياء رد على من قال المراد باسم الجنس ما صح دخول اللام عليه
قوله لم يسبق الذهن اه بل يلتبس بالمفعول اذا قلت رجلا قوله لانه
كالجنس وجوز الكوفيون حذف حرف النداء منه باعتبار ان يكون
معرفة قبل النداء واستشهاد بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء ورده
الرضي باحتمال كونه خبرا ثم وهو بعيد قوله سواء كان مع بدل
تعريض بالفاضل الرضي حيث قال ان المص لم يذكر لفظة الله فيما
لا يحذف منه حرف النداء وهو منه لانه لا يحذف منه الا مع ابدال
الميم قوله نحو اللهم قال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف بالحذف
لكثرة الدوران على الالسن والاكثر على ان اصله يا الله فحذف
حرف النداء وعوض منه الميم المشددة ورده الفاضل الرضي كلام

الفراء

الفراء بان يقال اللهم لا تؤمهم بالخير ورد هذا الكلام شيخنا
البهائي في حواشي الاربعين بقوله ويجوز ان يكون الاصل اللهم
امنا بالخير لا تؤمهم بالخير نعم تتجه كلام الفاضل الرضي لو سمع منهم
اللهم لا تؤمنا بالخير لحصول التناقض حج فكانه قال امنا بالخير
لا تؤمنا بالخير والظ انه لا يسمع انتهى وظني انه قد سمع وهو بعينه
المثال رد به الفاضل الرضي كلام الفراء وقد شاع في المحاورات
التعبير عن امثال هذه العبارات المشتملة على تبعيد الخير عن المتكلم
بلفظ الغيبة وان كان المتكلم اذ قالها يعني عنها كالالفاظ التي
يعبر بها عن نفسه قوله ولفظ اي لان المقصود بالنداء وصفه
هو معرفة قبل النداء فلذا جاز حذفه وان كان اي اسم جنس معرفا
بالنداء قوله من غير ان يتصف اه لانه اذا لم يتصف به يكون مبهما
فيشابه اسم الجنس قوله والمضاف اه عطف على قوله لفظة اي قوله
امرأة امرئ القيس اسمها جندب وكانت باعصة له عن سالها عن
السبب فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة
بطيء الافاقة قوله وقع في الليل على نائم النائم سليك بن سلكة
فلما وقع عليه ذا النائم شخص خنقه اي باربع اصابع يخلفونه
ولم يقتل فقال له انت تخنق اي اعط فدية نفسك لتسلم عليها
فقال له سليك الليل طويل وانت امن من عنا لك فقيم استعجالك
ثم ضغط سليك تضرط فقال سليك اضرط وانت الاعلى فذهبت

كلها امثالا قوله بخلاف قراءة الا يسجدوا ماه في قوله تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن سبيل الله فهم لا يهتدون الا يسجدوا اي ان لا يسجدوا ولا زائدة اي فهم لا يهتدون الى السجود قوله اي قدر عامله مثل قولك زيدا ضربته اعلم انه قد وقع الاختلاف في العامل في هذا الباب فالبصريون اتفقوا على ان العامل فيه مقدر والكسائي والفراء الى ان ناصبه هو الفعل المتأخر عنه اما باللفظ اما باللفظ ان امكن نحو زيدا ضربته والا فمناسبه نحو زيدا مررت به وجاز عمل العامل الواحد فيهما لاتحادهما اذ انا لان الضمير عبارة عما رجع اليه فيكون فايدة تسلطه على الضمير بعد تسلطه على الظاهر تاكيدا لايقاع الفعل عليه وبعض النحاة قال اما انا فلا اعرف عامل هذا الاسم والاصح مذهب البصريين قوله اي في متعلق ذلك الاسم والمال واحد فان غلامه في قولك زيدا ضربت غلامه ليس متعلق الاسم ومتعلق الضمير لانه من توابع زيد مضاف الى ضميره وهو المراد من كونه متعلق ضميره الا ان قرب المرجع يرجح الاحتمال الثاني كما هو ظاهر الظاهر انه متعلق بقوله النصب بالمفعولية ويحتمل الرجوع الى جميع ما ذكر في التعريف قوله في ههنا صور اربع اي داخلة في تعريف ما اضمر عامله قوله كما لا يخفى وجهه هو خواص اقسام المشتغل عنه بالضمير من الفصل بينها بما ليس منها قوله لا بتاويل اي بتاويل مقول ونحوه لان الخبر ما يحتمل

الصدق والكذب والطلب لا مانع من وقوع الانشائي خبرا لان خبر المبتدأ ما اسند الى المبتدأ الا ما احتمل الصدق والكذب بل هذا الاحتمال انما هو في الجملة الخبرية التي هي مقابل الجملة الانشائية لا الخبر الذي هو قسيم المبتدأ فالغلط انما نشأ من اشتراك لفظ الخبر بين الخبرية وما هو قسيم المبتدأ كيف لا وهو واقع في افصح الكلام كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم واين زيد ومتى القتال واضرابك هذا ونحوه وتقدير مقول في جميع هذا تعسف قوله ولا يقال معمولهما فلا يقال لم زيدا يضربه ولا لكن بكرا يقتل قوله فانه يجوز وان استقبحه النحاة اي يجوز تقدير الفعل بعدها فيكون من باب الاضمار وان عد بعض النحاة قبيحا ووجه القبح ان هل في الاصل بمعنى قد فاذا قلت هل زيد قام فاصله اهل زيد قام فهل بمعنى قد والاستفهام هو الهمزة فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال وتطفلت هل عليها في الاستفهام فصارت اداته فاذا لم تر فعلا في حيزها نحو زيد قائم غفلت عن طلبه جاز بلا قبح واذا وجد في حيزها كما في باب الاضمار حنت الى الفها الالف ان معها لان اصلها بمعنى قد ولجبة النحو ل وطلبته عليه فكان تقديره قبيحا قوله اي التباس ما هو مفسر هذا الكلام رد لما اعترض به بعضهم على ظاهر عبارة المصنف حيث قال مراده من التباس المفسر بالصفة اما الالتباس في حال النصب والحال

والالتباس في حال الرفع والاول بطلان المفسر لا محل له من
الاعراب فكيف يلتبس بالصفة وكذا الثاني اذ في حال الرفع
ليس فيه مفسر وحاصل الجواب ان الالتباس انما هو بين المفسر في
حال النصب وبين الصفة قوله وهو خلاف المفهوم فيه تعريض
للفاضل التفتازاني حيث زعم انه على تقدير الوصفية والخبرية واحد
غير متفاوت المعنى قوله كما هو مذهب المعتزلة من ان الافعال
الاختيارية صادرة من العباد لا من الله تعالى ويفهم من ظاهر هذا
الكلام ان المعتزلة لم يقل باختيار النصب في مثل هذه الاية وليس
كذلك بل المنقول من رؤساء علم النحو كالشيخ عبد القاهر وجار الله
والسكاكي الذين هم اكابر المعتزلة اختيار النصب فيهم والاولى
في التعليل ان يقال كون جملة خلقناه مفسرا صفة او غيره هو الظاهر
المتبادر قوله اي عنده او في داره توضيح الكلام انه على تقدير
النصب يكون الجملة الفعلية معطوفة على الجملة الصغرى اعني قام
وفيها ضمير يعود الى زيد وقد تقرر ان المعطوف حكم حكم ما
عليه فينبغي ان يقدر في الجملة الثانية ايضا ضمير يعود اليه ليصح
العطف فاشار الى تقديره بقوله عنده او في داره اي عند زيد
او في دار زيد قوله والا بفتح الهمزة وتشديد اللام قوله اعني
اذهب على صيغة المجهول قوله زيدا بلا نسبة الذهاب اي
بلا نسبة الذهاب المذهوبية به فالمصدر بمعنى اسم المفعول قوله والا

فيما ذكره مفقود لان المفعول الاول مسند الى الذهاب والى
الاحد على ما عرفت والفعل الثاني اعني ذهب مسند الى الجار
والمجرور القايم مقام الفاعل قال قدس سره في الحاشية الفرق بينه
وبين زيدا حسبت عليه مع ان كلا منهما مبني للمفعول ان القايم مقام
الفاعل هو الجار والمجرور فهو يعمل في ضمير زيد رفعا لا نصبا
بخلاف حسبت فان القايم مقام فاعله ضمير المتكلم واما الجار
والمجرور الذي عليه فهو منصوب محلا وتحقيقه ان حسبت عليه
يستلزم ملابسة فاعلها المتكلم ومفعولها زيد واما ذهب
فانه يقتضي ملابسة او ذهابا لم يعلم فاعلها فالاول يستلزم
فعلا متعلقا ما ينصب زيدا اذا تسلط عليه والثاني يستلزم فعلا
مجهولا يرفعه اذا قوله بل الكرام الكاتبون اي الملائكة الذين يكتبون
اعمال العباد اعني رقيبا وعتيدا قوله وكل صغير وكبير مستطر اي كل عمل
صغير وكبير مسطور في صحيفة الاعمال قوله لا يغادر اي لا يترك
صغيرة وكبيرة قوله شاذة عن بعضهم وهو عيسى بن عمر النحوي
ذهب الى ان الفاء للعطف قوله مرتبطة بمعنى الشرط فيكون الباء للصلة
ومعناه ان هذه الفاء مرتبطة بالمبتدأ المتضمن لمعنى الشرط
كالجزاء قوله ومثل هذه الفاء انما قال هذا لان الفاء ان كانت
زايدة او غيرها واقعة موقعها المفروض نحو فاما اليتيم فلا تقهر
جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها قوله اي اسم عمل فيه بدل

على ان المعمول بتاويل المعمول فيه من قبيل الحذف والايصال قوله
على صيغة المجهول اه هذا الكلام رد لما قال الفاضل الرضي وحاصله
ان ذكر ان كان على صيغة المصدر يكون معطوفا على معمول
وهو بعيد من حيث المعنى لان التحذير ليس نفس الذكر بل المذكور
وان كان على صيغة الماضي المجهول فكذلك لان اوههنا متصلة
من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاءني زيد وعمرو
وحاصل الجواب انه على صيغة الماضي المجهول ولكن المعطوف عليه مقدر
لا ملفوظ كانه قوله لابد من ضمير في المعطوف حاصل الاعتراض
انه اذا عطف ذكر على حذر او ذكر لابد ان يكون فيه ضمير يرجع الى المعمول
كما في المعطوف عليه وحاصل الجواب ان ههنا ضميرا لم يظهر مقامه
اشعارا بان المعمول في هذا القسم هو المحذر منه وفيما سبق هو المحذر
قوله والاصل اتق نفسك هذا بيان لحاصل المعنى وان هذا المعنى لازم
للمعنى السابق قوله وهو ضربها العصا نقل بعض الشارحين هذا
من عمر رضي الله عنه قال وانما نهى عن رمي العصا الى الارنب لان ذلك يفنيها
فلا يحل قوله فلا يقال اتقيت زيدا فلو كان فعل الامر ناصبا لكان
الخطاب لصح نصب فعل الماضي لاسم الغايب كما تقول علم نفسك
وعلمت زيدا قوله فان المعنى على بعد نفسك الى بحث مشهور وهو
انه على هذا التقدير لا يكون من النوع الثاني لان نفسك ح ليس
محذرا منه بل محذر وحاصل الجواب ان المراد تحذير النفس تبعيدها

من الرذائل التي توذيك فانك لم تبعدها عنك يصيبك منها
الاهوال والشدايد فالنفس على هذا محذر منه لا محذر قوله
قبل لفظ الاسد اه هذا الاعتراض نجم الائمة وحاصله ان الاسد حينئذ
من التحذير لتوقف افادة اصل معنى التحذير عليه مع انه خارج
من تعريفه المصنف اما خروجه عن القسم الثاني فظاهر لان الاسد ليس مكررا
واما خروجه عن القسم الاول فكذلك للناصب لانه ليس معمولا بتقدير
اتق تحذيرا مما بعده بل المعمول اياك فالصحيح ان يقال التحذير على
ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا او لفظ المحذر مع المحذر منه
وحاصل الجواب ان المحذر عبارة عن المعمول واما لفظ الاسد
فهو من التوابع وان توقف استفادة المعنى عليه قوله لم يثبت
الا نادرا اجازه ابو علي مستدلا بقوله تعالى اذا ما انزل الخ اي ما انزل لهم
تلك التقدير وثلث قوله تضمنا في ضمن الفعل اي يكون ذلك
الحدث مذكورا في ضمن الفعل الفعل الاصطلاحي العامل في
المفعول كقولك ضربت زيدا يوم الجمعة اعني الضرب مذكور صدر
في ضمن الفعل الاصطلاحي اعني ضربت فانه جزؤه قوله اذا كان
العامل مصدرا كقولك اعجبني ضرب زيد يوم الجمعة فان الضرب
فعل يوم الجمعة وهو مذكور بلفظه الدال عليه بالمطابقة قوله
لا حاجة الى قوله مذكور بلفظه لان مثل يوم الجمعة يوم طيب
وان فعل فيه فعل الا ان ذكره ليس من هذه الحيثية بل من حيث

الاخبار عنه بانه يوم طيب فما قصد اخراجه بقيد مذكور يخرج
بقيد الحيثية قوله اشارة الى قسمي المفعول فيه
فيه اشارة الى ان هذا القيد لا دخل له في الاحتراز كالحواشي بل هو للبيان
والتحقيق قوله مبهما كان الزمان او محدودا المشهور بين النحاة بل
الجمع عليه ان معنى المبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره سواء
كان معرفة او نكرة كحين والحين ووقت والوقت والمحدود ما له حد يحصره
معرفة او نكرة كيوم واليوم وسنة والسنة وهم بذا الذي المنا لكى
تجعل اليوم وامثاله من المبهمات وجعل المحدود هذه الاسماء اذا اضيف
كيوم الخميس والجمعة ونحوها وكانه وهم من الوقت المعين وهو غلط
قوله وفسر بالجهات الست سواء كانت معرفة او نكرة وهذا هو مذهب
الاكثر من المتقدمين وفي فيه تفاسير احدها ان المبهم من المكان
ما نكرة منها ويخرج منه خلفك وامامك مع انه منصوب على الظرفية
بلا خلاف ثانيها ان المبهم ما ليس محدودا وهو باطل ايضا لخروج
الفرسخ فانه محدود مع انه منصوب على الظرفية ثالثها انه الذي له اسم
باعتبار ما لم يدخل في مسماه كالفوق مثلا فان هذا الاسم يطلق
على هذا المكان مثلا بالاضافة الى التحت وكذا غيره من الجهات
ولا شك ان التحت غير داخل في مسمى الفوق ويندرج في هذا التفسير
عند ولدى لانه لا يطلق باعتبار ذات المكان بل باعتبار
المضاف اليه وهو ليس بداخل في مسماه فلا حاجة الى الحمل

والمص

والمص لما فسر بالجهات الست احتاج الى التفصي عنها فاجاب
بانها محمولة عليها بقيل قوله مما بعد دخلت فيما يقاربه من نحو نزلت
وسكنت قوله لانه لا يتم بدون الدار قول الفرق بين ضربت ودخلت
في غاية الاشكال فتامل قوله لا يصح ان يقول دخلت البلد الظاهر
انه لا فرق بين المثالين في الصحة وعدمها بل الصحة جارية فيهما
فالاصح ما اختاره بعض الائمة من ان دخلت فعل لازم وما بعده مفعول فيه
قوله والتفصيل فيه بعينه كما تقول في اختيار الرفع يوم الجمعة صمت فيه
والنصب ايوم الجمعة سرت فيه وتساويهما يوم الجمعة سار فيه عبد الله
ويوم الخميس سار فيه عمرو ووجوب النصب ان يوم الجمعة ان يوم
الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه قوله احتراز عن نحو
اعجبني التاديب فانه يصدق على التاديب انه فعل لاجله الا انه
غير مذكور قوله كما في ضربت زيدا اي اذا قال قائل ضربت زيدا
تاديبا فيقول اعجبني التاديب اي الذي حصل بسبب ضربك قوله
مذكور معه في ضربته تاديبا اي اذا قال قائل ضربت زيدا تاديبا
فيقول اعجبني التاديب فيصدق على التاديب انه فعل لاجله
فعل اعني الضرب وهو مذكور معه الا انه في تركيب اخر وظني
ان هذه مغالطة فان التاديب الذي هو محل النزاع ليس مذكورا
مع الضرب والتاديب المذكور معه مفعول له قوله ايراده معه
للعمل فيه اي يكون ذلك الفعل عاملا فيه اي في المفعول له قوله مخالف

خلافا اشارة الى ان ضرب خلافا فاعل انه مفعول مطلق قوله ادبته بالضرب بيان لكون ضربت بمعنى ادبت بالضرب قوله اوضربته ضرب تاديب اه بيان لكونه للنوع بعد ان ذكر امثلة كونه للتاكيد والتقدير ضربته ضربا مثل الضرب الذى للتاديب قوله وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم فان المجرور بحرف الجر كما عرفت يسميه المجرور مفعولا به بواسطة قوله ولم يكتف اه اى لم يقل دعا انما يجوز بدون ذكر الحذف ليكون الضمير راجعا الى تقدير اللام لانه اراد التنبيه على ان الحذف او التقدير متحد فى المعنى فاقام المظهر مقام المضمر ورد على من فرق بان التقدير هو الترك فى اللفظ والنية والحذف هو الترك فى اللفظ فقط قوله اى اتحد فاعل وفاعل عامله قال نجم الائمة وبعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذى يقوى فى ظنى وان كان الغالب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين عليه السلام فى نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمتحقق للسخط ابليس والمعطى للنظرة هو الله تعالى قوله الا بالاعتبار بان يعتبر ان الضرب اولا ثم اعتبر ثانيا التاديب لان سبب فى الخارج للتاديب قوله يشبه المصدر فان المصدر فعل لفاعل عامله ومقارن لعامله فى الوجود و يتعلق بالفعل بلا واسطة قوله واحترز عن نصبه اى عن نصب معه مع انه قائم مقام الفاعل وحقه الرفع قوله من ان اسناد الفعل

وكذا

وكذا ما هو بمعناه الى لازم النصب كما فى بعض الظروف كمع قوله فى الاكثر فان الاكثر فيها النصب فاذا وقعت موضعها استحق فيه الرفع جرت على حالها قوله لقد تقطع بينكم فان بينكم فاعل تقطع مع انه منصوب استصحابا لاكثر احواله وقيل ان الفاعل ضمير راجع الى مصدر الفعل ومن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل قوله وتحيل بين العير والنزوان اصل هذا المثال ان صخرا اخو الخنساء طعنه ابو الاعور الاسدى طعنة فى جنبه حولا حتى ملته امرأته وكان يكرمها فمر بها رجل وكانت ذات خلق وادراك فقال لها يباع الكفل فقالت نعم عما قليل فكان ذلك بسمعه صخر فقال اما والله لو قدرت لاقدمنك قبلى ثم قال لها ناولينى السيف هل تقله يدى فناولته فاذا هو لا يقله من الضعف فقال ابيات منها اهم بفعل الحزم لا استطيعه وقد حيل بين العير والنزوان اى بين المرء وما طلب قوله استوى الماء والخشبة اى تساوى وذلك انما اذا اغرز خشبة فى نهر فان نزل الماء بحيث ساوى راس الخشبة يقال استوى الماء والخشبة قوله لو ترك الناقة اى لو تركت مع ولدها فى مكان بلا مانع لرضعها قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة اختلفوا فى عامل المفعول معه على خمسة اقوال احدها ما ذكره الشارح وهو الحق وثانيها ما ذهب اليه الزجاج من انه منصوب باضمار فعل بعد الواو والاضمار خلاف الاصل وثالثها

مذهب الكوفيين وهو انه منصوب بالخلاف فيكون عامله
معنويا وهو مردود بان العامل المعنوى لا يحتاج اليه مع وجود
اللفظى ورابعها ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر من انه منصوب بنفس
الواو وهى ضعيفة العمل فلا تعمل مع وجود ما هو اقوى منها
وخامسها ما ذهب اليه الاخفش من انه منصوب كنصب الظرف
وذلك لان الواو لما اقيمت مقام المنصوب على الظرفية والواو
فى الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطى ما بعدها عارية كما اعطى
ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير وهو مردود بانه لو كان
كما ذكر لجاز النصب فى كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته قوله
فتناسب معنى المعية لان فى المعية زيادة اجتماع قوله اى جعل
جعل كان تامة وح ينصب مفعوله لفظا على التمييز او الحال قوله و
جاز اى لم يجب فان الجواز يطلق على ما يشمل الوجوب فلا ينتقض
بالمثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون
النصب فى العطف الذى هو الاصل اظهر وادل قوله حيث لا يحل
تعليل لوجوب العطف فان النصب يحتاج الى عمل العامل قوله بدون
اعادة الجار غير جائز يجوزه الكوفيون فى السعة والبصريون فى الضرورة
والمختار عندنا فى السعة كما سيتلى عليك قوله لا من حيث هو
فاعل او مفعول فان العالم فى قولك جاء زيد العالم مبين لهيئة
زيد لكن لا من حيث انه فاعل بل مطلقا حتى لو وقع مبتدأ او نحوه

قوله لوجوب العطف فيرد فيما في المصاحبة لان الاصل فى هذا الواو العطف ... المصاحبة وفى المثال المذكور

البيان

البيان مجازا قوله لكونه فى معنى الفاعل اذا كان مصاحبا للمخوف
انا وزيدا راكبا قوله او المفعول به اذا كان المفعول معه مشاركا
به فى وقوع الفعل عليه نحو كفاك وزيدا درهم فانهما قوله وابن
هؤلاء الا ية والمعنى ان اثرهؤلاء الكفار مقطوع ومستاصل عن الدنيا
فى حال دخولهم فى وقت الصباح وهو وقت نزول العذاب والظاهر
ان المراد بهم قوم لوط قوله مثال اللفظى الملفوظ حكما اه فيه رد على
ما فى الشرح المنسوب الى لم من ان هذا مثال الحال عن الفاعل المعنوى
ووجه عدم استحسانه ان ضمير الفعل ينتقل الى الظرف المستقر
فالضمير المستكن فاعل لفظى حكما عرفت فى اول الكتاب فى بحث زيد
معنوى لفظا غايته ان العامل فيه مقدر قوله فيها يفرق كل امر
حكيم اه فى هذا المثال يجوز ان فلا تغفل ان جعلنا امرا حالا
ويجوز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحالية من ضمير
الفاعل فى انزلناه وح ما ليس مما نحن فيه قوله فى حيز الاستفهام
لان الاستفهام فى حكم النفى لان جملة الاستفهام غير مثبتة
مثل النفى قوله او بعد الا الظاهر ان يقول او قبل الا لان وقوع الضمير
الى الحال البعيد وانما اشترط النقض لان الحال لا يكون بعد الا
اذا كان الاستثناء مفرغا والمفرغ لا يكون فى الموجب الا نادرا وفى هذا
المثال المصحح كون النكرة فى سياق النفى فلا يحتاج الى هذا التكلف
قوله او مقدما عليه الحال العلم قياس ما عرفت فى الخبر المقدم

على المبتدا النكرة قوله اى لم يمنعها من العراد خوفا من التقال بخلاف الرعاة فانهم اذا وردوها الماء حبلوها قطعا قطعا حتى تروى قوله على نغص قال فى الحاشية النغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل اى لم يتم مراده نقصانا قوله من العطش وهو ما حول الحوض والبئر من مبارك الابل قوله ولعل المراد به اى بالدخال قوله نعلته جهدك قال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة قوله وهى فى المعنى نكرة لان الاضافة فيها لفظية وهى فى تقدير الانفصال معنى فى التقدير حسن وجهه قوله ولم يكن الحال مشتركا اه فاما اذا كان صاحبها مشتركا بين معرفة ولا نكرة منقول نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة هذا والحق عندى جواز كون صاحبها نكرة بلا تخصيص لوروده كقولهم عليه مائة بيضا بلفظ الجمع وفى الحديث صلى رسول الله صلعم عليه وآله قاعدا وصلى وراءه رجال قياما وما اخترناه هو مذهب سيبويه قوله مثل زيد قائما كعمرو قاعدا اى فيما اذا كان العامل المعنوى دالا على حدثين فح يلزم ان يلى كل واحد منهما متعلقه فان العامل فى الحالين معنى التشبيه وهو يدل على حدثين حدث المشبه وحدث المشبه به لان التشبيه نسبة تستدعى طرفين والقيام تعلق بحدث المشبه فيجب ان يليه وهو زيد فيصح كونه عاملا فى الحالين قوله اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عاملها الذى

ضعف

ضعف ما عندنا الاخفش ايضا وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نكرة عنه اى المبتدا قوله الا ان الظرف يتقدم اه نحو قولهم اكل عام لك ثوب فثوب مبتدا ولك خبره وكل منصوب على الظرفية وعاملها ما في لك ونحو قوله تعالى كل يوم هو فى شان قوله هذا اذا لم يكن الحال زائدا جواز الوجهين قوله هو الاحتمال الثانى لان الاحتمال الاول يوجب المنافاة لان الظرف داخل فى العامل المعنوى وظنى انه جائز ويكون مؤولا بخلاف الظرف بمنزلة الاستثناء قوله ولا على المجرور اما اذا كان مرفوعا او منصوبا فالبصريون على الجواز والكوفيون على المنع الا اذا كان صاحبها مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل قوله الا كافة للناس فان كافة حال من الناس اى المعنى وما ارسلناك الا للناس حال كونهم كافة اى جميعا اى لم نرسلك الى طائفة معينة ردا على قول كفار العجم انه انما ارسل للعرب قوله حالا عن الكاف والمعنى وما ارسلناك الا مانعا للناس عما يضرهم قوله بجعلها مصدرا وكافة بمعنى كلا كفا قوله كاذبة بمعنى كذبا اى وما ارسلناك الا تكف كفا قوله والكل تكلف وتعسف اما الاول فلان تاء المبالغة مقصور على السماع واما الثانى فلا حاجة الى تقدير الموصوف واما الثالث فلعدم ثبوت مصدرية وايضا فان كافة غير مضافة لازمة للحالية بمعنى جميعا قوله شئ واحد اه توضيح الكلام ان المراد بالشئ الواحد هنا هو الطيب

والشيئان هما الشبرية والرطبية والاعتبار انما كونه مفضلا و
مفضلا عليه كان التفضيل يقتضيهما وقد تعلق كل واحد من
الشيئين متعلق فيجب ان يقع كل واحد من هذين الشيئين بعد
متعلقه والبسر تعلقت بالمشار اليه هذا اى بالتمر الذى
اشير اليه بلفظ هذا من حيث انه اى المشار اليه من حيث انه مفضل
وحيثية كونه مفضلا وان لم يكن معتبرا الا ان يضمر في اطيب
ضمير فيكون ذلك الضمير هو المفضل فلا يحتاج الى ذكر اسم الا
شارة الا انه لما كان الضمير بالنسبة الى الظ كالعدم اقيم المظهر
اعنى هذا مقام الضمير في كونه مفضلا كما كان الضمير مفضلا
لا انه قائم مقامه في الذكر و وجب ان يقع بعد هذا المفضل متعلقه
اعنى البسر والرطبية تعلقت بالمشار اليه من حيث انه مفضل
عليه والمفضل عليه هو ضمير منه فوقع بعد الضمير متعلقه اعنى
الرطبية **قوله** الا نجد اضمارا في اطيب لانه يجب ان يكون في
افعل التفضيل ضمير يرجع الى المفضل كما تقول زيد احسن من عمرو
قوله قال الرضى اه الغرض من نقل هذا الكلام تقوية ما سبق من قوله
لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر اه وتمهيد ما سيأتى من قول
الرضى ومع هذا فلا ادرى باسا اه ونظيرهما لقول امير المؤمنين
على عليه السلم في الجار والله لابن ابي طالب انس بالموت من الطفل بثدى
امه ان وقعت ان مصدرية اى فصح وقوعها **قوله** لقوة الاسمية

اه الا ان الاسمية تابى عن وقوعها حالا الا في الدلالة لدلالتها على الثبوت
والدوام خرجت عما هو الاصل في الحال وهو الانتقال وعدم الثبوت
فصارت قوية الاستقلال فناسبها زيادة الربط **قوله** في الحال
المنتقلة وهى التى لا يثبت صاحبها عليها لانك راكبا في قولك
جاء زيد راكبا **قوله** قوة الربط اى متشابهها **قوله** لفظا و
معنى اما لفظا فبالحركات واما معنى فلوقوعه مشتركا ومختصا
كاسم الفاعل **قوله** الى الحال لغة اعنى زمان التكلم بخلاف الحال
النحوى الذى هو ما يبين الهيئة فان المقارن لعامل وهو قد يكون
ماضيا و قد يكون حال التكلم و قد يكون استقبالا ولفظ
قد انما تقرب الماضى الى حال التكلم حقيقة **قوله** الواقع حالا اى
حالا نحويا **قوله** صدور الفعل كما اذا كان الحال حالا عن الفاعل
قوله او وقوعه عليه كما اذا كان حالا عن المفعول **قوله** تجوزا
للدلالة اى ليدل الماضى الواقع حالا تجوزا اى مجازا فان
قد حقيقة موضوعة لتقريب الماضى الى حال التكلم لا الحال
النحوى **قوله** انما هو بالنسبة الى زمان العامل فانك اذا قلت
جاءنى زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة
الى المجئ متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها و
اذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجئ لكنه تادية دوا ما
وهذا التحقيق للفاضل الشريف به تحل الشبهة المشهورة **قوله** جملة

[illegible]

دعائية اى جابرو كم ضيق الله صدوه وهم فالجملة الثانية دعائية
فلا يكون خبر الماعرفت قوله لا ستمرار النفي فان النفي عدم وهو لا يحتاج
الى موجد بخلاف الاثبات فان اثباته فى كل وقت يحتاج الى
موجد فلا يستمر الى زمان الحال فيحتاج الى قيد المقرب قوله
مطلقا اى سواء كان مفردا او جملة قوله احقفت الامر اذا كان
مفتوح الهمزة قوله احقفت الامر اذا كان مضموم الهمزة او بعض ائمته
معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون لا حق معينا ان المحقق والاثبات
ولا حق بجر امعنى وهو المحقق قوله اى محققا ابوه دفع لما ذكره
الرضى من انه لا معنى لقولك تيقنت الا بحال كونه عطوفا نعم
يصح ان يكون المعنى اعلم عطوفا لكن عطوفا ح معقول ثان لا حالا
وبيان دفعه ان احقه فى تقدير لحق ابوه بحذف المضاف
لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا اثبته وانما
وجب حذف العامل هنا لان الجملة السابقة تدل على عاملها
فاستغنى بذلك عن اظهاره اذ لو ذكر لذكر عين ما دلت
عليه الجملة السابقة قوله للناس رسولا فرسولا تاكيد للكاف
لا للجملة قوله التميز اى المميز باب اطلاق المصدر على اسم الفاعل
قوله اى الاسم احذوه به عن نحو فعلت اى قتلت قوله لكن المطلق
اه تعريض بالرضى حيث قال ان لفظ المستقر يدل على الثابت
مطلقا قوله غير مستقر بحسب الوضع فان المعين وضعت لعين

واحدة

واحدة معينة ثم وضعت بوضع اخر لعين اخرى فالموضوع معين
باعتبار كل وضع والابهام انما نشاء من تعدد الموضوع له قوله
اما موضوعا ه هذا الترديد اشارة الى الخلاف وقد سبق فى اول
الكتاب ما اخترناه من المذهبين قوله من تعدد الموضوع له
اذا كان موضوعا للمفهوم الكلى من حيث انه موضوع له فان الابهام
وان وقع فى الموضوع له اى تلك الجزئيات مثلا فلا يعلم ايها
المراد عند اطلاق اللفظ لكن لا من حيث ان اللفظ موضوع لها
فانك قد عرفت انه باعتبار كل وضع حصل معنى معين بل الابهام
عرض له بحسب الاستعمال قوله ولا من حيث وضعه هذا فى نفسه
راجع الى الوزن قوله نحو طاب زيد اذ لا ابهام فى طاب ولا
فى ذات زيد وانما ابهم هو الامر المتعلق فان معناه طاب
امر من اموره ثم تفسير ذلك الامر بقوله نفسا قوله اى فى غالب المواد
يعنى كون ذلك المفرد مقدارا فى غالب المواد والا فقد يكون
غير مقدار نحو خاتم فضة قوله اى رفع الابهام مطلقا اى كائنا
عن مفرد سواء كان مقدارا ام غير والغرض بيان حاصل معنى
قوله فى ضمن علة جعل ظرفية العدد المقدار من قبيل الظرفية
الخاص للعام قوله قفيزان برا القفيز مكيال ثمانية مكاييل
والكوك كالتنور مكيال تسع صاعا ونصفا قوله على الامثلة الثلثة
اى اقسام غير العدد اربعة فقد مثل الثلثة منها وترك

مثال الذراع قوله لم يستوف المقادير فان من جملتها الذراع
ولم يذكره وكون بعضها موازن حيث ذكر له مثالين لان الا
سم تم في احدهما بالتنوين وفي الاخر بالنون قوله مع التنوين او
وانما استحالت الاضافة مع هذه الامور لان الاسم انما تلبس باحدها
صار تاما والاضافة دليل ان الاسم ناقص يحتاج في تمام معناه الى
المضاف اليه قوله عندي الراقود قال في القاموس الراقود الدن الكبير
او الطويل الاسفل يسيع داخله بالقار قوله وهو ما تثنيته جواره
اي في اطلاق اسم الكل عليهما قوله رجل وفرس قائمة وان كان اسم
جنس افراد ابالا ان اطلاقه على افراده على سبيل البدلية فقط
قوله بالخصوصيات الكلية او الشخصية فبالاول دخلت الانواع وبالثاني
دخلت الاعداد قوله مجاز يعني ان اطلاق الجمع على الافراد على ما فوق
الواحد حتى يشمل المثنى مجاز فان حقيقة الجمع لا يتناول المثنى الا ان يراد
الجمع اللغوي قوله او المعنى على المعنى الاول كان ناقصة وعلى الثاني تامة
وهو الفارق بينهما قوله عشرك اي العشرين التي لك قوله وعشري رمضان
اي عشرينه يعني يوم العشرين منه او اراد عشرين اه قيل لما كان التمييز نكرة
ورمضان معرفة فلا التباس الا على تقدير ان لا يكون علما قوله و
لقصود تعيين المقدار اه فاذا قصد طلب التمييز لم يحتج الى نصبه الذي كان
صاحبه قوله كان الظ ان يقول اه لان الابهام الذي يرتفع بالتمييز ليس
الا في الذات المقدرة التي هي طرف النسبة قوله حسبك زيد رجلا

اى

اى يكفيك زيد حين كونه رجلا قوله خاص بالمنتصب عنه وفيه اه
التمييز عند الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى يعني التمييز بسبب قيام ذلك الاسم
مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد
ولمتعلقه فلا يكون هو لاب قوله يجب المعنى حتى يكون طاب زيد فوزيد طيب
وارد عليه واما يجب اللفظ فهو معطوف على بالابهة قوله فالنفس عين
لان المراد بها هنا ذات الشيء قوله على ان يكون الضمير فيه متعينا باعتبار
الرجوع الى شخص معلوم قوله اي حينه نادرا وهذا القول انما يقال
للتعجب اي الحيز الصادر من الممدوح ليس مما صدر عنه بل هو من صنع الله
اي بعد ما صدر عن الممدوح من حينه قوله بعد ما لم يكن نصا الفرض من هذا
دفع ما اورد عليه بالنقض بطاب زيد نفسا فان التمييز فيه لم يصح
جعله لما انتصب عنه ولا يصح لمتعلقه وبعد هذا التقييد اندفع هذا الاعتراض
يصح جعله لما انتصب عنه التمييز زيد في طاب زيد نفسا مجازا باعتبار
سبب لنسبة حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه فالناصب حقيقة هو
الفعل او شبهه قوله يرفع الابهام عنه غير صالحة فانه انما يرفع التمييز
عن تلك الذات المقدرة المنسوبة اليه قوله اي فيما جاء وه لما كان
الظ ارجاع الضمير الى الضمير المذكورين فيفهم حكم ما كان نصا في المنتصب
عنه تكلف لمرجع الضمير حتى يتمله قوله وابقى المصنف اه في هذا الفرض يحتمل الا
حيث قال وانا لا ارى بين التمييز والحال هنا فرقا لان معنى التمييز ما احسن
فروسيته فلا مدحت في غير حال الفروسية الا بها وهذا معنى المنفاد من جعله حالا

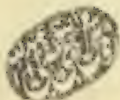
قوله لما نصب القرينة الدالة على ان الظاهر غير مراد قوله متعلقات الاناء من خل
او عسل او ماء او لبن قوله غير قادح في الفصل اذ مبناه على الظاهر
الذي يقبله العقل السليم قوله لغير المحتاج الى التعريف اي تعريف
مطلق الاستثناء وهو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما
قبلها نفيا واثباتا اذا عرفت هذا فقول بعضهم ان المستثنى مشترك
لفظي بين قسميه فهما حقيقتان مختلفتان وجمعهما في تعريف
واحد غير ممكن فلذا لم يعرفها المص فاسد فان الحقائق المختلفة
يجوز تعريفها باعتبار امر مشترك قوله هو المخرج الخ وهنا شبهة
مشهورة وهو انك اذا قلت قام القوم الا زيدا فلا شك انك
اثبت القيام للقوم الذين من جملتهم زيد وقولك الا زيدا نفي
الحكم القيام عنه وهو تناقض ودفع بوجوه احدها ان زيدا
غير داخل في القوم بل القوم عام مخصوص بمعنى ان المتكلم اراد
بالقوم جماعة ليس منهم زيد وقوله الا زيدا قرينة للسامع
على مراد المتكلم وثانيها ان المستثنى والمستثنى منه والا الاستثناء
بمنزلة اسم واحد فقولك له علي عشرة الا واحد بمعنى له علي تسعة فلا
دخول ولا اخراج وثالثها وهو الحق في الجواب ان المراد با
القوم مثلا معناه الجمعي ثم اخرج بالاستثناء منه زيد لكن
الاسناد بعد الاخراج وبيانه ان قولك قام القوم المخرج منهم
زيد جاءوا وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تاخر عنه

لفظا

لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها
الفعل وهذا يقتضي حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا
تناقض ورابعها انه داخل فيه من حيث الافراد واللفظ وخارج
عنه في التركيب والحكم لان الاستثناء بيان تغيير كلام المتكلم
التغيير يتوقف حكم صدره على اخره كما في ضربت زيدا رأسه فلا
تناقض لاختلاف الجهة قوله في كلام موجب وانما وجب النصب
لان جعله بدلا يفضي الى الكذب عند سقوط المبدل منه
يظهر من قولك جاءني الا زيدا اي جاءني كل احد قوله لان
الكلام تعليل لقوله ولا حاجة بدليل قوله او كان بعد عدا و
خلا لان النصب بعدهما على المفعولية قوله لانه شبه الضمير راجع
الى المستثنى قوله اذ له نسبتان اي المستثنى نسبة الى ما نسب اليه
الفعل او شبهه لان الفعل او شبهه نسب الى المستثنى منه وجوده
والمستثنى فالمستثنى جزء مما اسند اليه فالنسبة هي الجزئية ويجوز
ان يكون معنى العبارة ان الفعل وشبهه اسند الى المستثنى منه
والمستثنى فرد من افراده فالنسبة هي الفردية واما صح ولا عمل
في الكل ناسب ان يعمل في الجزء الا ان هذا الجزء لما وقع بعد تمام الكلام
شابه المفعول فعمل فيه العمل المخالف لما قبله واعلم ان ما ذكره المص
هو احد المذاهب بقيت مذاهب اخرى احدها ما ذهب اليه
الكسائي وهو ان عامل النصب ان مقدرة بعد الا تحذف وثانيها

فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وثانيها
ما ذهب اليه الفراء وهو ان الا مركبة من ان ولا العاطفة حذفت
النون الثانية من ان وادغمت الاولى في لام لا فاذا انتصب
الاسم بعدها فبان واذا اتبع ما قبلها في الاعراب فبلا
العاطفة وثالثها ما ذهب اليه المص في الايضاح وهو ان العامل
فيه المستثنى بواسطة الا فان الا ندرة ما لا يكون هناك فعل ولا معنا
نحو القوم الا زيدا اخوتك ورابعها وهو الذي اليه ذهب ان عامل
النصب الا من غير حاجة الى شيء معها لانها حرف مختص بالاسماء
وغير منزلة منها منزلة الجزء فهو كحرف الجر ورد المذاهب
السابقة يفضي الى التطويل فما ننقطع مطلقا سواء كان في كلام
موجب او غيره وسواء كان قبل اسم يصح حذفه ام لا قوله فمن رحم
هو المرحوم وقال بعضهم لا عاصم بمعنى لا معصوم وقال السيرافي الا
من رحم الراحم اي الله تعالى الا الراحم وقال بعضهم المضاف مقدر
اما رحمة من رحم او مكان من رحم ومعناه لا عاصم اليوم من الطوفان
الا مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة وعلى جميع
هذه التقادير فالاستثناء متصل قوله ام الباب لانها موضوعة
للاستثناء وما عداها موضوع لمعان اخر من المغايرة و
الظرفية والمجاوزة ونحوها استعملت في الاستثناء لنوع من
المناسبة قوله اولى اسم الفاعل لدلالة الفعل على صاحبه قوله

اولى



كونه
اولى اسم الفاعل بعض مطلق لان الكل مشتمل على ابعاضه فلا
في ضمن الكل قوله عد النحاة اي تجاوز الى جي زيدا وحاصله انه لم
يجئ ولا يتصرف فيها اي بان تثنى وتجمع كما في غيرها الا الا استثناء
وههنا فائدة تناسب المقام وهي ان سبب قراءة سيبويه النحو
انه جاء الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله عليه السلم
ليس من اصحابي احد الا ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء
فقال سيبويه ليس ابو الدرداء فصاح حماد لحنت يا سيبويه انما
هذا استثناء فقال والله لاطلبن علما لا يلحنني معه احد ثم مضى
لزم الاخفش وغيره كذا قال ابن هشام واما انا فقد رايت
بالاسانيد الكثيرة الى ابن هشام الخضراوي ان سبب قراءة سيبويه
رجل — النحو انه جاء الى حماد بن سلمة فقال له ما تقول في رعف بالصلوة
بضم العين فقال لحنت يا سيبويه انما هو رعف بكسر العين
فمضى ولزم الخليل قوله على البدلية اي بدل البعض من الكل و
صح مع انتفاء الضمير الراجع الى المبدل منه الذي هو شرط
بدل البعض لان الاستثناء المتصل يغني غناء الضمير لانه يفيد
ان المستثنى بعض من المستثنى منه قوله الا اذا كان المستثنى منه
غير مذكور واعلم انه باعراب المستثنى منه لانك قد عرفت ان المنفي
اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والا والمستثنى واعراب المستثنى
بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في

حيز الفضلات فاعطى ما هو حقه من الاعراب لانتفاء
الجزء الاول لكنا افادتهم الاتمام قوله ليفيد فايدة صحيحة اى ليفيد
الكلام قوله نحو قولك كل حيوان اه قال الفاضل المحشى هذا مثال
لما يصح فيه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه اذ لا نفى فيه ذلك لا يصح
حذف المستثنى منه وتسليط عامله على ما بعد الا والتمساح
حيوان عظيم من حيوانات البحر قوله لان نفى النفى اثبات هذا
بحسب العرف قوله على جميع الصفات وهو ممتنع لان منها الصفات
المتناقضة كالقيام والقعود قوله عملا بالحقيقة اعنى حمل المنفى
بلا كما عرفت سابقا قوله صفة غير السيئة كالعلم والكرم
والشجاعة ونحوها قوله لا تزاد اتفاقا اى حتى من الاخفش الذى
جوز زيادتها فى الايجاب فانه جوزه فى غير من الاستغراقية
نحو قد كان من مطر وذلك ان فايدة من هذه التنصيص على
كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها لاحتمل احتمالا مرجوحا
ان يكون معنى ما جاءنى رجل ما جاءنى رجل واحد بل
جاءنى اثنان او اكثر فهى لتاكيد ما استفيد من النكرة
من الاستغراق وذلك ان النكرة كانت فى الظاهر فى الاستغراق
لكنها كانت تحتمل غير ذلك اذا عرفت هذه الفائدة ظهر لك
وجه عدم جواز زيادة من هذه فى الاثبات قوله لتاكيد النفى
اى النفى مجرورها وان لم تباشره نحو ما جاءنى من رجل ولا امرأة

يجب [illegible] هذا المستثنى [illegible] الفضلات

كما عرفت قوله لان فتحة اه هذه الجملة الاعتراضية لدفع ما يقال
انما ابدل لعمرو من لفظ احد يجب ان يكون مفتوحا مثله
لا منصوبا قوله لا حقيقة اذ لم يكن اه ذهب بعض النحاة الى
ان العامل فى العطف والبدل مقدر بقرينة السابق وفى سائر
التوابع العامل فى المتبوع بحكم الانسحاب منسحب على التابع
وبعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فاشار الى الله
فائدة تناسب هذا المبحث اعلم انه قد اشتهر هذا الشعر بالاشكال
بين ارباب هذا الفن حتى صار من المصابيح وهو ما تابع لم
يتبع متبوعه قوله فى لفظه ومحله يا اذا ثبت قوله ما اذا تعلم
غير علم ثابت حاولت فى اثباته حتى ثبت برفع غير وحل
اشكال ان غير تابعة لعلم ولم تتبع لفظه وهو ظاهر ولا محله اعنى
النصب على انه خبر لما بل تتبع محله البعيد اعنى الرفع على انه خبر
المبتدا فى الاصل فالمراد بالمحل الواقع فى النظم هو المحل القريب
حملا للالفاظ على المتبادر منها قوله اى برده الله يعنى ان
فاعل حاشا ضمير الله تعالى من غير سبق ذكر لتعينه
على التفصيل المذكور من وجوب النصب فى المستثنى من الموجب
والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البدل فى غير الموجب
التام والاعراب على حسب العوامل فى الناقص قوله انتقل
اعرابها لان الاعراب حقيقة للمضاف اليه لدلالتها على ذات مبهمة

لكونها بمعنى المغاير تقول مررت برجل غير زيد اى مغاير
قوله فوجب اى واقعة بعد متعدد ان يكونها موصوفها وهذا الوجوب مفهوم من تعبير قول المص تابع فان وقوع شيء بعد
شيء يستلزم وجود الشيء الثانى لفظا وانما اشترط ان يكون
مذكورا ليكون اظهر فى كونها صفة بخلاف غيرنا فانها لما كانت
مستغرقة فى الوصف جاز تقدير موصوفها وغاية تفسير
الجمع بالمتعدد ليدخل فيه مثل قوم ورهط فى المستثنى قوله
كل رجل الا زيد لجاءنى فانه واعلم ان خروج مثل هذين المثالين
عن هذه الضابطة بقوله غير محصور بناء على ان المراد بالجمع
المتعدد كما مر به الا فلو ابقى على ظاهره لخرجا به قوله لتعذر الاستثنا
عند وجودها اذ المتصل يلزم دخوله قطعا والمنقطع يلزم عدم
دخوله قطعا والجمع المنكور غير المحصور يقينا ولجماعة غير معينة
ولا يجزم فيها الا يقينا والمستثنى ولا بعدمه فيتعذر فيه كلا
النوعين من الاستثنا قوله ما جاءنى مائة رجل الا زيد
ووجه التعذر عدم تيقن دخوله فى المائة وعدم تيقن عدم
دخوله فيها قوله الا واحد والا رجلا والا حمارا فالاول من
المستثنى المتصل والثالث المنقطع قوله تيقن هو قيد للدخول
اى الدخول المتيقن الذى هو شرط صحة الاستثناء معدوم
قوله الا الفرقدان وهما نجمان قريبان من القطب يدوران
ومثل هذا الشعر قوله عليه السلام الناس كلهم هالكون الا العالمون

والعالمون

والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم
هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم قوله والا
وجب ان يقال الا لانه مستثنى متام من كلام موجب قوله مكان
زيد هذا الكلام اشارة الى نيابة معنوية وهى بيان معنى هذا
التركيب اى ان معناه القوم جاؤنى بدل زيد اى عوض عنه
والى نيابة لفظية نبه عليها بجمع الائمة وهو ان سوى فى الاصل
صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى مكانا سوى اى
مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر
عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط قوله ولم يبق
سوى العدوان اه سوى فاعل يبق لم يظهر اعرابه لوجود
الالف وهذا من ابيات الحماسة واوله فلما صرح الشر فامسى
وهو عريان ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا اى ظاهر دناهم اى جزيناهم
عدوا نا كما جزانا ومشى كانت تدين تدان قوله وزعم الاخفش
ان سوى هذه الملحقة بيانى الضب فى آخرها قوله اى لان
كنت منطلقا فان هنا مصدرية والتقدير لاجل انطلاقك
انطلقت قوله قياسا على ما تقرر من ان حذف حرف
الجر من ان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة قياسيا
ومن غيرهما سماعى قوله ثم حذف كان بدلالة ان المصدرية
فانه تستدعى الفعل وان دليل على الخاص فقد العام

اى جزيناهم

خبر كان واخواتها

المنصوب بلا التي لنفي الجنس

قوله وابد للضمير لعدم ما يتصل به وهو كان قوله وافهمت
اه وذلك لقرب المخرج قوله فالتقدير ان كنت منطلقا على تقدير
الكسر يكون للشرط قوله اذ لا لام فيه للاعرفية من انها لا تخذ
قياسا الامن ان وان قوله صفة الجنس وحكمه تقدير لفظ
الحكم لبيان صفة الجنس قوله ولا يبعد ان يقال رتبنا سبق
من ان غير منها اقل قوله في حد سيما مطلقا اى سواء كان
مبنيا او منصوبا قوله احوال مترادفة سميت بهذا الاسم لتخالف
صاحبها كانها ترادفت عليه وركبته قوله اى يليها نكرة
اه تفصيل للاجمال الواقع في قول المصنف فان كان مفردا اه فانه
شامل للمفردة المعرفة والمفصول بينه وبينها مع ان حكمها كان مبنيا في
الرفع والتكرير وقوله ليترتب على تفصيل العبارة الجملة بقوله اى يليها
قوله اه لان الاضافة الى المفرد على سبيل منع الخلو لا منع الجمع لانه يجوز
ان يكون معرفة ومفصولا قوله فلا امتناع اه لان الجنس يقتضي
التعدد ولا يتصور في مثل هذه المعارف قوله لا بعينه اى
لا يلزم اعادة فالثاني الاسم السابق بل لو ثبت بغيره ايضا جاز
كما في لا زيد في الدار ولا عمرو فان عمرو غير زيد قوله لا اشتهاره
ولقوله عليه السلام اقضاكم على قوله لا حول ولا قوة الا بالله روى
عن امير المؤمنين على عليه السلام ان معناه لا حول عن المعاصي
ولا قوة على الطاعات الا بالله قوله تزيد عليها الا انك اذا

قال في ح ... [illegible] ... عن المعاصي الا بعصمة الله ولا قوة على الطاعات الا بتوفيق الله ... ح

فنحها

فنحها يحتمل ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس وان تكون
في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا رفعهما يحتمل ان يكون
لا في الموضعين بمعنى ليس وان تكون الاولى بمعنى ليس والثانية
زائدة واذا فتحت الاول ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع
محمولا على موضع اسم لا للتبرئة ولا زائدة وان يكون بمعنى ليس
ورفعه على اسمه الى غير ذلك من الوجوه التي ستطلع عليها في
اثناء تفصيل الوجوه وجوز الامران وهما كونه من قبيل عطف
المفرد على المفرد او الجملة على الجملة قوله وضعف الضعف هو مختار الائمة
الرضى قوله اى تاثيرها لما كان العمل في اصطلاح لا يطلق الا
في المعرب وعدم التغير جاز ايضا في معمولها المبني حمل العمل
على معناه اللغوي اى التاثير قوله واما العرض وعرفوه بانه
طلب الشيء ولم يكن ذلك الشيء مطلوبا للطالب قوله من حروف
الافعال اى الحروف التي مدخولها افعال قوله حيث لا يجب
ولو كان صريحا كان المقام مقام لعل قوله الا رجلا اه لخرج
يدل على تحصيله تثبيت الحصول بالكسر التي تحصل ثواب المعلق
والتقدير تثبيت تفعل كذا قوله يغني عن الاول فانه اذا ولا
لا يكون الا اولا وفيه لطافة قوله لمكان الاتحاد اى الاتحا
ذاتا والاتصال لفظا وتوجه النفي اليه فان المنفي قولك لا
رجل ظريف هو الظرافة للرجل فكان لا دخلت عليه قوله

انه المذكور اى فان المبنى لك بالاضافة هو اسم لا المذكور سابقا
قوله ويبنى على الفتح اى الثانى نظرا الى كونه نكرة لفظا ويجوز
فيه الاعراب رفعا او نصبا وذلك لانك لما وصفته صار مع موصوفه
كانه وصف الاول قوله على لفظه من حيث ان فتحه يشبه النصب
فى العروض والاطراد قوله او محل القريب لانها تعمل عمل ان فمحل
اسمها المبنى نصب قوله وجب رفعه لانه ان جعل مستقلا وجب رفعه وان جعل تبعا وجب الرفع ايضا لان النصب فى قولك
لا رجل ولا امرأة انما كان لاجل الحركة البنائية حركة الاعراب
فجعل المعطوف كان حرف النفى باشره وهو انما باشره حرف
النفى وهو معرفة لم يكن الا مرفوعا فهو انما كان تابعا اولى قوله
لطفة الفصل لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف
واحد قوله فى قول الشاعر وهو الفرزدق فى مدح عبد الملك
بن حرجان وقوله ارتدى وتأزر اى جعل المجد رداءه وازاره
وهو كناية عن شدة اهتمامه قوله فى جواب اراد به الاسماء
الستة فان اللام المحذوفة منها لا تعاد الا حالة الاضافة
قوله من نحو غلامين اراد به المثنى والمجموع قوله حين يضاف
كذا فى اكثر النسخ المصححة وفى بعضها حين لا يضاف بزيادة
لفظة لا فعلى الاول الفرق بين التوجيهين ما سيلقى عليك قوله
باظهار اللام التى للسببية وهو علة عدم الاضافة قوله من حيث

هو مضاف لان الاختصاص ليس معنى الاب مثلا بل معناه
الذات المتصفة بالابوة لكنها معناه من حيث كونه مضافا
قوله وهو الاختصاص بيانه ان اصل معنى المضاف الذى هو
ابوك اصله لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف
اللام واضيف صار المضاف معرفة ففى ابوك تخصيص اصلى وفى
تعريف حادث بالاضافة واب لك لتشاركه ابوك فى التخصيص الذى
هو اصل معناه قوله والمعنى الفرق بينه وبين الاول ان الاول
اعتبر فيه ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال
اعتبار الاضافة باللام بوجود اللام مشارك المضاف المقدر
فيه اللام وهذا المعنى اعتبر فيه انه فى صورة المضاف وانه لهذا
الاعتبار مشارك له قوله لمرجح صلة الثبوت قوله فى النفى قال
بعض الائمة ان ما وليس لنفى الحال عند النحاة وقيل هما لمطلق
النفى وهو الحق قوله بل هما مبتدأ وخبر لانهما الاختصاص بقبيل
واحد وهو الاسم اعم منه لجواز تحقق علامة الشئ بدون ذاته
قوله بحسبك درهم فان حسب فى محل التعريف المضاف
اليه المذكور مع انه مجرور وذلك لمشابهته المضاف اليه
قوله وكذا معطوف على قوله مثل قوله اى ملفوظا كان بربه
ان المصدر بمعنى اسم المفعول خبر كان المحذوفة ردا على الرضى
حيث ذهب الى انه حال وذلك لان وقوع المصدر حالا

[illegible]

سماعي لا قياسي قوله مستلحقا يعني اريد بالتجريد الانسلاخ فلا
يرد ان المعنى على القلب وهو انه مجرد عن تنوينه قوله في المتن في المتن
في قوله هي معنوية ولفظية بعد قوله فالتقدير اه قوله علامتها
ان يكون اه قد ر هذا لتصحيح الحمل فانه لا يصح المعنوية كون المضاف
لان حقيقة الاضافة نسبة الشيء الى شيء بواسطة حرف الجر تقديرا
مع ايرادها معنى فالحمل عليه الكون قوله على التقديرين ممتنعة لعدم
افادة التعريف والتخصيص فيها قوله كل رجل وكل واحد فان الاضافة
فيهما لامية لافادة الاختصاص اي اختصاص العموم والشمول
المفهوم من لفظ كل بالمضاف اليه اعني الرجل ولم يسمع في مثله تقدير
اللام وبعضهم تكلف لتصحيح اضافة كل الى رجل بان كلا احاطة جزء
كلي اضيف هو اليه واضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن يمتنع
اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد مثلا والا
لزم فك كل عن الاضافة وذلك لا يجوز ورد بان كلا للاحاطة و
الجزئي والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر في المنطق
فتصحيح اضافة الجزئي الى الكلي مما لا يجدي في تصحيح اضافة كل الى
الجزء والى الافراد قوله لان الهيئة التركيبية بيانه انك اذا قلت غلام
زيد يراد به وصفا غلام له خصوصية بزيد اما بكونه اعظم
غلمانه او اشهر بكونه غلاما ما له او معهودا بينك وبين مخاطبك
بحسب الخارج او الذهن فحينئذ تعين علامه لغير معين على خلاف

وضع الاضافة قوله كما لا يخفى فان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا
يستلزم معهودية الفعل وتعريفه قوله ولقد امر اه فان المراد
لئيم غير معين والا لما في مقام المدح والاستغراق غير ممكن و
القرينة على ارادة وقوع الجملة وصفا مع انه يمكن اجزاء قضيت
ثم قلت لا يعنيني و ثم حرف عطف والتاء للتانيث اللفظ كذا قوله
هذا الحكم وهو كسب التعريف من المضاف اليه قوله في نحو غير مثل
شبه ونظير وسوى قوله لتوغلها في الابهام فان مماثلة زيد في صفة
لا تختص بذات وكذا مغايرته فانه يشمل كلها في الوجود قوله تحصيلا
للحاصل قال النجم الائمة وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء التعريف
اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا قوله بل فيهما زوال تعريف
والحاصل ان العلمية وضع ثان للكلمة فاذا زالت ما اقتضاه الوضع الاول
وعلى ما لم يكن الاضافة وضعا ثانيا لم يزل مقتضى الوضع الاول فلو
اضيفت المعرفة الى المعرفة لاجتمع تعريفان قوله قال ذو الرمة
كتب في الحاشية قال ذو الرمة ايا ظبية الوعساء بين جلاجل
وبين النقا ءانت ام ام سالم
هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم
او يكشف العمى عن المعيد الذي هو في محل عن حال سلمى والاثا
في جمع اثفية وهو واحد من الاحجار الثلاثة التي ينصب القدر
عليها والبلا قع جمع بلقع اي الخالي قوله في تقدير الانفصال
اي ما هو مجرور في اللفظ مرفوع في المعنى او منصوب قوله حواشيه

فانه لما كان غير منصرف لم يكن فيه تنوينا حقيقة تسقط الاضافة
الا انه في حكم اسم المنون حيث انه قابل له لولم يمنعه منه مانع
قوله لا دخل في ذالك فان جواز المثال الاول وامتناع المثال
الثالث مبنيان على انتفاء التعريف والامثلة الاتية مبنية
على افادة التخفيف قوله كان الاسبك لان ما هو متفرع عليه اعني
التخفيف مذكور صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه
مذكور ضمنا قوله لكثرة لو لحقه من مخالفة الفراء فيه والاستدلال
عليه قوله شوب مصادرة لان اثبات المطلوب قوله بادخال
رب لانها لا تدخل الا على النكرات وجوزه بعضهم استنادا الى
ان الضمير الراجع الى النكرة في حكمها قوله وفيه وجهان اخران
اما وجه قبح الرفع فلخلو الصفة عن ضمير موصوفها واما النصب
ففيه تكلف حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب قوله فانه قد
اه يعني ان اللام لا تحذف من المفعول له الا اذا اتحد فاعله
فاعل المفعول وههنا قد اختلف فان الحامل هو النحوي في
الجايز المسئلة المذكورة فاول الحمل بالمحمولية ليكون راجعا
الى المسئلة قوله على تقدير الاول من التقديرين الحاصلين على
تقدير كونه ردا لاستدلال الفراء قوله معنى اخر فان معنى الاول
هو هو ومعنى الثالث هو لا او فيما او منه قوله صلى في مسجد الوقت
الجامع وذالك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع

لابطال دليل الخصم وابطال الموقوف على اثبات المطلوب

الناس

١٣٧

للناس في مسجده للصلوة فاضافته مثلها في قولهم سيف شجاع
قوله وثانيهما وحاصل هذا الوجه ان اضافة المسجد الى الجامع من
قبيل اضافة العام الى الخاص قوله الساعة الاولى وهي اول
ساعة بعد زوال الشمس قوله الحبة الحمقاء لانها تنبت في مجاري
السيول ومواطئ الاقدام فيحطمها الزوال قوله هو جانب الضمير
راجع الى الجانب اي الجانب جانبه لانه يكون ح الجانب جزء
من المكان والمكان واقع في جانب الغربي والمفهوم ان الجانب
جزء وجانب من نفس الغربي الا اذا تكلفنا وقلنا ان المكان
المقدر هو نفس الجانب فهما شئ واحد وجزء من الغربي الذي
هو الكل فيستقيم ح قوله قطيفة جرد القطيفة كساء لحمل فيها
ومعنى قطيفة جرد قطيفة متعرية عن الحمل اي ذهب حملها
من كثرة اخلاقها قوله لعدم جواز الفراء اضافة احد المترادفين
الى الاخر وتبعه نجم الائمة وهو الحق عندي لوروده في كلام
لكا امير المؤمنين علي عليه السلم كثيرا لكن ان يكون لفظ المضاف بشرطه
اليا اشهر من لفظ المضاف ليحصل به البيان قوله سواء افاده
اشارة الى ان لفظ تخصيص الواقع في عبارة المصنفين بمعنى التخصيص
المقابل للتعريف حتى يخرج منه التعريف بل هو من الخصوص
فيشمل المثالين كليهما قوله ففيه خفاء لان الشئ عند جماعة
يشمل الموجود الخارجي والذهني والعيني كذالك فلا عموم ح

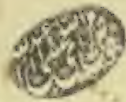
ويزول الخفاء بما ذهب اليه اخرون من ان الشئ بمعنى الموجود
فى الخارج والعين بمعنى الذات شامل له وللمعدوم فيه كا
لطبايع الكلية قوله وسعيد كرز الكرز الجوالق وهو لقب يشعر
بالذم اى ان بطنه مفتوحة مثله قوله وهو فى عرف النحاة
لان بحثهم عن اواخر الكلم وعند الصرفيين ما سلم اوله ووسطه
واخره من حروف العلة قوله لعدا السكوت نحو وصول نحو
قوله حقيقة او حكما حقيقة ككاف التشبيه وواوه وفائه
او حكما كالضمير فى اكرمتك والياء فى غلامى فانها لانه
فى حكم ابتدائها قوله بغيره اى المنصوب والمجرور قوله وانى اه اوله
قد ما حلك انا الجاه ذو ثا ارى ذو الجاه اسم سوف يبنى وارى
على صيغة المفعول بمعنى اظن ومعناه ان قضاء الله وقدره
امر لمن هذا الموضع الشريف فاقسم بالله ان هذا الموضع ليس
اربك قوله وتقول اى امرا قيل انما صرح بالقول تحرزا عن نسبة
الحكم والمعنى الى نفسه قوله الاسماء الاربعة اى اخى وابى وحمى وهنى
قوله بالحركات الثلث فى فم افم مثل يدى حذف اللام و
جعل الاعراب على العين قوله وضع وصله بيانه انهم اذا اراد
ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا لم يتات لهم ان يقولوا جا
رجل ذهب لجازوا بذو واضافوه قوله لكان اشمل ليشمل
الاعلام حكم خاص كو بالحذف والقلب فتعين اضافته الى المضمر

لتنتفي

لتنتفى تلك الاحكام الحاصلة عند اضافة تلك الاسماء اليه قوله
كالكاهل وهو ما بين الكتفين قوله يا زيدا العاقلاه فان ضمة
زيد وفتحة حبل العاقلا بان حكما من حيث انهما لشيمان الاعراب
فى العروض كما عرفت قوله فلو جرى قصة اه بان يقوم مقامها غيرها
قوله الرجيم اى المرجوم بلعن الصالحين او المبعد عن حضرتنا قوله
بدل دائما اى فى جميع استعمالاته قوله لا تقع صفة لانك انما تجئ
بالصفة لتعريف المخاطب الموصوف المبهم فكان المخاطب يعرفه قبل
ذكر الموصوف فلا يجوز ان يكون صفة متضمنة الحكم المعلوم
للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هى الجملة الخبرية لان الانشا
لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها فلما لم يكن خبر المقتدا
معرفا له ولا مخصصا جاز كون جملة انشائية كما عرفت هذا واعلم
ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لانهما من عوارض الذات لكنها فى
حكم النكرة حيث يصح توصيفها بها كما تقول فى قام رجل ذهب ابوه
قام رجل ذاهب الاب قوله يعنى صفة اعتبارية اشارة الى دفع
اعتراض تقريره ان النعت تابع يدل على معنى فى متبوعه وليس حال
معنى فى المتبوع فاجاب بان هذا الوصف وان لم يدل على صفة
حقيقية قائمة بالموصوف لكنه يدل على صفة اعتبارية قائمة به قوله
والتنكير جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش
وصف النكرة المخصوصة بها قوله جاز له فيعمله تفعله وان اه لكن ضعف

اشد من فاعلون لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاكثر
مخلا منها في الصفة فانها علامتان قطعا قوله ضمير الغايب
اجاز الكسائي وصفه استنادا الى قوله تعالى لا اله الا هو العزيز
الحكيم والجمهور يحملون مثله على البدل قوله المادح والذام اى
كما انها لا توصف بوصف يفيد ايضاحها فكذلك لا توصف وصفا
يفيد المدح او الذم قوله اعرفها المضمرات اما المتكلم والمخاطب فلعدم
الالتباس فيهما واما الغايب فلان احتياجه الى المرجع الحقيقي بما
في عدم الالتباس وانما كان العلم اعرف من الاشارة لان مدلول
العلم ذات معينة في الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة
فان تعيينه في الاستعمال من جهة الاشارة الحسية وكثيرا ما يقع
الاشتباه في مثل ذلك ولذا احتيج الى الصفة الرافعة لم وانما كان اسم الاشارة
اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة با
القلب والعين بخلافه فانه بالقلب فقط وكذا شريكه في الرتبة واما
المضاف الى احد فانما تعريفه مثل تعريف المضاف اليه وعند المبرد
انه انقص ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر واعلم
ان سيبويه استثنى من اعرفية المضمرات من الاعلام لفظ الله
فذهب الى انه اعرف من كل معرفة ونقل انه رايته في المنام كان
الله فنجاني من اهوال الحساب فقلت له بم قال لجزيل الثواب لجعلي
السبب قوله مع صلة قيد به لانه بدونها مبهم حتى ذهب الاكثر

الى ان



الى ان تعريفها انما اتاه من جهة الصلة لمعلوميتها عند المخاطب
قوله انسان بدليل الاشارة والموصوف قوله بل رجل فهم من تذكير
الاشارة والصفة قوله يعني المعطوف لان العطف معنى مصدري
فلا يكون من التوابع قوله متعلق بالقصد قال الفاضل المحشي
وتوضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا
بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو
متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة او
نسبة شيء اليه انتهى وهو دقيق يحتاج الى مزيد نظر وتامل والله
قد اوضح بقوله نعم تابع اه قوله نسبة الى شيء نحو زيد وعمرو في
الدار او نسبة شيء اليه نحو جاء زيد وعمرو قوله والنبي اي الكاتب
قوله وقيل فلا حجة عن المص الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول
ان الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفا
من وجه وهذا الوجه جعله صفة لا غير من غير ان يكون معطوفا
بوجه قوله لا يضاف الا الى المتعدد وليس مدخول بين الاولى
متعدد فيجب ان يقال ان بين الثانية حتى يكون مدخولها ايضا
مدخولا للاولى فيحصل التعدد قوله مستدلين بالاشعار
وقد قدمنا طرفا منها وان الاصح جوازه لوقوعه في القران
وفي نسخ الادعية الماثورة المكتوبة في زمن اهل البيت
تعرضت عليهم وتقريرهم حجة كنظمهم وحل الاشعار

على الضرورة ليست لازمة قوله لقصد عدم التعيين وحاصله
ان الضمير ان كان عبارة عن هذه الشاة المذكورة الا ان اضافة
النخلة اليها في حكم الانفصال لكان اضافة مفقودة قوله او يجعل
اه حاصله ان الاضافة بحالها الا ان الضمير راجع الى شاة لا الى
الشاة المذكورة بعينها اى نخلة شاة لا نخلة هذه الشاة و
انما كان هذا شاذا لان ان يقصد ما قصد بالاسم الظاهر السابق
بعينه فجعل عبارة عن السابق لا بعينه شاذ والحاصل ان هذا
الشذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ
الذي جعل جوابا ثالثا فوضحا شذوذ عطف المضاف
الى الضمير على مدخول رب وبهذا اندفع ما ذكره الفاضل
اللاري من انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ
جوابا اخر لان ذلك الشذوذ الذي جعل جوابا ثالثا غير
هذا الشذوذ الذي ذكره الشارح في الجواب الثاني واندفع ايضا
ما قيل ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع ووجه اندفاعه
ان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحتج في الجواب
الى ما ذكره نجم الائمة من ان الضماير الراجعة الى النكرات
المخصوصة نكرات قوله لا فائدة السببية جعل الشارح لهذا
الجواب ثلث احتمالات الاول منع كون الفاء للعطف والثاني
تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بما اذا لم تكن

بينهما

بينهما سببية لانها يصل الى حاله شي واحد فيكفي رابط المعطوف
عليه للمعطوف وهذا ماخوذ من تحقيق نجم الائمة حيث ذكر
ما معناه ان الجمل التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة اذا
عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بها بان يكون مضمونها
بعد مضمون الاولى متراخيا عنه او لا ولغير ذلك جاز تجرد
احديهما عن الضمير اكتفاء باخرتها لان ذلك الربط جعل المجموع
امرا واحدا تقول الذي جاء فغرب الشمس زيد لان معنا الكل
يعقب مجيئه غروب الشمس زيد والثالث ان الفاء السببية مفيده
لمعنى في الجملة الثانية وارتباطها بالمعطوف عليه وهو
ان يتسبب عليها تم اما قوله ويمكن جوابا اخر بتقدير الرابطه
قوله بسببه الضمير راجع الى طلح قوله اى وقع العطف بالغرض
من هذا اصلاح عبارة المص لان العطف ليس على عاملين بل على
معمولها فاصلحت العبارة بثلاثة وجوه احدها اصلاح المفرد
حاصله ان عطف المسند الى صلته من قبيل وقع على
العين المنزوان وذلك المصدر هو نايب الفاعل والتقدير
اذا عطف عطفا اى وقع بناء على وجود عاملين مختلفين
لم يجز اى امتناع هذا العطف انما هو لوجود العاملين فيهما
اصلاح بعض شراح اللباب وحاصله ان العطف بمعنى الاماله
والتقدير اذا اميل الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولين

لحما نا الشها وهو الاظهر ما ذكره الاكثر وهو ان في عبارة المصـ
مضافا مقدرا قوله ما كل سوداء اه فان قوله بيضاء عطف
على سوداء المجرور والعامل فيه كل وقوله شحمة عطف على تمرة
والعامل فيه ما وهذا مثل حاصله انه ليس كل ما استقبح ظاهرا
فهو قبيح في نفس الامر ولا كل ما يستقبح ظاهرا فهو قبيح في
نفس الامر ولا كل ما استحسن ظاهرا فهو حسن في الواقع وعبرنا
بالتمر والشحم لان التمر مشهور بالسواد المستلزم لقبح الخلقة
والشحمة عكسها قوله اكل امرئ اه فان قوله نار عطف على امرئ
المجرور والعامل فيه كل وقوله نارا عطف على امرئ المنصوب و
العامل فيه تحسبين وحاصل معناه ان الاستفهام للانكار
والتقدير اكل امرئ تجدينه تظنينه رجلا كاملا في الرجولية
وكل نار رايتها تتوقد في الليل تحسبينها نارا كالنيران
الموقدة في الليل لطلب الضيف وارشاد الضال في الطريق
على ما هو عادة العرب قوله بحسب النظم جايز اه الغرض من
هذا دفع ما ذكره الفاضل الهندي من ان التنافي في هذه
الشرطية مناف للقدم لان لفظة اذا وصيغة الماضي تقتضيان
التحقق فالتقدير ح اذا وقع العطف على عاملين وتحقق
وثبت لم يجز وهو فاسد لان ما ثبت وتحقق كيف
يحكم عليه بعدم الجواز وحاصل الجواب ان العطف بحسب

النظم متحقق والمتحقق بحسب النظم لا ينافي الامتناع بحسب
الحقيقة فان التراكيب الفاسدة المخالفة لقوانين النحو كلها
جايزة بحسب الصورة قوله عند الجمهور اي المتاخرين والا فا
المتقدمون قد اطبقوا على جوازه كما اعترف به نجم الائمة الا في
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وهو الحق عندي لوروده
في القران العزيز وفي كلام الفصيح قوله لم يقو ان يقوم اه
هذا مبني على ما ذهب اليه بعضهم وهو ان العامل في المعطوف
حرف العطف بنيابته عن العامل السابق وهو بعيد لعدم توجهه
لاحد القايلين وفي العامل في المعطوف مذهبان
اخران احدهما قول سيبويه وهو ان العامل في المعطوف هو
الاول بواسطة الحرف وثانيهما وهو عنده مذهب الفارسي
وابن جني ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب
سيبويه هو الاولى قوله في الدار اه فالحجرة عطف على الدار
والعامل فيه وعمرو معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء قوله
على حذف المضاف فيكون من قبيل العطف على معمول عامل
واحد قوله نحو بريد وان الاية المشهور بينهم ان المضاف اذا حذف
يجري اعرابه على المضاف اليه كما في واسئل القرية لانه قام مقامه
مكانه المضاف ويجوز على قلة ابقاء المضاف اليه على اعرابه
السابق ولما كانت الامثلة المتنازع فيها من هذا القبيل

استشهد لها بالاية الكريمة قوله منسوبا لجوضرب زيد قوله
او منسوبا اليه نحو ضرب زيد زيد قوله اى التاكيد اه دفع
لما قيل ان قولا او الشمول لغو لظهوران كلهم فى جاء القوم كلهم
يقوم امر المتبوع فى الصيغة يفيدان النسبة الى جميعه لا الى
بعضه وحاصل الجواب ان تقرير المتبوع فى النسبة شايع بينهم
فى التفصيل المذكور وليس فيه شمول حتى يغنى عن ذكر الشمول
قوله ثلثهم اعلم انه اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة
مضافا الى العدد الى ضمير المتبوع وذلك من الثلثة وما فوقها
ولكن لا يؤكد الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل
ذكر التاكيد حتى يكون تاكيدا قوله اى مكررا اه لتصحيح الحمل
قوله فى حكم تكرير اللفظ او المخالفة للضرورة عبارة عن اجمع واخوا
قوله مطلقا اصطلاحيا او غيره قوله فهذه الكلمات فينبغى ان
لا يذكرها كما لم يذكر حسن بسن وفائدة مثل بسن تزيين
اللفظ قوله يمكن استنباط اه كان ليقال اما الاول فلان
العموم هو تمام الافراد والاجزاء وما ارى فلانه تمام الشمول
او العموم هو التمام واما البيان فلانه يستلزم انبساطا
وشمولا والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد العام
باعتبار الكثرة كان له امتداد وان كان بين الامتدادين
تباين قوله تغليبا فان الاول الحقيقة هو النفس قوله ولا حاجة

اه اى

اه اى لا حاجة لهم الى ذكر الافراد مع الاجزاء فان ذكر الاجزاء
مغن عن ذكر بقية الباب وان لم يكن هناك التباس كما اذا
اكد المرفوع المتصل البارز بها نحو ضربت انت نفسك وضربا هما
انفسهما وضربوا هم انفسهم قوله يليان العوامل تليان فلا
يقعان حتى يلزم المحذور قوله فلا يتقدم والجزء لى
يقدم اجمع على اتبع قوله اى يقصد النسبة اليه اه اشارة الى
ان الجار والمجرور متعلق بالقصد المفهوم من المقصود كما ذكر
فى تعريف العطف وقد مضى الاشارة مجملا الى ان بعض
مباذا وان اردت تفصيلا تطلع به على جميع تعريف التوابع
فاستمع لما يستملى عليك فنقول لعرضنا المصنف البدل بانه تابع
مقصود بالنسبة وهو ظاهر الفساد فانك اذا قلت جاء زيد
اخوك فالذى نسب الى المتبوع وهو جاء وليس المقصود منه
اخاك بل المقصود منه المجى المنسوب الى زيد واخوك مقصود من
اللفظ الدال عليه فاراد الشارح اصلاحه فجعل الجار والمجرور
متعلقا بالقصد المفهوم فصار حاصل التعريف البدل
تابع مقصود اى قصد نسبة شى اليه بسبب نسبة الامر الذى
نسب الى متبوعه فانا قصدنا نسبة المجى الى اخوك بسبب انتساب
جاء لنا الى زيد لان اثبات الحكم المتبوع اه وسيلة الى
اثباته للتابع اذا عرفت ما تلونا عليك ظهر لك ان كلام الفاضل

بحث البدل

المجيء واعتراض على الشارح في محله فراجعه قوله اى دون المتبوع
او فضمير دونه راجع الى المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود اى
متجاوزا عن المتبوع في كونه مقصودا قوله بنسبة ما نسب اليه
اى لو لا يكون نسبة المجي الى المتبوع وحاصله ان اسناد الفعل
مثلا الى زيد في جاءني زيد اخوك لا يكون معتبرا لكون
النسبة اليه مقصودة ابتداء بل نسبة المجي اليه توطئة لانتسابها
الى تابعه قوله سواء كان ما نسب اليه اى سواء كان ذلك
الشيء الذى نسب الى المتبوع كالمثال الاول ام مسندا الى
غيره كالمثال الثاني فان الفعل فيه مسند الى ضمير المتكلم
لا الى المتبوع وهو زيد قوله فقال فيه فان الشهر مشتمل على القتال
لانه واقع فيه واعلم ان الشارح جعل هذا وجه التسمية وهو ليس
بمطرد والاولى فيها ما ذكره بعض النحاة حيث قال انما سمي
بدل الاشتمال لاشتمال المتبوع على التابع لا الاشتمال الظرف
على المظروف بل حيث كونه دالا عليه اجمالا لا تبقى النفس
عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر الثاني منتظرة له وهذا
هو الذى فسر به الشارح الملا لنسبة والاحسن ان يجعله وجها
للتسمية ويجعل الملا بسة وحمل كلامه على هذا كما قال الفاضل
اللاري بعيد قوله وان اختلفا مفهوما لان اخوك يدل
عليهما زيد كيف ولو اتحدا ما لولا هما لكان الثاني تاكيدا

لا بدلا قوله الاسناد الى الثاني يظهر من قولك اكرمت زيدا
اخاك كونه بدلا لانك قصدت بذا الثاني على المخاطب
وانه اردت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك قوله نظرت
الى القمر فلكه اه ان قيل ان النسبة الى المبدل منه في هذين
المثالين لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا
لبدل الاشتمال فالجواب انه اذا لم يكن في الفلك قمر وعلم
المخاطب ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا الى الاسناد
الى فلكه اجمالا وكذا في المثال الثالث اذا سئل عن المتكلم بهذا
التركيب هل رايت برج الاسد فقال نعم رايت درجة
الاسد كان المخاطب منتظرا الذكر البدل قوله لئلا يكون
المفصل نقل عن المص انه جعل هذا وجها لتوصيف بدل الكل واما
الحق وجه توصيف بدل البعض والاشتمال بالفقد فقال
انما لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او بيانه
فلو كان منفصلا لكان معرفة ولو كان مفصولا لكان موصوفا
به قوله واستعمالها اى طلب منه ان يحملها على دابته قوله فيما سبق
في قوله وقال بعض المحققين اه قوله اذا جعلته بدلا قال بعض
النحويين في الفرق بينه وبين البدل انه لو قال رجل زوجتك
ابنتي فاطمة وكان اسمها خديجة فاراد عطف البيان صح
النكاح لان الغلط واقع فيما ليس بمقصود بالنسبة وان اراد

مبحث المبني

البدل لم يصح المثال اذا الغلط فيما وقع المبني وهو مقصود بالنسبة
قوله اعيد لمتناوله لصورة المثال قوله الا لمن لم يعرفها قوله
يعرف كيف يصح حل هذا الكلام على وجه لا يرد عليه ما اورده
الفاضل المحشي ان هذا الحد لا يصح الا من عرف ماهية المبني
على الاطلاق كان عرفها مثلا بان مطلق المبني هو الذي لم
يختلف اخره باختلاف العوامل لكنه لم يعرف هذا الفرد منه اي الا
سم المبني فعرف بهذا التعريف واخذ مطلق المبني المعلوم له سابقا
فيه فان المبني في قوله مبني الاصل نكرة مطلقة لان اضافته الى
ما بعده لفظية فهو من قبيل تعريف الخاص بالعام اما لو جعل هذا
تعريفا لمطلق المبني فكانه قال المبني مطلقا اسما كان او غيره ما ناسب
مبني الاصل فقد عرفت ان هذا المبني الذي وقع جزء التعريف ايضا
مطلق فيلزم تعريف الشيء بنفسه قوله او غيرهما كافتقاره الى الا
شارة الحسية قوله كلحجار فانه شابه لنزال الواقع موقع انزل قوله
بالفتح اي فتح يوم على انه اكتسب البناء عن المضاف اليه اعني اذ واما
على قراءة الكسر فهو معرب والمضاف اليه معرب لتركيبه مع عامله
اعني المضاف والحروف المقدرة بخلاف المضاف قوله لمنع الخلو
لا منع الجمع لجواز اجتماعهما كهؤلاء ولا للشك ليكون الحذف اسد
قوله من حيث حركات اواخره اي كون حركات هذه الحركات
القابا للمبني انما هو من حيث حركات اواخره لا من حيث نفسه كما هو المتبادر

من قوله

من قوله والقابه فانه لا يقال المبني الضم ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم
والمفتوح والمكسور قوله لا ان هذه الالقاب اه كما هو المتبادر من
اللقب فانه قسم من اقسام العلم فالمراد باللقب هنا غير ما
هو المصطلح بل المراد به ما يعبر به عن الشيء عبارة عن شيء اخر
ام لا وهذا هو متعارف اللغة قوله واثر المترتب لا مطلق
حكم كما هو المتبادر من اسم الجنس المضاف قوله نحو من الرجل
اه فنون من هنا مفتوحة وفي الثاني مكسورة وفي الثالث ساكنة
اما فتح النون الاولى فلكثرة ملاقاتها للالف واللام والكسرة
يناسبها التخفيف ولا يمكن البناء على السكون لاجتماع الساكنين
واما كسر الثانية فلان السكون غير ممكن لما عرفت والاصل
في التحريك الساكن ان يكون على الكسر واما سكون الثالث فعلى
الاصل قوله لا باسماء الاصوات فانها ليست باسماء لعدم وضعها
لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية في البناء قوله بهذا القيد اي
بقيد الوضع احد الامور على كل واحد من التفسيرين اما على
الثاني فظ واما على الاول فلان لفظ المتكلم مثلا وان كان
موضوعا لمفهوم المتكلم كانا الا انه ليس موضوعا له من حيث
انه يحكي عن نفسه ولهذا صح ان يقال انت متكلم وانا مخاطب
قوله عند الحجازية اي كون ما عاملا لا خصوص ملغية الحجاز
كما عرفت قوله الى الضربين الى مجيء مع قوله وانما بداء بالمتكلم

عكس ترتيب اهل التصريف قوله اجتماعا من البصريين وذهب
الفراء الى ان انت بكماله اسم وبعض الكوفيين الى ان الضمير هو
التاء وان عادة تعهد عليها حال انفصالها عن العامل لتستقل با
لتاء لفظه قوله اختلافات كثيرة احدها ما اختاره وهو مذهب
الاخفش ثانيها مذهب بعضهم وهو ان اياك واياه مجموعها اسم
ثالثها ما ذهب اليه الشيخ الرضي وهو ان ما بعد ايا هو الضمير
وايا عماد له كما عرفت وهو غير بعيد قوله فان الضمير دفع لما
يتوهم من عدم اشتراك ما الضمير بناء على ان التاء جزؤه فاشار
الى دفعه بقوله فان الضمائر قوله ستين كلمة فان لكل واحد من العشرة
الخمسة اثني عشر فضرب الخمسة في الاثني عشر يبلغ ستين وضربها
في الثمانية عشر تبلغ تسعين قوله علامات مناسبات اه كقولهم
انما وضع للمتكلم انا لان المتكلم له مبدا الكلام والهمزة لها
مبدا المخرج لانها من اقصى الحلق فحصلت المناسبة وزيدت
معها النون لانها مناسبة لحروف العلة واللين من حيث انها متولدة
وزيدت الالف لبيان الفتح وانما وضع انت للمخاطب للمناسبة
بينه وبين المتكلم لانه مثله في المواجهة وزيدت التاء لمناسبتها
الواو في المخرج وكسر التاء للمؤنث لان الكسر يدل على التاء علامة
التانيث فالكسر بالمؤنث اولى من المذكر وانما فتحت في
المذكر طالبا وضمت للالتباس الف التثنية بالالف لا

شباع وزيد في الجمع المؤنث نونا ليكون المؤنث مساويا للجمع
المذكر بالحاق زيادتين في آخره الى غير ذلك من التعليلات
المذكورة في المطولات قوله صفة جرت اه انما قيد بالصفة
لان الفعل اذا جرى على غير من هو له لا يجب فيه ابراز الضمير عند
البصريين الا في صورة اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو ومعنى جريانها
على غير من هي له بان تقع صفة او صلة او خبرا او نعتا قوله
ليكون اشمل من نفسه الاعتراض وشموله انما من جهة اطلاقها
على من يعقل او خصوصها بمن لا يعقل لكنه اكثر فوائد قوله على
ما هو الاصل وهو من يعقل لانه اشرف قوله وانما يصح ذالك اه
اي وانما يصح كون هذا المثال وامثاله مثالا لكون الفعل مبنيا
الصفة جرت على غير من هي له اذا كان ضميرا لفعل فاعلا حتى يكون
الصفة خالية من الضمير ويكون ابرازه لما عرفت فاما لو جعل هذا
الضمير تاكيدا للفاعل المستتر فلا ابراز انما هو لغرض التاكيد قوله
ولكنه تاكيد لازم استدراك من قوله اذا كان فاعلا لا تاكيدا
اي يصح ما ذكرت اذا هي وانما كان التاكيد ولكنه تاكيد لازم
لا فاعل فلا يصح التمثيل وانما كان التاكيد هنا لازما وليس من
شانه اللزوم لرفع اللبس في صورته ثم ان الشارح لعله انجزم بانه تاكيد
استدل بالمثال المذكورة لانه لو كان الضمير المنفصل فيه فاعلا
لما قيل ضاربوهم بل ضاربهم للزوم اجتماع الفاعلين وانما

على ما روى عن الزمخشري فيكون مثالا لما نحن فيه لانه نحن
فاعل لا تاكيدا ولا علامة في الصفة تدل على استتار الفاعل
قوله لا لبس فيها لان تاء ضاربة قرينة على اضافة لهند قوله
بايراد عليه للطعن في اول الوهلة بسبب تقديم غير الاعرف
فجعل الضمير منفصلا لئلا يلحقه هذا الطعن وان لحقه الطعن
في ثاني الحال او وقت التلفظ بالضمير المنفصل قوله شبيه بالمفعول
في النصب كونه فضلة مثل في هذا المقام اي مقام اتصال الضمير
خاصة قوله حروف جر قال بعضهم كانه جعله في حكم حروف الجر مجموعا
عليه فانه في معنى اللام التعليلة كان قوله لولاك لكان كذا في
معنى لم يكن كذا لوجودك وهو بعيد قوله في الوسط حكما لشدة
امتزاج ياء الضمير معه لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم فانه مفعول
قوله كما في لعل فيلزم فيه اجتماع ثلث نونات بل اربع لان الفاصل
بين اللامين حرف واحد قوله وحملا معطوف على تجوزا قوله قبل
العوامل اي اللفظية لانها الابتداء عند الاطلاق قوله وذلك
التوسط ليفصل اشارة الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله بتوسط
لا بقوله يسمى فصلا لان اللام المقدرة بها لام كي معناه سببية
ما قبلها لما بعدها فالسببية انما هو التوسط لا التسمية على
ما لا يخفى قوله وكون المبتدا ضميرا نحو كنت انت الرقيب فانه لا التباس
اذ الضمير لا يوصف كما عرفت قوله لامتناع اللام بيان لوجه

الشبه

الشبه اي كما ان اللام لا تدخل المعارف فكذا افعل التفضيل نحو
وصفا لمعرف به لقوته منها فيحتاج الى ضمير الفصل على انه خبر مبتدا قوله
ما بعده قوله غير معهود فهو جرى بالتاكيد قوله معنى الكلام و
يقع اه حاصله ان يراد بقوله يتقدم بعض معناه لان معنى التقدم
الوقوع تقدم واريد هاهنا عدم الوقوع بقرينة قوله قبل الجملة و
ح فقول الشارح متقدما بيان لحاصل المعنى والا فلا حاجة الى
قوله تقدما لان حاصله على ما عرفت ويقع قبل الجملة تعليلة محصله
منه فيتغايران فيكون حاصل العبارة ويقع قبل مطلق الجملة
ضمير بغير محصنه و فرد من ذلك الجنس الكلي وهذا رد على الفاضل
الهندي حيث قال انه من قبيل وضع المظهر موضع المضمر لزيادة
التمكن في الذهن فانه جملتان ح بمعنى واحد وظن ان هذا ما
واقل تحلفها من كلام الشارح قوله واذا كان اي الضمير نحو قل هو الله احد
قوله دعاية علة للتسمية وحاصله انه لما كان راجعا الى الشان
يسمى به وقيل انما سمي ضمير الشان لان هذا الضمير لا يجوز دخوله
الا في الكلام لشان عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا اذا كان
قيام زيد امرا عظيما ويعرف منه وجه تسمية بضمير القصة قوله و
يحسن تانيثه لانه المسموع من العرب واما تانيثه بتاويل بالقصة
من غير كون العمدة فيها مؤنثا نحو هي زيد قائم فخارج قياس قوله
ليحصل المناسبة بين العمدة اذا كان مؤنثا وضمير القصة واما

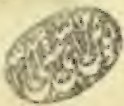
قولك هو زيد قائم وجاز لكنه خال من التناسب معنى
اى بين الموصوف والصفة قوله في هذا الحكم اى الحكم على هذا الضمير
بانه يفسر بالجملة قوله يلزم استدراكه اه لان قوله يسمى كانه هو المحكوم
ح والكلام تم عنده فكانه قال الضمير المتقدم على الجملة يسمى ضمير
الشان فينقطع الكلام ويكون ما بعده مستدركا وفيه نظر لان
ما بعده على هذا التقدير قاعدة اخرى يبينه لوجوب تفسير
هذه الجملة دون امر اخر من حرف تفسير او تميز قوله فعلى هذا اى
فعلى قولنا والظاهر ان قوله اه لولم يحمل التقديم على ما ذكرنا
يقول ولا يبعد ان يقال اه قوله انتقض القاعدة اه وجه الا
انتقاض ان مثل هذا الضمير ليس بضمير الشان لجواز تفسيره بالمفرد
في قولنا الشان هو قيام زيد ويصدق عليه التعريف لكنه خارج
من تفسير التقديم فانه اخذ فيه عدم سبق المرجع وهذا المرجع
واما اذا جعل قوله يسمى ضمير الشان من الحد فيخرج به مثل هذا
الضمير فانه لا يسمى مثل هذا ضمير الشان في اصطلاح ارباب
الفن قوله بلا دليل عليه اه في اللفظ وانما قلنا ذلك لان في
قوله ان من يدخل البيت قرينة معنوية وهو ان كل من لا
يدخل على كل الجازات لا متضا منا الصلاة والكنيسة معبد
النصارى والجواذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية
وكنى به عن اولاد الحسان وبالظباء عن البنات الحسنا

قوله

قوله اقوى شبها لان فيها نفع الاول كالفعل قوله وحكموا عطف
على قوله قد ردوا عليها قوله اى اسماء وضع اه قال ذا اللذان لان
المضمر بحسب الظاهر هو المجموع ووضع المجموع وضع اجزائه قوله اشار
الغرض دفع الاعتراض الذى اورده اكثر الشراح على عبارة
المص وتقديره ان اراد بقوله المشار اليه الاشارة الاصطلاحية
لزم تعريف الشئ بما يساويه في المعرفة والجهالة اذ الاشارة
في الحدود اصطلاحية وان اريد الاشارة اللغوية دخل فيه ضمير
الغائب والمعهود وغيرهما فالشرح حمل الاشارة على الاشارة الحسية
وهي الامتداد المخيل الواصل بين المشخص وما يصير غاية لذلك
الامتداد على التجوز قوله التجوز بتنزيله منزلة المحسوس فان
من كان المخلوقات باسرها دالة عليه فهو فوق المحسوس قوله
معنى الفعل فانه يفهم من الخبر الى المبتدأ معنى فعلى تقييدى
فاذا قلت زيد قائم فهم منه معنى زيد مقيد بالقيام وهذا مبني
على مذهب ابن مالك النحوى فيجوز وقوع الحال عن الخبر وجعل العامل
معنى الفعل المفهوم من الانتساب كما عرفت قوله قدم اى قدم
لفظ مشارا مع انه حال عن ذان وذين ليكون الضمير فيه قريب
المرجع اعنى قوله المذكر بلا فاصلة قوله خبر لعل الغرض من هذا
التكلف دفع الاعتراض الوارد على ظاهر العبارة تقريره ان
قوله وهو مبتدأ راجع الى اسماء الاشارة ولا يصح حمل ذا عليها

وحاصل الجواب ان ذا مع ما عطف عليها المجموع خبره وعلى
هذا نقول المصنف مثلا والمثناة ذان وذين ليس جملة مركبة من
مبتدا وخبر معطوفة على الجملة قبلها كما توهم ظاهر العبارة
بل هو مفرد مقيد بحال معطوفة على مفرد مقيد بحال وهكذا
الى اخر اسماء الاشارة اذا عرفت هذا فاعلم ان ما وقع في
بعض النسخ من تقدير لفظ خمسة بعد قوله وهي اسماء الاشارة
غلط فانه جواب اخر لكن الشارح لم يرتضه فعدل الى غيره على احد
الوجوه وقيل ان ههنا حرف ايجاب بمعنى نعم وهذان مبتدا و
لساحران خبره وقيل اسمها ان ضمير الشان محذوف **قوله**
يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول اصلها **قوله** على سبيل
التحرف والعروض دفع لما يرد من المتبادر من الحروف اتصالها بالاسم
وحاصل الدفع ان الحرف بمعنى العروض **قوله** فهو ليس في الحقيقة
منها يعني من فوايد كلمة التحرف التنبيه على انها ليست في الحقيقة منه
وان اوهم مثله الامتزاج وكتابته كحروف الكلمة اي حروف الخطاب
خمسة وهي كما ذكرتكن **قوله** وخمسة من انواع اسم الاشارة
وهي ذا وذان وتا وتان واولا **قوله** ترتقي الى ستة وهي تا
وذي وتي وته وذه وذهي الا ان نوعها واحد حاصل في
احد هذه الافراد **قوله** على سبيل التشبيه مثل ان تستعمل في الزمان
كقوله تعالى هنالك الولاية وهذا باستعارة ما هو موضوع

للمكان



للمكان للزمان كما ورد العكس في قول الفقهاء مواقيت الاحرام
اي مواضعها **قوله** يعني لا يكون هذا بيان لحاصل المعنى لان كان
فيه مقدرة والا لكان جملة خبرها لا تميز **قوله** من الافعال او
فان الافعال الناقصة كما قال نجم الائمة لا حصر لها فيجوز ان يكون
تم سفا **قوله** والمراد بالجزء التام هو الذي يكون جزء مركب اذا
اخذ المركب اليه لا يحتاج في كونه جزءا الى انضمام امر اخر كا
لفعل من قولك قام زيد فانك اذا حللت هذا المركب يكون
قام هو الفعل وزيد هو الفاعل فيكون زيد فاعلا لا يحتاج
الى شيء بخلاف قولك جاء الذي قام ابوه فان الموصول لا
يكون جزءا من هذا التركيب المركب الا بانضمام الصلة اليه
معناه اللغوي وهو المتمم للشيء مطلقا **قوله** اذ وحيث فانهما
محتاجان الى الصلة اعني الجملة التي بعدها فان اليهما من غير عايد
قوله كاسمي الفاعل فالضارب بمعنى الذي يضرب **قوله** لتشبه
اللام الحرفية في اللفظ **قوله** بالحقيقة والتشبيه معا فالضارب اسم
بمعنى الجملة الفعلية فيكون جملة بالنظر الى حقيقته اللام موصولة
وكونه مفردا بالنظر الى مشابهة اللام التعريف **قوله** وبالذي
اوله فان المنا منا اي وجدي وطويت اي بنيت بالحجارة
قوله او ما يقوم مقام وهو الالف واللام وفروع الذي
كاللذان واللتان ونحوهما **قوله** من تذكيرا كما يذكر مثلا

ان الحال والتمييز لا يخبر عنه انه يجب بصلة الجملة الثانية وهي
الجملة التي تكون الموصول مبتداؤها قوله وجعلته لان المطلوب
ان يثبت للموصول الحكم الذي كان ثابتا لذلك الخبر عنه ولما لم يكن
ان يقع الموصول موقع المخبر عنه لصلته مبتدا فلا يكون ثابته
وهو الضمير العايد اليه مكانه قوله الذي ضربته زيد والفرق بين
الجملتين انك اذا قلت ضربته زيدا فربما تخاطبه من لا يعرف ان
لك مضروبا في الدنيا وربما تخاطب من يعرف شخصا مضروبا لك
لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد فلا تخاطب
الا على الوجه الثاني لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما
للمخاطب قوله ليصح بناء اسم الفاعل فتقول في الاخبار عن زيد
في المثال المذكور الضاربه انا زيد والمضروبه زيد بخلاف عجبت
منه اي بخلاف الاخبار عنهما معا فانه جايز قوله وامتنع في
الحال الاولى ان يقول وامتنع فيما يجب تنكيره قوله زيد ضربت
غلامه يصلح مثالا للامر ولما قبله فلذا لم يمثل له قوله اذا جعلته
الضمير اي الضمير الذي في ضربته وانما غلامه فهو خبر الذي
وضمير الموصول يجب ان يكون في الصلة قوله وتامه اي غير محتاجة
الى صلة او صفة قوله وقيل او الى موصوف لكانها تامة بنفسها اه
قوله الا في التام والصفة وعن الفارسي انها جاءت تامة انضم
كقول الشاعر وكيف اذهب اوما اوداع له وقد كان الى عشرين من بيان

ونعم

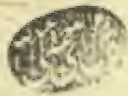
ونعم من هو في سر واعلان اي نعم شخصا هو ورجله هو فمن مركا من ذات مذاهب ونعم
منتصب المحل على التمييز قوله ايا ما تدعوا الايا اي اي اسم تسموه
سبحانه وتعالى بها فله الاسماء الحسنى قوله الا اذا حذف صدر
صلتها هذا مذهب سيبويه وخالفه الكوفيون وجماعة من
البصريين لانهم يرون انها معربة دائما كالشرطية والاستفهامية
قال الزجاج ما تبين لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا
احدهما فانه سلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها
اذا اضيفت وقال الجرمي خرجت من البصرة فلم اسمع منذ فارقت
الخندق الى مكة احدا يقول لاضربن ايهم قائم بالضم انتهى وزعموا
انها في الاية استفهامية وانها مبتدا واشد خبره ومفعول
ننزعن اما محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال
فيهم ايهم اشد او انه معلق عن العمل بالاستفهام او يكون
من كل شيعة ومن زايدة على مذهب الاخفش قوله فمن قراها بالضم
واما من قراها بالنصب فهو معرب ومفعول للفعل قوله قال الشيخ
الرضي انا اجبنا في اول الكتاب عن هذا واخترنا ما ذهب اليه
البعض قوله ان يكون هذا اي كونه بمعنى الامر والماضي الا نادرا
وهو لفظان احدهما قرقار اي صوت من التصويت وعرعار اي
تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة الصبيان قوله معرفة اي علم جنس
كسبحان فانه علم جنس للتسبيح عن الم الفعل للمبالغة قال اعبد

انزال
عبد القاهر اصل نزال انزل انزلنا او اكثر والثلاث ومما
فوقها جمع والجمع مؤنث فقيل انزلي الحق الفعل الياء الذي هي
ضمير المؤنث دليلا على التكرار كما لو انزل انزل انزل اذن مؤنث
كانزلي قوله ويتين وجهها حاصل ما ذكره ان عليك اسم فعل منقول
من الجار والمجرور واصله وجب عليك اخذ زيد واصل دونك
زيدا خذه فقد تمكنت منه فاختصر هذا الكلام الطويل الغرض
حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المامور الى الامتثال قبل
ان يتباعد عنه زيد وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه التعجب فهيهات
اى ما ابعده وشتان اى ما اشد الافتراق وسرعان
اى ما اسرع والتعجب هو التاكيد والمبالغة كقطام وغلاب
هما علم امرأة قوله او غير ذلك مثل تسكين البهيمة او حمل على الشرب
قال نجم الائمة وانا لا ارى منها من ارتكاب كون هذه الاصوات
التي يصوت بها للبهائم افعالا بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم دال
لان الله تعالى جعلها فهم المط منها كالعقلاء قوله اسمين
او فعلين اه هذه المركبات كلها لم توجد والموجود منها ما
تركب من اسمين حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه او اسم
وفعل نحو بخت نصر مركب من بخت بالضم بمعنى الابن قالوا انه
وجد عند صنم اسمه نصر فنسب اليه ونصر من باب التفعيل
قوله ليس بينهما نسبة لا نسبة اسناد ولا نسبة اضافة

ولا نسبة عمل ولا نسبة افادة وقوله لا في الحال ولا قبل التركيب
تعريض بالفاضل الرضي حيث قال ليس بينهما نسبة قبل العلمية
وهو بعيد ولعل شمول العبارة بلا داع قوله مجرى الاسماء المبنية
في الجريان على طريقة واحدة وقوله فانظر الى ان قيل كيف
يتشبح وجه عن هذه الضابطة مع انه مبني قلنا بناؤه من جهة
النقل عن الجملة لا من جهة التركيب فلا باس بخروجه عنها قوله
وتعين النسبة اه اى ان ادعى منع وعين النسبة الواقعة في
كلام المص على وجه اخرج عنها النسبة العطفية فقد ارتكب امرا
صعبا لانها نكرة في سياق النفي فتفيد العموم قوله لا تدل
على النسبة اصلا والدلالة على النسبة العطفية انما تحصل بعد
الفحص عن اصله وانه مركب من اى شئ قوله كل من خمسة عشر
وحادى عشر واخوات الثاني ما كان الجزء الاول على اوزان
الاعداد الاصلية قوله والمشتقة منه اى من العدد الزائد
فان حادى مشتق من واحد وهو زائد على العشرة لان
اصل حادى عشر احد عشر كما ستسمع قوله حادى وعشر الا
خلاف المعنى لان معنى حادى عشر واحد من احد عشر واقع بعد
العشرة ومعنى حادى وعشر مجموع العشرة والواحد قوله قبل
التركيب مبنيا كسيبويه ونفطويه فانه يبقى على ما كان عليه
قوله وجوابه حاصلا ان المراد بالقصر اعم منه في الحال

او في الاصل وحادي عشر في الاصل واحد من احد عشر غير واحد
الحادي بان اخرت الواو عن الدال و قدمت الحاء على الالف
فصار الحادو ثم قلبت الواو يا كما في الداعي **قوله** والمراد بهمنا
اي في باب المبنيات **قوله** لا المعنى المصدري وهو المعنى اللغوي
ولا اصطلاحي المعبر عنه سابقا بقوله ان يعبر عن معين اه فان
ان فيه مصدرية فمعناه التعبير وهو لا يتصف بالبنا على ما
لا يخفى **قوله** ولا كل ما يكنى به فان كثيرا منه معرب كهن كناية
عن القبيح وكفلان وفلانة بل بعضه اعني المكنى به المبني **قوله**
ولا كل بعض اي ولا كل ذلك البعض المبني فان كثيرا منه ليس
من هذا كالضمير الغايب من وما اذا عرفت معنى العبارة
على هذا النمط خلص لك فساد قول الفاضل المحشي حيث قال
لعله قول الشارح ولا كل بعض لا فرق بينه وبين كل ما يكنى
به والصواب ولا بعض مبهم وكان السهو من الناسخ انتهى **قوله** و
يتعذر تعريفه اي لا يمكن معرفة ذلك البعض المعين المراد
من الكنايات الا بذكرها وتعدادها مفصلة فلذا اعرض
عن تعريف الكنايات على الاطلاق كما عرفها غيره بل هو ابلغ
في الامثال حيث قال والمراد بالكنايات ههنا الفاظ مبهمة
يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرا اما لابهامه على المخاطب
واما لنسيانه وذلك لان اللفظ العام اذا اطلق واريد به

بعض



بعض معين من افراده كان يطلق الرجال ويراد زيد وعمرو
وخالد فلا يمكن معرفة ذلك البعض المعين بتعريف الرجال
بان يقال انه لفظ موضوع لافراد غير محصورة فانه لا يصدق
عليها انه بعض الافراد **قوله** يصدق على غير هذا ايضا فلا بد في
معرفتها من تعدادها مفصلة مبينة باسمائها وضع الحروف
اي اشباهه فان الاصل في وضع الاسم ان يكون على ثلثة والحروف على
اقل **قوله** من حيث هي لا تستحق الا من حيث وقوع المفرد
موقعها بجملة انك قائم في قولك بلغني انك قائم بالنظر الى نفسها
لا تستحق شيئا منها اما بالنظر الى قبلها مقام الفاعل فيقال
انها في محل الرفع وفي هذا التعليل تعريض بصاحب المتوسط
حيث قال وانما بني كيت وذيت لكونهما واقعين موقع المبني
وهو مخصلتاه وذلك لازم في الاصل معرب وكسر كسرة اعراب
ونونه تنوين **قوله** تحكما اي ترجيح بلا مرجح والوسط له مناسبة
مع كل واحد من الطرفين فلا تحكم **قوله** فيه ما ينبغي وهو المميز
كلفظ المائة **قوله** لموافقته جر المميز اه اي لموافقة هذا الجر
جر التمييز بالحرف جره بالاضافة اي باضافة كم اليه بخلاف
كم الاستفهامية فان الجر بالحرف لا يناسب اعرابها جوازها فانها
اعني النصب **قوله** لكن جوز الزمخشري اه هذا الكلام من الشارح
لما ادعاه الفاضل الرضي من ان جر مميز كم الاستفهامية بلد

على جوازه كتاب من كتب هذا الفن فانه قد جوز الزمخشري قوله
في اكثر كتبه مستدلا عليه بالاية اي كل واحد منهما مبناه على وجه
كون الخبر مقدما مع ان المبتدأ شي وذلك لانه مفرد لفظا
او شبه فعل تركه المص اقتصارا على الاصل لانه اراد بالفعل
ما يعمه وشبهه كما قال بعضهم الا عجب المميز وذلك
لانها اسم مبني مبهم لا يتحصل معناه وكونه ظرفا او مفعولا به
اوغيرهما الا بمميزه الرافع لابهامه وقد تحقق تضمن كلام الشر
هذا دفع اعتراض الفاضل الرضي حيث قال ان قول المص ينتقض
بكم يوما ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضاء فعل بعده فانه
يقتضي منصوبات كثيرة وليس نصبه الا على الظرفية فاجاب بان
مدار نصب كم وكونه اي قسم من اقسام المنصوب انما على
تمييزها فتعينه اي تعين كم وكونه اي منصوب ان
لم يكن اي التمييز نكرة متضمنة استفهاما لانها في معنى المعرفة
فان قولك كم رجلا اخوتك بمنزلة قولك اعشرون ام ثلثون
ام نحوها فاعلة النصب لانه يصدق عليه انه وقع بعده
شبه فعل غير مشتغل عنه بضميره ولا متعلقه لقيامه مقام
عامله وكان العامل غير مقدر فلم يكن بعلاج شبه فعل
مع انتصابه اي انه بهذا الرفع العارض وهو كونه قائما مقام
عامله لا يخرج عن النصب على الظرفية حتى يتوهم ان مثله قد

خرج

خرج عن الظرفية فيجب التنبيه عليه كغيره من الاسماء اللازمة
عن النصب على الظرفية وفي بعضها اي قول الموجود في النسخ
دا ئيناها للرسالة مثله ويؤيده قوله بعده وقد يحذف باضمار
الضمير ولولا ذكر التمييز هنا لكان الانسب ان يقول وقد يحذف
التمييز باعتبار بعض الوجوه اي النصب والجر ورفعه بالا
بتداء استفهامية كانت ام خبرية وجر فضة اما منصوب او
مجرور والجر بتقدير قد حلبت فانه قد اشار اه على لترجيح النصب
بكثرة افراده ان هذا اي اعتبار الوجوه الثلثة في كم حتى
يوافق ما سبق من الكلام في نفس كم ان هذا الوجه وهو
احتمال اوجه الثلثة في عمة الذي احد افراده رفعها وانما
عذف اي ان حلبت يتعدى بنفسه فلم عداه بالحرف اي
كم مرة بالنصب اشارة الى نصب كم على الظرفية او كم حلبت ايضا
بالنصب اشارة الى النصب على المصدرية وقس عليهما حال الخبرية
وذلك واقع لكونهما تابعين لها لكونه حالا لعطفها عليها
وفلعاء صفة لها في هذا المثال اي في قولك كم ضربت
تحتمل النصب على الظرفية ان قدر كم مرة والمصدرية ان قدر
كم ضربة والفرق بين المعنيين بان المصدر ان كان للنوع فنظم
فان ضربة للنوع ولا يفيد العدد حتى يحتاج الى الفرق بينه
وبين نصبه على الظرفية واما اذا كان المصدر للعدد فالعدة

تفهم من تقديره ايضا فالفرق ان كما اذا كان منصوبا على الظرفية
فالملحوظ فيه اولا وبالذات هو الزمان المدلول عليه بلفظ مرة
ويلاحظ فيها العدد ثانيا وبالعرض واذا كان منصوبا على المصدرية
فالملحوظ فيه اولا وبالذات هو الحدث المدلول عليه بلفظ
ويفهم منه ايضا العدد تبعا   عند نسيانه اى حذفه من
اللفظ وعدم ارادته بالنية لانه غير متضمن لمعنى حرف الاضافة
الموجب للبناء فكان من جملة الاسماء العارية عن الاضافة كزيد
وعمرو   ومعنى حرف الاضافة هو اللام ومن معناها هو
الاختصاص واشباهه   لجبر النقصان الحقها بسبب حذف اى نقصان
المضاف اليه   فما معناها كامام واسفل ودون ومن عل
فساغ اه ساغ الماء اى سهل مدخله فى الحلق وقوله غصص
من الغصص هو عدم نزول اللقمة فى الحلق والمراد بالماء الحميم
الماء البارد والحار وفى رواية اغص بالماء الفرات   فلا
فرق اه اى لا فرق فى المعنى بين القسمين فان المضاف اليه
فى كليهما محذوف معوض عنه فى احدهما غير معوض عنه فى الاخر
وهذا القول قسيم قول بعضهم من ان المعنى ليس على الاضافة بل كل منهما
اسم مفرد عن الاضافة مثل قديما   كانهما اى كما فى الظرف
فان قولك قدام زيد يقينا اول ما قدام وجهها الى انقطاع الارض
فتشابهت الغايات اه حاصله انها وان كانت مضافة

الى الجمل

الى الجمل لحدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة لان الاضافة فى
الحقيقة الى مصادر تلك الجمل لان المضاف اليه محذوف
غلبة ووقوعه لا لزومه ومنه قول الكسائى فى المناظرة التى
جرت بينه وبين سيبويه فى مثل قولهم كنت اظن ان العقرب
اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها وخرج على وجوه احدها
ان النصب على معنى فوجدته اياها وفيه نظر لانها تنصب مفعولين
ثانيها قول المقدسى الاقرب ان الاصل فاذا هو موجود اياها فحذف
الخبر وثالثها ان يكون نصبه على اسقاط الكاف فيكون التقدير
فاذا هو كها اى فاذا الزنبور كالعقرب فهو مبنى على جواز دخول
الكاف على الضمير ورابعها قول بعض المحققين انه يجوز ان يكون
اياها كناية عن الجملة والتقدير فاذا هو لسعة لسعتها فكنى عن
الجملة بقوله اياها فانتصاب اياها عنده على الحال لكونها كناية
عن الجملة والجملة نكرة واذا كانت كناية عن نكرة صارت فى حكم
النكرة وخامسها ان الاصل فاذا هو هى فاستعير ضمير النصب
موضع ضمير الرفع وسادسها انه مفعول به والاصل فاذا هو
يساويها او يشبهها ثم حذف الفعل والمضاف وهذه التوجيهات
كلها ضعيفة والحق عدم ثبوت وقوع المنصوب بعد اذا كما ذكر
سيبويه ولذا قالت العرب لما اجتمعت عنده فى باب الخليفة القول
ما قاله الكسائى فامروا بالنطق به فلم يقدروا واجاد مجرى الظروف
فا

بانفصال الضمير مع امكان اتصاله معنى لطلب ذلك الحكم للمعنى
ثم حذف الفعل ...

فانها تقبل تقديرين مثلها بعض الشارحين هو صاحب
المتوسط ووجه كونه توهما انك اذا قلت كيف زيد فهو سوال
عن حاله وصفته ولا دخل فى زمان الحال اذ ليس المطلوب بالسوال
عن حاله فى زمان الحال اى فى هذا الحال كيف هو وعبارة
صاحب المفصل موئدة لما ذكره الشارح حال كونه متلبسا با
لعد دجعل البا للمصاحبة وقطعه عن المفصل الذى يطلب صلة
البا كما قال نجم الائمة حيث قال والبا بمعنى مع والا كان الواجب
ان يقول المص به العدد لانك بالعدد يومين والجزء معرفة
لان مذ بمعنى اول المدة او جميعها غدوة خاصة سماعا غدوة
ونصبها اما على التشبيه بالمفعول او على التشبيه بالتميز و
ما سمع منه قول الشاعر لا نغدو حتى الا نضجها بقية منقول
من الظل قال المص اى لاجل الفعل اه يريد ان الماضى لما
صفة للزمان او العامل معنى الاول يصير اسناد المنفى اليه مجاز
عقلى من باب الاسناد الى الظرف اى للزمان الماضى نفى فيه شئ
وعلى الثانى الاسناد ظ وكذا الكلام فى المستقبل المنفى اى لذات
المعينة الظ ان لفظ لذات مصلة باللام لا بالباء وهو تفسير
للشئ المبهم لا لقوله المعينة ولفظ المعينة تفسير العاين وحاصل التعريف
ح ان الاسم المعرفة هو الذى وضع لذات مع تعينها او يدل
على ان لذات تفسير الشئ وقوله فالشئ مقيد بهذه المعلومة ولم

يقل

يقل مقيد بالذات المعلومة وفى نسخة الفاضل المحشى الذات
مصلة بالباء كما فى كثير من النسخ فجعل المجموع تفسيرا للعاين
واعترض بان هذا انما يتم اذا جاء العاين بمعنى الذات لغة
ولا يناسبه اللغة فتحقق ان الله المشترك قد حققنا
الكلام فى اول الكتاب فارجع اليه لتفهم ما هنا والعلم
جواب اعتراض وهو ان ما عرفت بالعلم قسم من اقسام المعرف
فلم اعرض المص عن ذكره وحاصل الجواب انها بدل من اللام
فلا تعد قسما اخر ولهذا ما اثبت اه اى ولاجل ان
تفاوت المضاف متفاوت المضاف اليه لم يبين التفاوت بين
اضافة لعدم بيانه بين انواع المضاف اليه بل اكتفى بذلك
البيان عن هذا الا انه تابعه وقوعه اختلافات كثيرة
قد بينها سابقا افرادها بالذكر مع انها داخلة تحت النكرة
معرفة كانت اه دفع الاعتراض نجم الائمة حيث قال يخرج
عن التعريف الواحد والاثنان لانها وان وضعا للكمية لكن لم
يوضعا الكمية الاحاد بل الكمية الواحد والاثنين وحاصل الجواب
ان واحدا وضع لكمية احاد الاشيا منفردة لا مجتمعة رجل
ورجلين اه فانه يفهم من هذه الاسماء الكمية مع الذات بخلاف
ثلثة فان المفهوم منها انما هو الكمية فقط فاما كونها رجلا او غيرها
فيحتاج فى فهمها الى لفظ اخر من جنس واحد وهو الثابت

بالتاء من جنسين احدهما بالتاء والاخر بالالف
واما تذكير الثاني اه جواب اعتراض تقديره انك ذكرت الجزء
الثاني في تسعة عشر واخواتها فرارا من اجتماع تانيثين ولولا
هذا المحذور لما ذكره وهو غير ثابت في احد عشر لان الجزء الثاني
لم يذكر والتاء في ثنتان اه جواب عما يقال انه لزمك
اجتماع تانيثين من جنس واحد في ثنتا عشرة واثنتا عشرة
وقد فررت منه وحاصل الجواب ان التاء في ثنتان بدل من لام
الفعل اعني الياء كالتاء في ثنتان فانها بدل من الواو فلم تتمحض
التانيث واما في اثنتان فالهمزة عوض عن اللام فالتاء
للتانيث حقيقة لكن حمل على ما اذا لم تتمحض فجوز فيه ما جوز
ولما غير اه حاصل العبارة ان المص اي بعيد هذا نقلا
كلية هي قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم وما ذكره سابقا على
من قوله احد وعشرون احدى وعشرون مندرج فيها وفرد من
افرادها فلم افرده بالذكر وحاصل الجواب انه قد تغير فيه الى
الاحد والواحدة الى احدى وليس التغيير فيه للتركيب كاحد
عشر بل للعطف المشابه له فلم يكن داخلا في قوله ثم بالعطف
بلفظ ما تقدم فان ما تقدم في الاعداد المفردة هو الواحد
لا الاحد ولا الاحدى فلذا افرد القاعدة بعدها
لكنهم كرهوا اه تركيب العبارة ان يلي فعل والتمييز فاعله

والمجموع مفعول وحاصلها انهم لو جعلوا مميز الثلاث هنا
وقالوا ثلاث مائة رجل لوقع تمييز المائة اعني رجل بعد الجمع بالالف
والتاء وهو مستكره لانه خلاف المانوس من عادتهم وهو يلي
التمييز لما هو في صورة الجمع بالواو والنون كقولهم عشرون رجلا
ثلثون درهما ونحوهما لم يجز ان المضاف اليه اذا كان مميزا
فهو المقصود بالاولى والمضاف تابع لبيانه فكان الجمع كالشيء الاول
ثلاثة والمضاف اليه في خمسة عشرك مغاير للاول فلم يكن كجعل اشياء
من حيث المعنى هو باشارة الى منع هذا الاعتبار لجواز
افادة التاكيد كما في الواحد الهين اثنين لجنبة خاصة كرجل
مثلا وعلى هذا الحمل لا يرد الاعتراض السابق فلما افادا
لتمييز اه بخلاف الزايد على الاثنين فانك اذا قلت رجال لم يعلم
عددهم ولو قلت ثلثة مقتصرا لم يعلم ما هي اي تصيير ذلك
المفردات حاصلا ان قوله تصيير مصدر مضاف الى الفاعل وكلا
المفعولين محذوف فالمفعول الاول قوله عدد او قوله انقص من
عدد صفة له وقوله ازيد مفعول الثاني وحاصل المعنى ذلك
المفرد كالثاني مثلا يصير اللفظ العدد اي الواحد الذي هو انقص
من اثنين زايدا على اللفظ الاول اي الناقص بواحد فان
قولك ثاني واحد معناه ان الثاني مصير الواحد باثنين بالمضاف
اليه وقوله ازيد صفة مصدر محذوف اي عددا الزايد

انقص من عدده اى من العدد الذى اشتق منه فان الثا
مشتق من اثنين اسماء الفاعلين اه كضارب وقاتل ونحو هما
ولا يلزم ارادة الواحد الاول اى جواز ارادة الواحد الا ول
لان عاشر العشرة اذا لم يتعين للمرتبة العاشرة كان نسبة جميع
المراتب اليه واحد وجعل بعض الشارحين هو صاحب
المتوسط لم يجز تانيثه لبقاء لفظ المفرد فيه فاختر موه وعلى
هذا يجب ان يبقى حكم التانيث الحقيقى فى المجموع بالالف
والتاء ايضا لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا لكن لما تغير ذلك المفرد
ذو العلامة اما بحذفها ان كانت تاء نحو المسلمات او بقلبها ان كانت
الفا نحو الحبليات والصحراوات كان ذلك التغير كنوع من التكسير
كان تانيث الواحد قد زال لزوال العلامة ثم حمل التانيث فى مثل
كالزينبات والهندات عليه لان المقلاع عندهم فى حكم
فانت بالخيار وانما جاز فيه الوجهان لانه ما اول بالجماعة
والجماعة مؤنث باعتبار اللفظ غير مؤنث باعتبار المعنى نحو
الوجهان عملا بالاعتبارين بتقدير المضاف لان المثنى
كالزيدان مثلا لم يلحق اخره شئ بل الالف والنون والياء والنون
وانما الحقت باخر زيد او قدره فيصير المفرد هو زيد مثلا
مع لواحقه وهى الالف والياء والنون الاسم المثنى فكانه قال
الاسم الذى الحق اخره الف او ياء ونون مكسورة مع هذه

الملحقات

الملحقات هو المثنى لا ان المثنى هو الذى الحقت به هذه العلامة فقط
بدون اعتبارها فان التعريف ح لا يصدق الا على مثل مسلم وهو
مفرد ويخرج جميع افراد المحدود فلا يكون جامعا ولا مانعا
ولو اكتفى اه اى ان الظاهر من هذه العبارة ان المراد ما فى اخره
الف او ياء ونون ملحقات عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو
كما سياتى تحقيقه ولا باس باشتماله اه جواب سوال تقريره
ان المجموع النون داخل فى الدلالة على كل من التقادير الثلث مع
انه لا دخل فى الدلالة على ان معه مثله من جنسه بل الدال هو
الاسم المفرد مع الالف والياء او بهما ولهذا لو حذفت النون
للاضافة كانت الدلالة بحالها على تقدير تسليمه اشارة الى منع
ما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف والياء لانه يمكن
القول بان مجموع الالف والياء والنون علامة وحذف النون
فى بعض الاحوال لا ينافيه باعتبار دخولها بيان لكون
ذلك المثل من جنس المفرد وتوضيحه انا اذا قلنا الاسدان
فالاسد الذى عليه الالف من جنس الاول باعتبار دخول
الاسد الثانى تحت جنسه وهو الموضوع لمعنى الحيوان المفترس
المشترك بينهما لا يجوز تثنية الاسم اه هذا مفهوم من قوله
من جنسه ثم يؤول الاسم اه اى يجعل ان يسمى الاسم الاول بل
الاسم مفهوم كلى لمعنى المسمى فاذا قلت ابوان فمعناه المسميان

بالاب وهمان فردان الجنس احدا في المسمى الكلي الشامل لهذين
الفردين ولغيرهما وهذا التاويل تكلف وتحمل فالاكتفاء بالجمع
اللفظية وحدها غير بعيد اختاره لعدم جوازه اشير الى ان
المشترك لم اجناس يوحد احادها فتثنى وتجمع كالقرئين
للطهرين والقروء للاطهار فلو ثني او جمع باعتبار معانيه
لادى الى اللبس فانه اذا قيل قرءان مثلا لا يدرى اطهران ام
حيض وطهر بخلاف العلم فانه ليس لجنس يوحد احاده فتثنى
وتجمع حتى اذا ثني وجمع باعتبار معانيه المختلفة اورث اللبس
وهذا الاعتبار وهو اعتبار تاويل الاسم بالمسمى تحصل ذلك
المفهوم الكلي الف مفردة احترز بقوله عن الالف المفردة
فانها ممدودة لانه صلة الممدود فهو على هذا ماخوذ من الفصل
خلاف الممدود وعلى التوجيه الاخر هو ماخوذ من الفصل
الجنس او حكما وانما كان في حكم المنقلب عن الواو لانه
اذا كان مجهول الاصل ولم تمل تلك الالف نحو الياء الدال على
كونها منقلبة عنه فكانه انتفى عنه لوازم كونها ياء في الاسم فلزم
ان يكون واوا في الاصل اي غير ثالثة رابعة او اي ان المراد
بالثالثة هنا ما كان على ثلاثة احرف كالمصطفى فان الفه
ياء فيخرج عن هذه الضابطة هو مع الزائد اوعلم عنه
اي عديم الاصل اي يكون الفا اصلية غير منقلبة ولكن جاء

لا لاختلاف الاصطلاح
في الحقيقة الثلاثي المزيد
فيه الذي يكون الزائد
ثلاثة احرف

من العرب اما التها كمتيان وبليان في المسمى بمتى وبلى واما
مجهولة الاصل فهي التي يقع في مكن الاصل ولم يعرف اصلها
وتخفيفا او وذلك لان قلبها الى الياء اخف من قلبها الى
الواو ولا منقلبة عن اصلية كما سيأتي في كساء ورداء
او زائدة كما سيأتي في حمراء كحلباء وهو عصب العنق منقلبة
عن واو او ياء هذه حال معترضة بين اسم ان وخبرها وفائدتها
بيان ان الالف الالحاق لا يكون الا منقلبة اما عن واو او ياء وحاصل
العبارة ان الف الالحاق حال كونها منقلبة ملحقة بالحرف الاصلي
حيث انها وقعت مقابله لو كانت اصلية لان علباء اصله
اه اي نفس الهمزة بل الحرف الاصلي هو الذي وقعت مقابلة
له او منقلبة عنه فهي ليست باصلية فتشابهت ما ليس باصلي
كحلباء وفي الترجمة اه هو الشرح الفارسي الذي ترجم به المحقق
الشريف الفاظ الرسالة مع زيادة الفوائد انه لا يجوز اه
وذلك لان لام الوجهان للعهد والمعهود سابقا هو ابقاء
الهمزة وقلبها واوا وردها الى الاصل اعم من ان يكون
واوا او ياء التي قياسها ان لا تحذف لانها لو حذفت التبس
مثنى المذكر بمثنى المؤنث وحمل عليه الا التباس فيه كان لا يكون
له مذكر كخنفسان مستعملان فانما كان مستعملين تخفيفا
واليان مثناها لا مثنى خصية واليه بل مثناها خصيان

البيان وح تخصيصا والبيان غير مخالف القياس وكلام نجم الائمة
صريح في هذا   على جملة انما قيد الاحاد بالجملة لئلا يتوهم ان
استعماله هذا التعريف كاستعماله في تعريف اسماء العدد في
اعم من الاحاد جملة او متفرقة طائفة طائفة او اثنين اثنين
او واحدا واحدا   في مادة لمفرده لان صورة المفرد غير باقية
حالة الجمع   اما بزيادة كرجال او نقصان كطلبة في جمع طالب
حقيقة مثل اسد جمع اسد   او حكما مثل فلك وهجان
حيث اعتبر الضمة والكسرة في اسد ورجال تحصل التغيير بهذا الاعتبار
تقديرا وفرضا   او بقوله دال الدلالة لخروج المفرد معنا
لها دخل في الدلالة انما استقلالها انه هيئة الجمع لها دخل
ايضا في الدلالة   كرهط ونفر الرهط من الثلاثة الى العشرة
والنفر جمع الناس او ما دون العشرة   كثلاثة وعشرة لا واحد
واثنين لعدم دلالتها على الاحاد لان اقل الجمع ثلثة
بقوله مقصودة اي يخرج عن الحد بهذا القيد لدلالة التثنية
على احاد غير مقصودة اذ المقصود بها ومعناها هو الجنس والاحاد
اريدت باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال فيها
بحروف مفردة اي يخرج بهذا القيد نحو تمر فانه وان دلت
على احاد مقصودة بتعيين الاستعمال الا ان ذلك الدلالة
ليست بحروف مفردة لحصل وتمر اذ ليس لهما مفرد بل هما مع خلو

وتمر الجميع الفاظ مفرده بدليل جريان احكام المفرد فيها
كالتصغير على لفظها والنسبة اليه ونحوها   اسماء الجموع
والعدد اذ ليس لها مفرد يدل لان على الاحاد بتوسط حروفه
فان قيل يصدق هذا الحد على اسماء الجموع التي لها احاد نحو
ركب وصحب فان مفرده الراكب والصاحب فينبغي ان يكون جمعا
كما قال الاخفش قيل ان ركب وان وافق الراكب في الحروف
لكن الراكب وحده ليس بمفرد بل كلاهما مفردان بدليل
جريان احكام المفرد فيهما كما عرفت كذا قيل وفيه نظر لان
المفرد ان اريد المفرد الواحد وح فيصدق على الراكب انه
مفرد لهذا المعنى وان اريد به كونه مفردا اصطلاحا فيكون
موقوفا على كونه جمعا فيلزم الدور   كالجماعة اي كما ان
لفظ الجماعة اسم جمع فكذا تمر وركب   كجامل اسم جمع الجمل و
باقر اسم جمع البقر   عن الحركة كما في احمدان فانه لا تنوين فيها و
التنوين او هما على سبيل الجمع كما في زيدان   فان قيل
اسم التفضيل اه حاصل السؤال ان اكثر في قول المصنف اسم تفضيل ل
والتقدير ان هذا اللفظ يدل على ان مع المفرد اكثر منه
فينبغي ان يكون في المفرد كثرة حتى تضاف اليها الاكثرية من
الواو والنون وهو مفرد لا كثرة فيه وحاصل الجواب ان ثبوت
اصل الفعل الذي يقتضيه اسم التفضيل اما ان يكون

محققا كما في زيد اعلم من عمرو او مقدرا كما في قولك زيد
افقه من الحمار لو فرض ثبوت الفقه له فزيد افقه منه
وما نحن فيه من هذا القبيل يعني لو فرض الكثرة في الواحد
لكان ذلك الجمع اكثر منه اي بكونه اشاره الى دفع اعتراض
الفاضل الرضي اللذان يتعلق احدهما باللفظ والاخر بالمعنى
اما الاول فتقريره انه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فمذكر
خبر لقوله شرطه لعدم وجود العايد فيها الرابط لها بالمبتدا
واما الثاني فهو ان الشرط كونه مذكرا وليس في الخبر ما يجعله
بمعنى المصدر ليتطابقا معنى وحاصل ما اشار اليه من الجواب
عنهما ان مذكر بمعنى كونه مذكرا وهو خبر شرطه فوجد العايد
والمصدر كليهما من غير حاجة الى تقدير عايد كما اجاب به الفا
ضل الرضي من حيث مسماه نبه بهذا على ان المذكر العلم
هو اللفظ فوصفه بالعقل من قبيل وصف الدال بحال المدلول
لفرس لبني هلال تنسب اليه الاعوجيات كان لكندة
فاخذته سليم ثم صار الى بني هلال واراد بالمذكر احترازا
عن اعتراض نجم الائمة حيث قال كان على المصنف ان يقول بدل قوله
فمذكر فمجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو [illegible]
على رجلين بفتحها قياسا على الجمع بالالف والتاء كطلحات
وذلك لخفة الالف والتاء هو التاء اي في الوضع لان في ضعفا

للفرق

للفرق بين المذكر والمؤنث بخلاف الالف غير مستو اه اشار
بهذا الكلام الى ان الجمع بالواو والنون في صفة لا يستوي فيها
المذكر والمؤنث في الصفة ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث فقط
بجمع القابل يكون بالصفة كما في افعل فعلا لاختلاف الاصل
ذلك لمشابهتها بالاسم فان الشايع فيه الفرق بين المذكر
والمؤنث بنفس اللفظ كالجمل والناقة والمراة والرجل الاسم
المذكور اه دفع لما اعترض به الفاضل الرضي حيث قال هذه العبارة
سخيفة لان ضميره يكون عايدا الى الوصف المذكر فيكون المعنى
ان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث و
لا معنى لهذا الكلام لانه يستلزم استواء الشيء في نفسه مع غيره
وحاصل الجواب ان ضميره يكون راجع الى الاسم المذكور اي
الذي اريد جمعيته وكانه قال وان لا يكون الاسم المذكر مذكرا
مستويا في الصيغة مع المؤنث بتاويل راجعا الى الصفة
فلم ذكره والشرط الخامس قوله يغني عن هذا الشرط سا
فان العلامة يستوي فيه المذكر والمؤنث وتاء التانيث
فلحقتها لان تاء المبالغة هي تاء التانيث فارجع اليه
لزم اللبس فانه اذا قيل علامون لم يدر انه جمع علامة او علام
بحث قاعدة كلية لانه بعد ان ذكر مبنى الجمع السالم
وهو العلم والصفة المستجمعة للشرايط سوى ما مر يخص من ذي

النّاء المحذوفة العجز معتلا فانا لا يذكر لجموعا هذا الجمع مغيرا
او لكسنون او غير مغير كبثون وجاء قلون على الوجهين وقد
شذ نحو حرون وارضون انتهى وحاصل هذه الضابطة ان
كل اسم يجمع هذا الجمع ولا يكون علما ولا صفة فجمعه شاذ
الا اذا كان اسما محذوف العجز معتلا وليس له مذكر يجمع بالواو
والنون فانه يجمع هذا الجمع بلا شذوذ وان لم يكن علما
ولا صفة وذلك كسنون واضرابه فان مفرده سنة واصلها
سنو فيجمع هذا الجمع جبرا لما فاته من حذف اللام حتى هذا الجمع عوضا
عن محذوفه   فان تغير الواحد اى ان تغير مفرده مصطفون
الذى هو مصطفى وهو حذف الفه انما هو بعد الجمع فانه لما
جمع التقى الساكنان في الالف والواو فحذف الالف   واما
التغير جواب عما يقال كيف حملنا التغير هنا على هذا المفرد
الخاص فيما تقدم على مطلق التغير   جمع القلة افعل او
قال النجم الائمة هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة
واما اذا انحصر جمع التكسير فيها ضيعنى للقلة والكثرة وكذا
ما عدا الست للكثرة اذا لم يحصر فيه الجمع والا فهو مشترك كاجادل
ومصانع هذا واعلم ان انحصار جمع القلة في هذه الاوزان
الاربعة مع الجمعين هو المشهور وزاد الفراء فعلة ككلمة
جمع اكل وزاد بعضهم افعلاء كاصدقاء جمع صديق

قوله

والمراد بجريانه اعلم ان الجريان في اصطلاحهم يستعمل
لمعان احدها ما ذكره وهو جريان المصدر على الفعل اى موافقته   وثانيها جريان اسم الفاعل على الفعل
اياه في حركاته وسكناته وثالثها جريان الصفة على شىء اى
يكون ذلك الشىء صاحبها اما مبتدأ لها او ذو حال او
موصوف او موصول وكل من المعانى اصطلاح مشهور فيما
بينهم فلذا يلزم الابهام في الحد كما ذكره الفاضل الرضى
بعد اشتقاق الفعل منه اشارة الى اختياره ما اختاره
البصريون من ان الاصل هو المصدر والفعل مشتق منه و
ذهب الكوفيون الى اصالة الفعل واستدلوا عليه بل
احدها ان المصدر تابع للفعل في الاعلال وعدمه وانا
ثبتت الفرعية في الاعلال ثبتت في الاشتقاق لانه لا يكون
فرعا في شىء واصلا في اخر وثانيها ان المصدر سماه مؤكدا
للفعل فيكون تابعا والمتبوع احق بالاصالة من التابع وثالثها
ان الفعل قد جاء عاملا في المصدر والعامل اصل بالنسبة الى المعمول
ورابعها انه قد جاءت افعال بلا مصادر ولو كان المصدر
اصلا والفعل فرعا لما وجد الفعل بدونه وخامسها ان مفهوم
المصدر جزء من مفهوم الفعل والكل اصل بالنسبة الى الجزء
وكل هذه الادلة مدخولة يمكن الجواب عنها اما عن الاول فلانه
لا يلزم من الفرعية في الاعلال الفرعية في الاشتقاق الا ترى

ان احد واخواته مع نعيد في الاعلال وليس مشتقا منه واما
عن الثاني فلانه يلزم منه فرعيته في الاعراب لا في الاشتقاق و
اما عن الثالث فلانه لا يلزم من كونه عاملا كونه اصلا فان الحرف
عاملة في الاسماء وليست اصلا لها واما عن الرابع فبان الشان
في الافعال التي وجد لها مصادر واما عن الخامس فلانه جزء
والجزء مقدم على الكل واصل لوجوده فيكون اصلا لاشتقاقه
وان كان الاخران اه لكن نعلمهما من غير لفظهما نقول الزم
ذيلا ووبلا وويحا اي عذابا وهلاكا ومن هنا ظهر الفرق
بين المصدر والمفعول المطلق اي سماعي يعني انه اطلق السماع
واراد السماع مجازا ولم يرد ان ياء النسبة محذوفة اذا لم يثبت
حذفها اثنين وثلثين عدها المص في الشافية وهي قتل
وفسق وشغل ورحمة ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى
وبشرى وليان وحرمان وغفران ونزوان وطلب وكذب وصغر
وهدى وغلبة وسرقة وذهاب وقبول ووجيف وسهولة
وسعاة ومحالة وكراهية بالقطع قيد لقوله يعمل اي يعمل
المصدر عملا مقطوعا بان يعمل اذا لم يكن مفعولا مطلقا واما
اذا كان مفعولا مطلقا بدلا من اللفظ بالفعل فيحتمل ان
العمل له ويحتمل انه للفعل فليس عمله مقطوعا به كما سيجيء
لا باعتبار التشبيه اذا كان عمله للاشتقاق ولا من

وكتابة وسؤال وزهادة ودراية ودخول

في الاشتقاق

161

في الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل
فانه يعمل بمشابهة الفعل لفظا ومعنى وذا لا يتحقق الا اذا كان
بمعنى الماضي كان مشابها المعنى ومخالفا له لفظا ومشابها
للمضارع لفظا ومخالفا له معنى سقطت قوة المشابهة فلم يعمل
عمل واحد منهما هذا هو الاصح وقيل اذا كان المصدر بمعنى
الحال لا يعمل لانه انما يعمل لكونه في تقدير ان مع الفعل ولا
يجوز هذا التقدير اذا كان بمعنى الحال لان ان المصدرية اذا دخلت
على المضارع خلصه للاستقبال اذا لم يكن مفعولا مطلقا
اي حقيقة واما المجازي نحو ضربت ضربة الامير اللص فيعمل معمولة
عليه جوز نجم الائمة تقديم المعمولات اذا كان ظرفا للتوسع ولوروده
نحو قوله اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال
تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعي وتقدير
الفعل في مثل تكلف وليس كلما افتقر الى شيء يحكم حكم ذلك
الشيء في جميع الامور وشبهنا في حيزان اه لا انه حرف
مصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل
الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول
او يكون الظرفية والتقديم وقع ولا يقع اضمار المستتر
فيه بان يقال في مثل الزيدان اعجبني ضربهما الزيدان اعجبني
ضرباي على ان يكون الالف ضمير الفاعل المثنى لا ضمير المثنى اي

بمعنى الحال او الاستقبال الا اذا كان

لو اضمر في المصدر لاضمر فيه اذا ثني او جمع فيلزم ح اجتماع
علامتي تثنية وعلامتي جمع فانك اذا قلت اعجبني ضربان
فالالف فيه علامة لتثنية المصدر فلو اضمر الفاعل فيه وجعل
مستترا لاحتاج الى الالف الاخرى تدل على ان الفاعل المثنى
كما هي القاعدة المقررة في باب الاضمار واجيب في الحقيقة
اه ولانا علمنا من خواص الاسم التثنية والجمع لاشبهه
لاشبهه كلام مستانف متضمن جواب عن سوال تقريره ان
الاضمار في المصدر قد وقع في مثل ضربي زيدا لحاصل فان
الياء ضمير المتكلم وهو مستتر في المصدر حاصل الجواب ان المراد
بالاضمار الاستتار فانه اذا كان بارزا يقال له ضمير ولا يقال
له مضمر في المصدر ولا في غيره في مفعوله بل مفعوله هو
الحدث المذكور في التعريف منافيا بدلا من نجم الائمة قال قوله خلافا
للحاة في المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا اي سواء كان
الحذف جائزا او واجبا وهو خلاف قول المص فلو احرت
اه اي لو احرت تلك الاحكام المصدر بقوله ولا يتقدم معموله
المنفي عنه قوله ولعامله باللام قيل عن القسم الثاني لتوهم ان
نسبة هذه الاحكام الى كلا القسمين واحدة حيث انها
واقعة بعدهما والحال انه ليس كذلك فان امتناع تقديم
المعمول مختص بالقسم الاول اي حدث وهو المصدر فالله

مبنى

مبنى على مذهب سيبويه من تسمية المصدر فعلا وحدثا
وحدثانا موضوعا وذا الثاء فيه تنبيه على ان لام الجار
صلة قوله اشتق تتضمن معنى الوضع ما قام اشار الى ان
المراد بمن اعم من العقلاء واعلم ان المراد بمن قام به الفعل من
قام به الفعل مع ان اسم الفاعل موضوع لكليهما وغيرها لله
كالله واسم المكان والزمان لان الجماد فان اسم المفعول
لمن وقع عليه واسمي الزمان والمكان لمن وقع فيه والالة لمن
وقع بها الفعل اي بتوسطها فالظاهر ان اسم التفضيل اه
اي الظاهر من قول المص لمن قام به يخرج فاعل الصفة عنه لا خرج
الجميع الا الصفة لما علمت ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع
في قوله في اول التعريف اي حدثا موضوعا لذلك الاسم وقد
اشرنا الى فايدته وان كان ماضيا اي بالنسبة الى زمان
نزول الاية فان زمان اهل الكهف متقدم على زمان الانبياء فلم
يشترط الاعتماد اه هذا عند سيبويه وساير البصريين و
اما الاخفش والكوفيون فيجوزون اعماله غير معتمد على شيء مما ذكر
فكانهم اعتبروا نفس المشبه لاعماله من غير اعتماد على صاحبه
او الهمزة او نحوها هذا واعلم انه قال نجم الائمة ظاهر كلام النحاة
انه يشترط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف
النفي والاستفهام والاولى انه لا يشترط ذالك لقوة معنى الفعل

وهو اسم التفضيل [illegible] اي قوله [illegible] فاعل الصفة

وفيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخل اللام
هذا كلام الرضي وجبت الاضافة نوع العلماء على
هذه المسئلة مسئلة في الضمان وهي ان القائل اذا قال انا
قاتل عبدك وسارق مالك بالاضافة كان ضامنا وانا
لو نون الاسم لم يضمن والفرق بينهما ان اسم الفاعل في صورة الاولى
حيث انه لم يعمل كان بمعنى الماضي فهو اخبار عن القتل والسرقة
الواقعين في الزمان الماضي واما على تقدير الثاني فاسم
الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال فهو توعد بالقتل والسرقة
لا اخبار عما وقع منه بفعل مقدر قال السيد في الاجود
ان يقال ههنا انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة
حيث لم يكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفى
في اعماله بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل قال ولا
يجوز الاعمال بمعنى الماضي في غير هذا لانه لا ضرورة ولهذا لم يوجد
عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة وروده
في كلامهم اللام الموصولة قيد بها احترازا عن
لام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يغنيه
عن شرط من شرائط العمل لعدم تطرق هذا الدليل لا يجري
في جميع التركيب الا ان يقال انه حمل على ما لا يحتمه تيسيرا طردا
للباب بنصبه على المفعولية اشارة الى ان اطلاق العمل
مستقيم

مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على المفعولية اذ لا يجوز رفع عمله
رفع الفاعل لان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول قوله لتفضيل
الفاعل بان يكون اسم التفضيل بمعنى الفاعل نحو زيد اضرب للناس اي
اشد ضاربية قوله او لتفضيل المفعول بان يكون اسم التفضيل
بمعنى اسم المفعول نحو زيد اشهر الناس والحق منهم اي اكثرهم مشهورية
ومعروفية قوله اي عمل النصب قيد به لان عمل الرفع لا يتوقف
على شرط كما صرح به نجم الائمة قوله واشتراط عمله باحد الزمانين قال
نجم الائمة ليس هذا الشرط بشيء لكن المتأخرين لا يعملونه ومن بعده ضرب
وحمل كاسم الفاعل قوله ضامر وطالق فانهما اسما فاعل بمعنى في الاصل
بمعنى الحدوث لكن غلب استعماله في الثبوت فلا يقال طالق الا لمن ثبت
لها الطلاق لا يجدد لها انا فانا قوله من السكون في معنى الفعل العيني
السكون راجع الى الصيغة والتقدير وصيغتها كالفعل لصيغة حال
كون صيغة الصفة كابنة على قدر السماع من العرب بخلاف اسم الفاعل
فان صيغته قياسية لا سماعية قوله ليست بموصول بالاتفاق بل هي حرف
تعريف وانما لم يكن موصولة لان مدخل اللام الموصولة وان كان بحسب
الصورة اسما كضارب الا ان ذلك الاسم في معنى الفعل وقائم مقام الفعل
وقت ولا يتاتى في الصفة ذلك لانها تدل على الثبوت والفعل لكون
الزمان جزء من مفهومه يدل على التجدد فلا تقوم مقامه فلا يدخل عليها

ما ينبغي ان يدخل على الفعل قوله على التشبيه ووجه مشابهته للمفعول لكونه
فضلة مثله وواقعا بعد تمام الكلام قوله عكس المعهود اذ هذه
صورة اضافة المعرفة الى النكرة والمعهود اضافة المعرفة الى النكرة
كضارب زيد ونحوه قوله في ضرورة الشعر كما قال انا منت على
ربيعها جارتا صفا كميت الاعالي جونتا مصطلاهما فاضاف جونتا
الى المصطلى المضاف الى الضمير الجارتين وهو مثل حسن وجهه قوله
في اصل ذلك الفعل لانه المتبادر من الاطلاق وفي هذا جواب لما نقل
الفاضل الرضي حيث قال ينتقض بنحو فاضل وزائد وغالب فان فيها
زيادة على الغير وحاصل الجواب انه لم يقصد فيه الزيادة في الفعل
الذي اشتق منه اذ لم يرد الزيادة في الفضل والزيادة والغلبة بل
المراد بقولنا زيد فاضل على عمرو انه اكثر منه كمالا او جمالا او نحوهما
ملتبس فالباء بمعنى مع قوله ذات مبهمة فان قوله اعلم يدل على ان ذاتا
ما متصفة بالعلم ولا يدري انها اي ذات الا بذكر الموصوف فيقال نحو
زيد افضل من عمرو فلا حاجة الى حمل الموصوف على ذلك لان اسم الزمان
مثلا لم يوضع لزمان موصوف بل لزمان فقط قوله من حيث صيغته
نده وهذا البحث حمل افعل اسم التفضيل هو الموزون بافعل وهي صيغته
ومبنى منه فكانه قال واسم التفضيل صيغة افعل قوله من الرباعي
فانه اذا قيل ما احرجه لم يدر انه مشتق من دحرج اي من حرج بالتحقق

الذي

الذي هو الثلاثي المجرد او من حرج بالتشديد الذي هو الثلاثي المزيد
فيه ويحتمل ان يكون مراده لزوم الالتباس بين كل اثنين منها مثلا
لو قيل ما احرجه لم يعلم ان المراد ما اشد حرجه او تحرجه قوله يبني
التفضيل على افعال الصفة قوله مقدم بالطبع لان التقدم الطبيعي
على ما عرفت هو كون المتأخر محتاجا الى المتقدم ولا يكون المتقدم
علة لوجوده وههنا كذلك لان ما يدل على زيادة الفضل يحتاج
الى الدلالة على اصل الفضل وليس له علة ولا لازم من حصول الدلالة
الدلالة على الاصل الفضل الدلالة على الزيادة قوله على هذا التقدير
اي على تقدير ان المراد العيب الظاهري ينبغي صحة احمق من غيره
شذ وقد منع انهم حكموا عليه بالشذوذ قوله فالجواب هذا الجواب
للفاضل الهندي ولم يستحسنه ايضا فالتشنيع عليه عجيب وحاصل الجواب
ان المراد بالحمق اثاره الظاهرة مثل تعلق الحزن ونحوها من صنف
العيوب الظاهرة والمراد بالجهل والبلادة الكثير الراسخة في النفس التي
هي منشأ هذه الآثار فهو من العيوب الباطنة قوله ففيه سابقا لفا
اما زائدة او على توهم اما هنا او تقديرها في نظم الكلام والتقدير فاما
الجواب ففيه قوله من حق ابن هبنقة قد تكون بمعنى انها لفظ الاب
والذي صححه الفاضل الهندي وصاحب القاموس انه هبنقة من غير
زيادة الاب قال فيه وذو الودعات هبنقة يزيد بن ثروان قوله فيا

لانه اذا لم يكن سببا الظهور كان من العيوب الباطنة وبناء فعل التفضيل

منه قياسي قوله على سبيل الشذوذ لانه ح يكون من العيوب الظاهرة

قوله على خلاف القياس ورود مثلا كال محلة كثيرا سيما الصحيفة

السجادية اعدل شاهد على موضعه للقياس والفادق العرفية قوله

الانفصال الحقيقي عدم اجتماعهما وعدم ارتفاعهما قوله يتعين الجار

والمجرور متعلق بتعين والتقدير ان المفضل عليه في صورة استعماله

باللام متعين بطريق تعيين المفضل عليه اذ كان مع عين اللام وقوله

من كونه بصفة معين قوله كما اذا طلب مثال لذكر المفضل عليه لفظا

واما حكما كما اذا كان في البلد فاضلان معروفان واحدهما افضل

من الاخر فيقول فلان الافضل قوله وانما الفرق الكائن العرف الطبيعة

الكائن من هو لكن عددا في عشيرة وقبيلة من غيره قوله من بينهم

وهذا كما تقول فلان زيد خصما من قريش افضل من عيسى فيقال محمد الا

فضل من قريش اى افضل من عيسى من بني قريش وحاصل المعنى انه بعض

قريش وهو افضل من عيسى وفيما نحن فيه اى لست بالبعض الاكثر جمعهم

من هذا القبيلة قوله من كل شيء اى تفسير السهو وعند الجمهور الكبرى من

ان يوصف قوله اى احدهما زيادة العرض عن هذا التقدير دفع الا عترض

الوارد على ظاهر العبارة تقريره ان المعنى بمعنى المقصود فيما لبيان اى

المقصود ان يقصد مصدر بعض المقصود لتقديح احد المقصود

قصد الزيادة يحل فيه المصدر على المفعول وهو عين جائز وحاصل الدفع

ان قوله ان يقصد مصدر مضاف له الزيادة بحسب المال وهذا المصدر

بمعنى المفعول والاضافة بيانية وفيه من التكلف ما لا يخفى والاولى في الجواب

ان المضاف محذوف اى قصد احدهما قوله اى على ما لم يدخل فيه اعدى

الجنول واجسم القتول قوله تحققه اى تحقق المضاف اليه في ضمن نوع

المفضل والا لو قصد به الزيادة على كل من اضيف اليه وهو من جملتهم لزم

تفضيل الشيء على نفسه اذا عرفت هذا فالاوضح في العبارة ان يقول في

ضمن ما عدا المفضل لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار اى بعض كان

قوله من مشاركيه اعلم ان المشاركة اما تحقيقا نحو زيد احسن من عمرو

او تقديرا كقول علي ع لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما

من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من محبوب عند

المخالف فقدره محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه

قال هب انه محبوب عندي ايضا الا ان صوم يوم من شعبان احب منه

اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اى في اعتقادهم لانه في نفس الامر فانهم ليس فيهم خير

وابدلهم بي شرا مني اى في اعتقادهم ايضا لانه لم يكن فيه شر ومثله قوله

اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كذا نجم الائمة قوله اى ثاني مفسيره هذا

اشارة لما ذكرناه عليه في الخط الاول من ان الغرض من مثله دفع الاعتراض

السابق قوله يوسف احسن اخوته اى احسن من كل احد من بني اخوته اى انه

لهذه الفضيلة لفظا او معنى اما لفظا ففي الاسم المذكورة من في لفظه واما معنى
فكا النوع الاول اي المضاف الذي قصد به الزيادة على من اضيف اليه فانه
منزوع عن التفضيلية معنى باعتبار ذكر المفضل عليه بعده كالذي يعرف في
اللفظ قوله باب اجراء اي افعل الصفة وكان افعل التفضيل واقع وسطا ولهذا
لا يجوز الفصل بينه وبين من الا بمعموله قوله الرفع بالفاعلية وحكى
يونس عن ناس من العرب رفعه للظاهر بلا شرط نحو مررت برجل افضل منه
ابوه قوله في المضمر فيه نجم الائمة بالمستتر فلا يجوز هند زيد افضل هي
وتقليل الشيء ايضا يدل عليه قوله اي وصفا سببيا بقرينة قوله وهو في
المعنى مسبب والوصف السببي على ما عرف فهو كونه في اللفظ صفة شيء وفي الحقيقة
هو صفة لمتعلق ذلك الشيء ويسمى الوصف بحال متعلق الموصوف فهم الوصف
بحاله قوله لسبب اي لمتعلق ذلك الشيء فان الكحل مسبب لعين له رجلا اي
متعلقه ومسبب لانه يحصل في عينه بسببه كما ان الغلام في قولك زيد حسن
الغلام من متعلقات زيد ومسببا منه حيث انه حصل في ملكه بسببه هذا واعلم
ان المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولعل
المص استعمل غير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه كما عرفت قوله مفضل باعتبار
عين الرجل اه قوله كالصفة المشبهة في زيد حسن وجهه فانها علت الرفع
في الوجه الذي هو من متعلقات زيد قوله فانهما مختلفان بالذات فان المفضل
والمفضل عليه في هذا المثال مختلفان ذاتا فان الكحل الثاني لم يعبر عنه بالضمير

كالمثال

كالمثال المشهور حتى يقال ان هذا الضمير مع مرجعه متحدان بل عبر عنه با
لاسم الظاهر والاصل في الاسماء الظاهرة التغاير فالكحل في هذا المثال من نوع بعضل
محدود في غير افعل التفضيل اي ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد قوله بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا اي بخلاف الكحل في المثال المشهور فانه قد
لوحظ مطلقا اي مجردا عن التقييد فاذن هو شيء واحد حيث انه جرد عن التقييد ولا
ان ذلك الشيء الملحوظ على هذه الصفة قيد تارة بكونه في عين زيد وتارة
بكونه في عين الرجل فتعدد التقييد يوجب تعدد المقيد الا ترى ان الانسان الا
شيء واحد هو الحيوان الناطق يقيد تارة بكونه في ضمن زيد وتارة بكونه في ضمن
عمرو وهكذا وهو شيء واحد بتعدد بتعدد المقيد فلا يقال ان الانسان الذي
في زيد غير الانسان الذي في عمرو بل يقال ان هذا القيد الذي تخصص زيد غير
القيد اعني تخصص عمرو وهكذا الكحل فيما نحن فيه هذا وهو التغاير فان الاصل في
اسم التفضيل الذي لا يعمل ان يكون المفضل فيه مغايرا للمفضل عليه مغايرة ذاتية
نحو زيد احسن من عمرو فلو كان بينهما في مثالنا هذا مغايرة ذاتية لامتنع العمل هنا
كما امتنع هناك قوله ليعمل اه علة لعدم البقاء اي عدم بقائه على ما هو لا يعمل
لاجل ان يعمل اخرجه عن معنى التفضيل فيصير بمعنى الفعل فيعمل الرفع قوله في الرابع
الآخر اي في الامثلة الاخرى التي تشابه هذا المثال في كونها افعل التفضيل وفيها
بمعنى الفعل في عين كل احد هذا التعميم انما جاء من وقوع الرجل في المثال نكرة

في سياق النفي قوله مع النفي يعني حين في التقدير ما رأيت رجلا أحسن كحل عينه مثل
حسن كحل عين زيد بل هو أقل منه قوله عرفا لا لغة فان الزيادة مأخوذة فيه
قطعا لا يجوز تجريده عنها ولا يخفى أن تجرده عن الزيادة عرفا لا ينافي مع وجوده
من التفضيلية إذ لا يبقى لذكرها وجه قوله أو يكون دونه أي يكون حسن كحل
كحل عين زيد أقل من حسن عين الرجل قوله لما اقتضاه المقام أي مقام المدح
ولا يبعد أن هذه الحقيقة معنى ثالث تتميم الأولين محاصله أنا لا نعتبر اسم التفضيل
قبل تسلط النفي مجردا عن الزيادة كما في المعنى الثاني بل نعتبره مقترنا بها وإذا
اقترن بها لا نقول ان النفي المسلط عليه يتوجه إلى قيده الذي هو الزيادة
كما في المعنى الأول بل يقصد نفي المساواة ويحصل في ضمن هذا القصد نفي الزيادة
لأن المساواة فردان أحدهما المساواة الحقيقية من غير تفاضل ثانيهما المساواة
مع زيادة في غير ما يقع فيه التساوي قوله كان سواء لم يكن في ضمن الزائد ولو كان
في ضمنه فقوله ولو كان الخ عطف على مقدر قوله من جميع ذلك أي من جميع
المعاني الثلث أو من جميع هذه الأعمال التي هي أن يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة
إلى آخر الأعمال نزول الزيادة التفضيلية بالنفي أي مع النفي فالباء بمعنى مع
لا صلة للنزول لأن هذا السؤال لا يختص بزوال الزيادة التفضيلية بالنفي
بل يتوجه على زوالها سواء كان برجوع النفي إلى الزيادة أو بوجه آخر فيعم التوجيهين
السابقين على توجيهنا فتدبر قوله إذ ليس كل ما أخره هذا التحقيق أشار به إلى رد كلام
الكسائي والفراء حيث قالوا لا يلزم الفصل بأجنبي لأن المبتدأ عندهما معمول

للخبر كما ذكرناه في أول الكتاب وحاصل الجواب أن الكحل وان كان معمولا
لأحسن إلا أنه ليس معمولا له من حيث أنه اسم تفضيل بل هو معمول له على
قولهما مثل كقولنا زيد قائم وقوله منه في عين زيد معمول لأحسن من حيث
أنه اسم تفضيل وفيه معنى الفعلية ألا ترى أنه لو لم يكن اسم تفضيل لما
احتاج إلى الإتيان بهذا المعمول كما سبق قوله ولا يجوز جره أه جواب عن سؤال
تقريره أن معنى الابتداء على بعض المذاهب عامل فيهما فاشتركا في كونهما معمولي
عامل واحد فلا يكون أحدهما أجنبيا من الآخر وحاصل الجواب أن العامل
في الكحل معنى الابتداء على ما ذكرت لا اسم التفضيل وذلك الاشتراك لا يخرج
عن الأجنبية قوله تعقيد ركيك وهو عود الضمير إلى ما لم يذكر كذا قيل ورده
الفاضل المحشي بأنه لا ضير في مرجع الضمير إلى ما لم يذكر لفظا ومعه مذكور رتبة
كما في هذا المثال لأن الكحل المؤخر لكونه مبتدأ مقدم رتبة وتحقيقه فنقول إشارة
إلى التحقيق المذكور في قوله هذا ما يطيب به نفسك طيبا تقريره في هذا المقام
أن اسم التفضيل هنا عامل في محلين من حيث المفضل عليه أي من حيث التفضيل
ما التفضيل على الشيء يتعلق بظرفان وهو قوله في عينه باعتبار حيث المفضل
ويتعلق قوله في عين زيد باعتبار حيث المفضل عليه فيلزم أن يلي كل واحد منهما
متعلقه بجهة كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل فيلزم إيلاؤه بقوله في
عينه وجهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد فيلزم إيلاء ضمير المتصل الذي
المفضل عليه بقوله في عين زيد فلو قدم منه لم يبق إيلاؤه منه بقوله في عين زيد

وايلاء الكحل بقوله في عينه في فهم هذا المقام على هذه السؤل **قوله** وعلى كل تقدير

رد لما ذكره نجم الائمة حيث قال هو على حذف المضاف اى من كحل عين لا يريد تفضيل

الكحل على الكحل على العين وحاصل الرد ان عمل اسم التفضيل مخصص بما اذا كان المفضل

والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار وهما متغايران بالذات واما قوله

ان المقصود تفضيل الكحل على الكحل فلا يوجب تقدير من كحل عين زيد بل تقدير

منه في عين زيد حذف مجرور من وجار العين لظهور المراد **قوله** وتقديره

رد لما ذكره نجم الائمة وهو ان قوله كعين زيد مفعول رايت واحسن فيها

الكحل بدل منه بدل الكل من الكل لان معنى ما رايت كعين زيد ما رايت كعين

زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل ولا مثلها حذف

المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المقصود ولا يجوز ان يكون احسن فيها صفة

لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها

زائدة على عين زيد في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء زائدا عليه في ذلك

الوصف في حالة واحدة فالشارح اشار الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله

كعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا

فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف ودفع التناقض اما بجعل المماثلة

بمعنى المماثلة في اصل التكحل لا في الفضل فحسن واما بجعل المماثلة بمعنى

المماثلة في الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ وكان اللزوم على

الوجه الابلغ مبنيا على انه لو كان عين مثل عين زيد في الفضل على جميع ما عداه

لزم التناقض وهو المماثلة مع الترجيح فيكون النفي من هنا فيكون

ابلغ كذا افاده بعض الافاضل **قوله** اسم جماعة الركبان انما قال ذلك لان ركب

ليس بجمع ليصح جعل سائر صفة ركبان لان اسم الجمع لا يجب تانيث

المسند الى ضميره ولا جمع صفته هذا ما يطلق بشرح الاسم كتبناه مع

تفرق البال وتشتت الحال وتعسر الاشتغال تم بتوفيق العليم

الاجل في قال لسانه وحرره ببيانه مؤلفه

الفقير الى الله الغني نعمة الله بن عبد الله

الحسيني الموسوي الجزائري

تمت بالخير والظفر

١٢٠٣

سنة